قال النبي صلى الله عليه وسلم

علامات اهل الجنة سبعة وعلامات اهل النار سبعة واما علامات
اهل الجنة ان يكون وجهه مليحاً وقلبه خاشعاً ولسانه ذاكراً ويده سخياً
وصلوته كثيراً وصومه دائماً ويسلم على كل رجل يلقاه واما علامات
اهل النار ان يكون وجهه قبيحاً وقلبه فاسقاً ولسانه فاحشاً
ويده بخيلاً وصلوته قليلاً وصومه ناقصاً ولا يسلم على من يلقاه

تمت شد از دست عبدالله جبر برادر فقیر احمد

بجهت تاریخ جزو ساقط شده که سنه هزار و هفتاد و سه روز سیزدهم ماه شنبه مجموع شد
چون بتحقیق نظر آمد ... ...
... ...
... ...
... عبدالله جبر برادر فقیر احمد ...

افعل تفضیل را داخل میکند
... از دیده برون میکند

خاصه بجهت ... در میان
... از دیده برون میکند

إِلَى كَبِيرٍ فَائِزِ الثَّانِي
مُنْتَصِباً كَبِيرٌ ثَانِي

فَصْلُ ... كَبِيرٌ فَاعِلُهُ
كَبِيرٌ ... ...

قال النبی صلی الله علیه وسلم ...

عدد حروف ...
۲۰۹۳

۳۲	۲۰	۳۷	۲۲	۵۲
۱۸	۲۲	۳۹	۲۶	۳۱
۳۰	۵۷	[illegible]	۲۱	۵۰
۱۰	۱۲	۳۶	۱۰۳	۱۴
۷۵	۳۳	۳۳	۳	۸

ایضاً برای طاعون

یا من لطیف لم یزل الطف بنا فیما نزل انت القوی لجنا

عن قهرک یوم الخلل بخمسة اطفی بها حر الوباء الحاطمة المصطفی

والمرتضی وابناهما والفاطمة ولا حول ولا قوة الا بالله العلی العظیم تم تم

باسم کمال

بیش عکس راه هیچ بود ثابت

عکس کم ت تقدیر خضر اندر ظلمات

باسم تقوی و نقی

چونکه با نفار بهدم در چمن گل

نرگس اندر گرد چشم ببند

باسم عصمت

سنگی را نازه قرار محکم

نقطه اول بود خط مستقیم

باسم علم

آل با چنین بر ری کشته جفت

عزه ماه دو شهر سلخ اندر گرفت

هذا ملکه ...



هل انت علا في الذي شطفه ۵ صحيح حنانه فتلى

ورغت بدرحبته برد في ۵ له كروب عن صعب الحوض

شخص صلى فيك فلا اخاحالا ۵ غش ضج فت لى فكيوتلا

هم ولا سير ولا سى دعى ۵ ورثوض ذى شوص وصوت ودم

عظى ولكن فهم كل قولك ۵ لا يمكن الغيظ ولكن كظله

أ ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	
١ ٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	
س	ش	ص	ض	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك
١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢
ل	م	ن	و	ه	لا	ي				
٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩				



زید کب کط بشرقستاه ۵ وکالح جانب ایساه

١٣ ٧ ٢٢ ٢١ ٢٦ ٢٨

ج یه کج ل شمال اندر ۵ هیج کک رکن بابده

٣ ١٥ ٢٣ ٣٠

دیب یط کز سوی مغرب ۵ ب ی یزکه تو نیسب ده

٤ ١٢ ١٩ ٢٧

ح یا یج کو جنوبی بیه ۵ اط یو کد تو یکنه ده

٨ ١١ ١٨ ٢٦ ١ ٩ ١٦ ٢٤

مشرق ٦ ١٤ ٢٢ ٢٩

ایسانه ٧ ٢١ ٢٨

شمال ٣ ١٥ ٢٣ ٣٠

هر وقت کسی مهمی پیش آید معلوم کند که ارواح متفرقه که بر در تن روز
در کدام جانب بدان طرف متوجه شود صلوة بر رسول فرستد و بگوید یا رجال
الغیب السلام علیکم یا غوث یا قطب یا امان یا اوتاد یا ابدال یا رقبا
یا نقبا یا نجبا یا امنا یا افراد اغیثونی بغوثة وانظرونی بنظرة وارحمونی برحمة
وحصل امرادی ومقصودی وقوموا عاجی بوحدانیة الله تعالی وبقدرته
بحرمة محمد صلی الله علیه وسلم واله واصحابه الطاهرین وهرچه خواهد از دعا جمع
بگوید واشارت سکون ایشان در زیر ابیات معلوم گردد تمت

بابانه ٥ ١٣ ٣٠

جنوب ٤ ١٢ ١٩ ٢٧

نیمشب ٢ ١٠ ١٧ ٢٥

نعمت ٧ ١٥ ٢٣ ٣٠

جنوب ١ ٩ ١٦ ٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم انا نريد ان نتشبه بمن يحمدك على الآئك
وان نتثبت باذيال من يشكر لنعمائك
على ما هديتنا الى لغة من هو خيرة الانبياء منهم
واهديت لنا لسانا به انزلت احسن كتبك والهمت
ونصلي على نبيك الذي لقمته زبدة العلم والحكم
وجعلته الشفيع المشفع يوم تزلزل الاقدام وتزل القدم
محمد المهدي الهادي حتى ذرت به الشمس للقاصي والداني
مع اله مصابيح الكرم وصحبه مصابيح الظلم

وبعد فيقول المفرط في التفريط المتعسف المقام
في التوريط سعد الدين سعد الله عن الهفوة
والهذيان حرسه الله من سكان اراضي بردع تحيث
عن طوارق الفتن وابدع بما رايت الموجز المعروف
بانموذج لمن لا يوجد في اعرابه عوج ولا عوج
هو الذي ما نسج مثله في الاقطار وما سمح بنحوه
ادوار الفلك الدوار بما هو الامام جار الله
كشاف حقايق التنزيل غواص بحر كتاب الله ينطق
مع وجازة نظمه على ما يفتقر به من المسايل
يحتوي على صور لا يدرك البهابدوث المعالم
والدلائل الا الاوحدي المستكشف لدقايق
هذا الفن المفتش المستطلع طلع ما في الدن
المسرع المهرول في سنن ميدانه المنشط

عن عقال التعلم الكامل في شانه اردت ان ارفع
الحجب والستائر واظهر الضمائر والسرائر و
اشير الى مخفيات كنوزه واصرح باشاراته و
رموزه تعميمًا لفوائده وتذييلاً لنجاحه وشوارده
فنظمت ما في خزانة الخيال من فوايد الفوائد
وعلقت على مغلق القواعد من نفائس الفوائد
فجاء بحمد الله ايضاحًا القواعد قسم الادب
ومفتاحًا المغلقات كلام العرب ومصباحًا
لدياجير معضله وضوءًا لظلام مجمله ومشكله
لعمري لعباراته كافية لذوي الالباب وتحريراته
شافية لعطاش الاكباد من الالتهاب بل
مفصل فيه جل ما اجملوه وملخص فيه كل ما
اهملوه الا انه لما اقدم عليه باقدام التامل و

چشم رضا و مرحمت هرگز نبیند عیب را   چشم حسود با هنر معیوب بیند خوب را

والافتكار ولما انتظر اليه بعين الالتفات و
الاعتبار ولما ارجع فيه الى كتاب من كتب القوم
الا الى ايضاح المفصل في موضع او في موضعين
فلو عثرتم فيه على ذلة القلم وعن سمت الصواب
على انحراف القلم فلا تتخذوه في هدف الملام
فان الجواد له عثرة لا يلام والمعاند الدروج
الخالص والمنطق فكيف يروج مثل هذا المزيف
والمزخرف واما اصحاب الكمال فلعين الرضى
منهم عن كل عيب كليلة فهل تزييف المزيف و
ابطال الباطل الا تحريف الحرف وتحصيل الحاصل
وبعدما تيسر الاتمام في وقت وفور الفواكه
في الحدايق سميته حدايق الدقايق في شرح
رسالة علامة الحقايق صعلاوي واجيا من

ذلك الجناب ان يجعل مثل الحدايق هذا الكتاب
يتناول اليه ايدى الاستفادة في الفصول والا
وقات ويجتنى منه نفايس الاذهان وكرايم الفوائد
اللهم اجعله ذخيرة لى في الاخرة واجلا لابيك عند
ذلتى وفرجا عند كربتى وغمتى ولنا اعوذ بك ان
اكون كمن يرقم على الماء او يوسس ويبنى على الهواء
لا طائل تحت سعيه وما له في امره من خلاق عليك
توكلت واليك انيب وانا غريق الخطايا الا كاذ
اضيف الكلمة مفردا قوله مقتبسا بحبل التوفيق
بعروة التحقيق منه لما اراد ان يبحث عن
انواع الكلمة عرف الكلمة اولا لتوقف البحث عن
الانواع على معرفة الجنس مع انها موضوع الفن
فلا بد من تقديم معرفتها قبل الخوض في

مقاصده فقال الكلمة مفرد اى الحقيقة المعهودة
المعبر عنها بهذا الاسم في عرف القوم لفظة دالة
على معنى بالوضع اى وضع كان مفرد خلاف
[illegible]

لا [illegible] ان يقال [illegible]
على جزء المعنى الموضوع له لان انتفاء هذا الجزء
يجوز ان يكون بانتفاء اربعة اجزاء اللهم الا

ذلك الجناب ان يجعل مثل الحدايق هذا الكتاب
يتناول اليه ايدى الاستفادة فى الفصول والا
وقات ويجتنى منه نفايس الاذهان وكرايم القرا
اللهم ا
ذلتى وف
اكون كن
اللطائف
توكلت وا
اصبت الك
بعروة ال
انواع الكلمة عرف الكلمة اولا لتوقف البحث عن
الانواع على معرفة الجنس مع انها موضوع الفن
فلا بد من تقديم معرفتها قبل الخوض فى

مقاصده فقال الكلمة مفرد اى الحقيقة المعهودة
المعبر عنها بهذا الاسم فى عرف القوم لفظة دالة
على معنى بالوضع اى وضع كان مفرد بخلاف
عرف اللغة فانها فى عرف اللغة تطلق على مهمل و
مركب ايضا يقال تكلم بكلمة لا معنى لها ويقال القولة
لا اله الا الله كلمة التوحيد ولم يصرح المص ببعض
قيود التعريف لاشتهارها فيما بينهم وميلا
منه الى الايجاز سيما فى هذه الرسالة وانما التزم
مخالفة التقرير ليساوى الحد المحدود لان المفرد
يقع على المهمل ايضا لانه اذا انتفى المعنى الموضوع
له صدق ان يقال لا يقصد بجزء منه الدلالة
على جزء المعنى الموضوع له لان انتفاء هذا الجزء
يجوز ان يكون بانتفاء اربعة اجزاء اللهم الا

ان يقع الاصطلاح على استعمال المفرد في المستعمل فقط
ثم يتم المساوات بلا تكلف تقدير وانا قلنا الى الحقيقة
المعهودة لان التحديد للماهية لا للفرد اذ
الفرد لا يعرف الا بالاشارة الخارجية والتعريف
قاصر عنها الا ترى انك اذا اردت معرفة زيد
بتعريف آخر فانه لا يحصل الا بان يشير اليه و
يقول لك زيد هذا والتعريف بنظم الحد لا يفيد
تلك المعرفة لان النهاية فيه ان يقول هو رجل
طويل القامة صغير الهامة عريض اللحية حافظ
التورية في محل كذا ومن المعلوم ان هذا
لا يفيد صورة مشخصية له لجواز الاشتراك
في هذه الصفات فاللام في المحدود لتعريف
الماهية فالتعريف للماهية من حيث هي

هي اذ لو اريد به تعريف الفرد كان المعنى ان الفرد
الفلاني لفظة دالة على معنى بالوضع مفرد ولو
اريد به تعريف الحقيقة في ضمن فرد ما كان
المعنى ان فردا ما من افراد الحقيقة المعلومة
لفظة دالة الخ ولو اريد به تعريف الاستغراق
كان المعنى ان كل فرد من افراد الحقيقة
المعلومة لفظة دالة الخ ففي الكل لا يحصل
المساواة لان اللفظة الدالة على معنى بالوضع
المفرد اعم من الفرد الفلاني ومن فرد ما
ومن كل فرد من الافراد نعم من لا يشترط
المساواة في مطلق المعرف فيجوز التعريف بالاعم
في الحدود والرسوم الناقصة ويكتفي بالتميز
في الجملة يكفي على مذهبه تعريف المفرد

تحديد الذات الاعراب ينفك عن افادة الاخص
وعن تميزه عن الاغيار في الجملة واما معرفة
كنهه وتميزه عن جميع الاغيار فلا سبيل اليها
الا بالاشارة الخارجية هذا هو وجه قولهم
التعريف للماهية لا للافراد تامل حق التامل ثم
اعلم انه خرج عن الحد بقيد اللفظ ما يشارك
الحد وحده في الدلالة على معنى بالوضع ولا يكون
لفظا كالدوال الاربع وبتاء الوحدة بعض
المركبات مما لا يطلق عليه لفظة واحدة
افرد معناه او ركب كعبد الله علما او غير علم
وبقيد الدلالة المهمل المسموع من المشاهد
لان وجود اللفظ يعلم بالمشاهدة لا بدلالة
اللفظ وفيه ما فيه وبقيد الوضع المحرفات

فات والالفاظ الطبيعية والمهملات المسموعة من
وراء الجدار لان دلالة الاول بطريق استعمال
الخطا ودلالة الثاني والثالث بالعقل وبقيد
المفرد ما يطلق عليه لفظة واحدة من المركبات
كالرجل وضربا وضربت لانقسام اجزائها على
اجزاء المعنى الموضوع له وان من الخليق بهذا
المقام معرفة ان الوضع في التعريف اعم من
اللغوي وغيره حتى يدخل في الحد كل لفظة معروفة
بالنسبة الى الوضع اللغوي كلفظة الصلوة با
لنظر الى الدعاء وبالنسبة الى الوضع الشرعي
كلفظة الصلوة بالنظر الى الاركان المخصوصة
وكذا بالنسبة الى العرفي الخاص كلفظة الفعل
بالنسبة الى ما دل على معنى في نفسه مقترن با

الازمنة الثلاثة وبالنسبة الى العرفي العام كلفظة
الدابة بالنسبة الى الفرس وكذا اعم من الوضع
الشخصي والنوعي والشخصي اعم من
العلمي وغيره فيدخل فيه لفظ الاسد نظرا الى
الحيوان المفترس والى المعنى العلمي والى الرجل
الشجاع فان وضعه بازاء الاول والثاني شخصي
وبازاء الثالث نوعي وهو ان ذكر الدال
على الملزوم وارادة لازمه بنصب القرينة
جائز قوله اما اسم كرجل واما فعل كضرب
واما حرف كقد قوله الكاف للتمثيل وهو
ايراد فرد من افراد الكلي لايضاحه لا
للتشبيه والا يلزم ان لا يكون مدخولها فردا
للكلي الذي هو الاسم وهو مع انه خلاف الواقع

الواقع خلاف الغرض ايضا اذ الغرض ايضاح الكلي
بالفرد لا التشبيه ووجه الانحصار انها ان
دلت بالهيئة على الزمان وبالمادة على الحدث
فهي الفعل والا فان صلحت لان يخبر عنه
او به فهي اسم والا فهي حرف وقيل ان دلت
على معنى في نفسها او في نفسه اي على معنى مقصود
بالذات فان اقترن باحد الازمنة الثلثة فهي
فعل والا فهي اسم وان لم تدل على معنى في نفسها
اي معنى مقصود بالذات بل دلت على معنى مقصود
لاجل الغير كاللام في الرجل فانه دال على التعريف
في مدلول رجل اي الغرض من الاتيان باللام
تعرف مدلول رجل لا لافادة معنى هو مقصود
على انفراده فهي حرف وقيل ان كانت آلة لملاحظة

الغير وتركيبه ولاجتماع الامور في خزانة الخيال
فهي حرف كمن الجارة في سرت من البصرة فانها
آلة لتصور السير والبصرة معا ولتركيبهما و
اجتماعهما في خزانة الخيال على ان يكون احدهما
مبتدأ والآخر كالمبتدأ والا فان اقترنت باحد
الازمنة الثلثة فهي فعل والا فهي اسم قوله
الكلام مؤلف اقول لما اراد ان يبين احد
قسمي موضوع الفن اعني الكلام اذ بعض محمولات
المسائل عوارضه واراد ان يقسمه الى قسميه عرفه
على وجه حصل منه معرفته ومعرفة قسميه
ايضا فقال الكلام مؤلف الخ اي لفظ مركب من
جزئين هما اسمان اسند احدهما او ضم مفهوم
وجودا وعدما الى الآخر اما ثانيهما الى الاول

الاول نحو زيد قايم او اولهما الى الثاني نحو هيهات
زيد اذا ادرج في هذا القسم نظرا الى اللفظ او
من جزئين هما فعل واسم قد اسند ذلك الفعل
الى ذلك الاسم ولم يتعرض هنا للاسناد لان
وجوب الاسناد بين الاسمين يدل على وجوبه
بين الفعل والاسم وذلك لان الكلام لا بد له
من اجتماع الاجزاء وتضامها والاجتماع والتضام
فيه ليس الا بالاسناد فكما لا بد للتضام بين
الاسمين من الاسناد لا بد له من الاسناد
بين الفعل والاسم حتى يصير المجموع ماهية
وحدانية كلاما واما الدليل على ان الاسناد
من الفعل الى الاسم دون العكس فهو ان
الفعل لتضمنه المعنى النسبي متعين لان يسند

الى الغير لان المسند لا بد ولن يقوم بالمسند
اليه والمعنى النسبي كذلك لا محالة وكذا يدل
على ان صحة الحديث من خواص الاسم فلو كان
الفعل مسندا اليه لكان مخبرا عنه فلا يكون
تلك الصحة من خواص الاسم فهو من
الفعل الى الاسم دون العكس ولما وجب
الاسناد بين الجزئين لان الكلام لا بد
فيه من الانضمام بين جزئيه حتى يخرجا عن
حكم التعداد ولا انضمام هنا الا بالاسناد
الذي يوضم احد الجزئين الى الآخر على وجه
الافادة التامة اى على وجه يصح سكوت
المتكلم عليه سواء افاد المخاطب فائدة جديدة
او لم يفد وسواء كان ذلك الضم اخباريا او

او انشائيا والاخباري ايجابا او سلبا والايجاب وكذا
السلب حمليا او شرطيا الى ما يطول الكلام بذكره ثم
الاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه فالكلام
لا بد له منهما فالكلام منحصر في قسمين اسمين واسم
وفعل ولا يتأتى من الاقسام الاربعة التي هي ضم
فعل الى جنسه وضم حرف الى جنسه وضم حرف الى اسم
وضم فعل الى حرف من التركيبات الستة الحاصلة
من انضمام كل من الانواع الى جنسه والى خلاف
جنسه لفقد المسند والمسند اليه كليهما او لفقد
احدهما في تلك الاقسام الاربعة وقولهم يا زيد
ليس بوارد نقضا للحصر لانه ليس بكلام حقيقة بل
هو ساد مسده والكلام في الحقيقة ادعو مع
فاعله المستكن وهو مؤلف من الفعل والاسم

اعنى المستكن فى ادعو ثم تألف الكلام من الجزئين
اعم من ان يكونا ملفوظين كزيد قائم او احدهما ملفوظا
والآخر منويا نحو قم واقوم ومن ان يكونا مذكورين
او محذوفين او احدهما محذوفا ثابتا على القرينة نحو
نعم فى جواب ازيد قائم اى نعم زيد قائم ونحو زيد فى جواب
من فعل اى فعل زيد ولئن سلمنا انه كلام فى الحقيقة
لكن لا نسلم بطلان الحصر به لان يا اسم فعل على
ما هو مختار بعضهم فالتأليف من الاسمين احدهما
يا والآخر الضمير المستكن فيه اعنى انا واما الجملة
الشرطية فالنقض بها وارد على الحصر قطعا لانها كلام
حقيقة مع ان جزئيها ليسا باسمين ولا باسم وفعل
بل هما شرط وجزاء من اقسام المركب والاسم والفعل
من اقسام المفرد ويمكن الجواب بان الكلام فى

فى الحقيقة عند القوم هو الجزاء وحده والشرط
قيد له اذا قيل ان ضربت ضربت فالمعنى اضرب وقت
وجود ضربك كما هو المقرر فى علم المعانى واما على
مذهب ارباب المعقول فلا مجال للتفصى عن هذا
النقض لان الكلام عندهم مجموع الشرط والجزاء و
الاسناد الشرطى منعقد بينهما ولو تكلفنا وقلنا
فى قوة قولنا هذا ملزوم لذاك لاختلت معنى الجملة
الشرطية وصرت الى معنى هو معنى الجملة الاسمية
فلا مجال للتفصى عنه على مذهبهم الا ان يقال ان
حصر الكلام فى القسمين على مذهب القوم
قوله ويسمى جملة اقول اى ويسمى المؤلف المذ
جملة ايضا قال بعضهم لفظ الكلام ولفظ الجملة
مترادفان فان كلا منهما موضوع بازاء المؤلف

هو ما يصح الحديث عنه وخلا حرف الجر والعطف وعرّف ونوّن منش

المذكور وقائلهم الائمة وفاضل الائمة الرضي
الاستراباذي ان الجملة اعم من الكلام مطلقا
اذ كل كلام جملة من غير عكس قال لان لفظ الجملة
موضوع بازاء المؤلف المذكور ولفظ الكلام موضوع
بازاء ما هو اخص منه وهو المؤلف المذكور مع قيد
ان لا يكون مقصودا لاجل الغير وثمرة الخلاف
تظهر في جملة تعلقت بالغير بالخبرية او غيرها
فانها عند القائلين بالترادف جملة تامة وكلام
ايضا وعند القائل بالعموم جملة وليس بكلام
قوله باب الاسم الخ اقول اي هذا الباب باب
الاسم او من الابواب باب الاسم فعلى الاول
خبر لمبتدا محذوف وعلى الثاني مبتدا محذوف
الخبر وفائدته الفصل بين البحثين اي بين بحث

بحث الموضوع وبين بحث احد انواعه الذي هو الاسم
يعني بعد ما فرغ عن بحث الموضوع اراد ان يشرع
في بحث الاسم ففصل بينهما بلفظ الباب ثم شرع
في بحث الاسم فعرفه بالخواص وقال هو ما يصح
الحديث عنه اي امكن الاخبار عنه وعدمه
فان المتبادر في الجملة عن نفسه او مرادفه
ولم يقل ما اخبر عنه ليندرج فيه مثل زيد حالة
الاخبار عنه وعدمه فان المتبادر من اخبر عنه
هو الاخبار بالفعل مع انه اسم اخبر عنه بالفعل
او لم يخبر عنه فعلى هذا لو قال وان يدخله حرف
الجر وان يضاف الخ ليكون عطفا على فاعل يصح
ويلاحظ الامكان في كل منها لكان اوجه وانسب
لان المتبادر من قوله ودخله حرف الجر واه

واضيف ونون وعرف هو الدخول والاضافة
والتنوين او التعريف بالفعل فلا يندرج في
التعريف بكل منها بناء على التبادر الا ما وجد
فيه ذلك القيد بالفعل فلا بد ان يلاحظ
الامكان في كل منها وان كان على خلاف التبادر
ليندرج في الحد بكل منها ما امكن فيه ذلك
القيد سواء وجد فيه بالفعل او لم يوجد هذا
مع ان قوله ودخله حرف الجر لا يدل على اختصاص
الجر المستفاد من المضاف بالاسم فالاولى ان
يقول ودخله الجر ليشمل اختصاص الجرين
عليهما وان اريد بقوله واضيف الاضافة بتقدير
حرف الجر لان الاضافة بلفظ حرف الجر يشمل النوعين
نحو انا مار بزيد ومررت بزيد وبقوله وعرف

وعرف التعريف باحدى طرق التعريف العلمية
والاضمار والاشارة والموصولية واللام والميم
عند الطئ والاضافة الى احد المذكورات
معنى وحرف النداء فان التعريف بكل منها
من خواص الاسم وكذا اراد بقوله ونون
التنوين باحد التنوينات الاربع التي هي تنوين
التمكن والتعويض عن المضاف اليه والتعويض
عن نون جمع المذكر السالم ويسمى تنوين المقابلة
وتنوين التنكير واما تنوين الترنم وتنوين الغالي
فلا اختصاص لهما بالاسم لان تنوين الترنم
بدل عن الف الاطلاق في القافية لترك الترنم
وهو رفع الصوت وتنوين الغالي هو التنوين
اللاحق بالقافية المقيدة بالسكون وهاتان

القافيتان تشملان انواع الكلمة باسرها او
اختصاص للتنوين فيهما بالاسم ثم السر في
اختصاص الاخبار عنه بالاسم هو ان الفعل
خبر او بمنزلة خبر في اقتضاء المسند اليه
فجعله مخبرا عنه خروج به عن الوضع والحرف
آلة لملاحظة الغير وتصوره فليس له مدلول
استقلالي يصلح للاخبار عنه او به لا يقال
ان عدم الاخبار خبر عن الفعل والحرف في
قولهم الفعل والحرف لا يخبر عنهما لان المراد
ان معنى الفعل والحرف لا يخبر عنهما اذا
عبر عنهما بلفظيهما اما اذا عبر عن معنييهما
بلفظ الاسم كان يقال معنى ضرب هو الحدث
مع الزمان ومعنى من هو الابتداء فيخبر

فيخبر عنهما لانهما حينئذ صارا معنى الاسم وقولهم تسمع بالمعيدي
خير من ان تراه في قوة سماعك وقولهم قام فعل ماض
[illegible] وهذا اللفظ

هي تملك المضاف اليه للمضاف او كالتملك نحو غلام زيد
واخوه وجاره وابنه وعمله او ملابسة ظرفية

القافيتان تشملان انواع الكلمة باسرها فلا

اختصاص للتوين فيهما بالاسم ثم السر في

اختصاص الاخبار عنه بالاسم هو ان الفعل

خبر او بمنزلة خبر في اقتضا ...

...

مع ال... هو الابتداء فيخبر

فيخبر عنهما الا انهما بمعنى الاسم وقولهم تسمع بالمعيدي

خير من ان تراه في قوة سماعك وقولهم قام فعل ماض

وان للتاكيد في قوة هذا اللفظ فعل ماض وهذا اللفظ

للتاكيد وفي اختصاص دخول حرف الجر بيان انه علامة

المخبر عنه والفعل والحرف لا يخبر عنهما وقولهم

زيد مرفوع بقام في قوة زيد مرفوع بهذا اللفظ وفي

اختصاص الاضافة بتقدير حرف الجر هو انها اما

للتعريف وللتخصيص او للتخفيف والفعل خبر او بمنزلة

الخبر وحق الخبر النكارة كذا قالوا ولا وجه ان يقال ان

الاضافة لا بد فيها من ملابسة تصحح الحمل نحو خاتم

فضة لانه يجوز فيها هذا الخاتم فضة او ملابسة

هي تملك المضاف اليه للمضاف او كالتملك نحو غلام

واخو وجاره وارضه وعمله او ملابسة جزئية

المضاف اليه للمضاف نحو ضرب اليوم اي ضرب في اليوم والفعل
لو اضيف لاضيف الى الفاعل او الى المفعول او الى المتلفظ
واضافته الى الفاعل والمفعول غير معقول لانه لا
ملابسة فيهما من الملابسات المذكورة واما الى
المتلفظ فانها انما يتصور اذا اريد به لفظه فيكون
اسما لا فعلا واما التخفيف فهو انما هو بسقوط التنوين
او ما يقوم مقامه والفعل والحرف ليس فيهما هذا ولا
ذاك فلا وجه لاضافتهما لذلك وفي اختصاص التعريف
باحد الطرفين هو ان الفعل والحرف يفيدان بدون التعريف
فلو عرفا لوقع التعريف ضائعا ولحوقات التعريف فيهما
لا يتصور الا بالنداء والاضافة واللام وهما لا يقبلون
النداء والاضافة كما مر واما التعريف باللام فلان
مدلول ضرب صدور الضرب عن محل ما في الزمان

الزمان الماضي وتعرف هذا المجموع موقوف على تعرف
كل جزء ومن المعلومات اللام لا يتعرف به كل جزء
من اجزاء هذا المجموع واما قوله ومن حجر بالشيخ
اليتقصع فشاذ لما اضطر ادخله عليه واراد به
الموصول بمعنى الذي والكوفي يدخله عليه بهذا
المعنى قياسا وفي اختصاص التنوين باحدى التنو
الاربع هو ان تنوين التمكن علامة مكانة مرظه
في الاسمية والفعل والحرف لا اسمية لهما فضلا على
مكانتهما وان تنوين المقابلة هو تنوين جمع المؤنث
السالم مقابل نون جمع المذكر السالم وعوض عنه
والحرف والفعل لا يقبلان الجمعية فلا يدخلهما
ما هو مخصوص بالجمع وان تنوين العوض عوض
من المضاف اليه وهما لا يضافان فلا يدخلهما

ذلك وان تنوين التنكير علامة لنكارة مدخوله
وفارق بين النكرة والمعرفة كما اذا قيل سيبويه
يراد به الشخص المعين المسمى بهذا الاسم واذا
قيل سيبويهٍ بالتنوين يراد به شخص ما من الاشخاص
المسماة بهذا الاسم بعد ذا الاوضاع وهاهنا نكرة ابدا
فلا يحتاج الى فارق ثم اعلم ان ههنا بحثا لا بد
لهم من التنبيه عليه وهو ان المصنف عرف الاسم
بخواص غير شاملة لان صحة الحديث لا يوجد
في الاسماء اللازمة للظرفية كاذ واذا وكذا الا
ضافة لا يتصور في المضمر والاشارة والموصول
وكذا دخول حرف الجر لا يتصور في اللوازم للظرفية
وكذا التعريف لا يتصور في بعض اللوازم للظرفية
كمتى وكذا بعضها لا ينون لا لفظا ولا محلا كالتي

كالتي والتعريف بغير الشامل من الخواص لا يجوز لوجوب
طرد التعريف وعكسه ولا يكفي التعريف بتلك الخاصة
اذ لا يصح كل اسم صح الاخبار عنه وهكذا والذي يجيء في
توجيهه ان يقال ان التعريف مجموع تلك الخواص والمجموع
مطرد بمعنى ان ما وجد فيه احدى الخواص المذكورة فقوله
واصنافه الخ اقول عرف الجنس وقسمه الى الانواع
ثم عرف احد انواعه وهو الاسم ثم انتقل الى تعداد
اصناف هذا النوع اجمالا اوليبحث عن كل منها تفصيلا
ثانيا على ترتيب الاجمال دون ترك العطف بين المتقابلين
سلوكا على نمط التعديد فقال واصنافه اي اقسامه جمع
صنف وهو النوع المقيد بصفة كلية عرضية وايضاح
هذا المقام ان الكلمة جنس كالحيوان والاسم نوع كالا
نسان واسم الجنس صنف كالرومي فكما ان في الرومي

امرا زائدا على حقيقة الانسان فكذلك فى اسم الجنس
امرا زائدا على حقيقة الاسم اذ حقيقة الاسم ما دل
على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة واسم الجنس ما علق من هذا النوع على شيء
وعلى كل ما اشبهه اى ما يتناول عند الاطلاق على
شيء وعلى كل ما اشبهه على سبيل البدل بوضع
واحد وهذا التناول خارج عن تلك الحقيقة
وزائد عليها كخروج الرومية عن حقيقة الا
نسان اذا تلخص هذا فنقول لما فرغ عن تعداد
الاصناف اجمالا اراد ان يبحث عن كل منها تفصيلا
على ترتيب الاجمال فقال اسم الجنس وهو ما علق
على شيء الخ اى اسم الجنس هو اسم متناول عند
الاطلاق لفرد معين ولكل فرد يشبه ذلك الفرد

وهو على ضربين متن

الفرد فى الحقيقة التى هى القدر المشترك بين الافراد بوضع
واحد على سبيل البدل نحو رجل فى جاءنى رجل فانه متناول عند الاطلا
ق لزيد ولكل فرد يشبهه ذلك الفرد فى الرجولية على سبيل البدل
بوضع واحد فالتعليق على شيء وعلى كل ما اشبهه هو التناول عند
الاطلاق على سبيل البدل وانما قلنا على سبيل البدل لامتناع التناول
على سبيل الشمول والعموم فى غير موضع الاستغراق اذ لا شك
ان الجائى بحال فى جاءنى رجل فرد ما لا مجموع الافراد فيخرج عنه
المعارف كلها والنكرة ايضا اما خروج غير العلم فلانها لا تتناول
لها عند الاطلاق لشيء ما ولكل ما اشبهه بل يختص عند الاطلا
ق بشيء معين وان كان الوضع عاما واما خروج العلم فلانه وان
كان متناولا عند الاطلاق لشيء معين ولكل ما اشبهه و
لكن ليس ذلك بوضع واحد بل باوضاع متعددة واما خروج
النكرة فلان الملحوظ فيها قصدا هو عدم تعين المدلول والتناول

فيها شيء ولكل ما اشبهه خارجي عن مفهومها و

يجوز ان يكون ما عبارة عن اسم نكرة ثم يخرج به جميع

المعارف واما النكرة فبقوله وعلى كل ما اشبهه ويجوز ايضا

ان يراد بشيء في قوله ما علق على شيء شيء غير معين

ثم يخرج به جميع المعارف لانها معلقة اي مستعملة بازاء

شيء معين وان كان الوضع في البعض عاما ان قيل

طرد التعريف باطل بعلم الجنس كاسامة لانه متناول

لشيء ولكل ما اشبهه قلنا هو موضوع بازاء الحقيقة

المعلومة واطلاقه على شيء وعلى كل ما اشبهه مجاز

ولئن سلمنا انه حقيقة لكن لا نسلم بطلان الطرد لان

باب اسامة اسم الجنس كاسد واطلاق العلم عليه لا

حكام لفظية فهو مشير بجوهره الى حقيقة معلومة

واطلاقه على فرد منتشر مجاز بناء على الجواب الاول

الدال لو مشير بجوهره الى حقيقة من حيث هي او الى فرد

منتشر من افرادها بل مشير بجوهره الى حقيقة معلومة

بل بالدلالة لو كانت بناء على الجواب الثاني قوله اسم عين

الخ اقول اي اسم شيء يقوم بذاته ويستغني عن محل

يقومه وقيل معنى قيامه بذاته انه يتحيز بنفسه غير تابع

المعنى فان تحيزه تابع لتحيز المحل والاول اشمل لان

المجردات على تقدير وجودها اسماؤها اسم عين ولا تحيز

لها اصلا ولذا تمثيل القادر من اسماء الله تع اسم

عين مع انه لا يتحقق التحيز فيه الا ان اطلاق العين

عليه ليس باصطلاح وغير معقول ايضا ان فسر العين

بالمكان الخاص وان لم يطلق عليه لم يخص التقسيم

اللهم الا ان يقال ليس القصد الى الحصر بل يكون

مراده ان له قسما يسمى عينا وآخر يسمى معنى وثالثا

ليس هذا ولذلك كما في تقسيم المعرب الى المنصرف وغير
المنصرف فان هذا على تفسير المصنف غير حاصر ايضا كما
لا يخفى على المتأمل نعم لما كان اسم العين اسم شيء يقوم
بذاته ويستغني عن محل يقوم به فلا جرم يكون اسم المعنى
اسم شيء لا يقوم بذاته بل يحتاج الى محل يقوم هو به
كالعلم يقوم بالعالم والمفهوم يقوم بذي الفهم ولو
قيل معنى القيام بالمحل هو التبعية في التحيز لم ينحصر التقسيم
لان صفات الله تع معان تقوم بذاته واسماؤها
اسم معنى مع امتناع التحيز في صفات الله مطلقا اللهم
الا ان يقال ليس القصد الى الحصر والحق ان معنى قيام
الشيء بذاته ان له وجودا في الخارج بدون انضمام الى
محل يقومه ومعنى القيام بالمحل ان لا يمكن له فيه
وجود بدون الانضمام سواء كان هناك تحيزا ولم

او لم يكن فالتقسيم منحصر الذات اطلاق العين
على ذات الله تع واطلاق المعنى على صفات الله
تع ليس باصطلاح بل هو غير معقول لان فسر العين
والمعنى بالممكن الخاص قوله العلم الخ لما فرغ عن
الصنف الاول اراد ان يخوض في الثاني فقال العلم
وهو ما استعمل لشيء بعينه غير جائز استعماله
في اخر بوضع واحد وباب اسامة وضعه بازاء
حقيقة معلومة واستعماله في فرد منتشر مجاز
وهو اسم جنس كاسد واطلاق العلم عليه لاحكام
لفظية فلا يبطل عكس تعريف العلم ولا طرد تعريف
اسم الجنس به ثم ان العلم اما منقول او مرتجل و
المنقول اما عن مركب او مفرد والمفرد اما اسم
جنس وهو الغالب او فعل ماض كشمر من شمّر

زيد لا زيد شمّر او منه مع اعتبار تجرده عن فاعله او
مضارع كيزيد من يزيد المال لا من قولهم المال يزيد
او منه مع تجرده عن فاعله المستكن او امر كاصمت
باعتبار تجرده عن فاعله اذ لو اعتبر مقارنة الفا
عل لكان جملة ولكان النقل عن الجملة لا عن المفرد
واما النقل عن الحرف فغير معهود في كلامهم والمركب
اما جملة كتأبط شرا لقب به ثابت بن جابر بان قالت
له امه حين سئلت عنه وقيل ابن ثابت لا ادري
الا انه خرج من البيت وتأبط اي اخذ تحت ابطه
سيفا او مضاف ومضاف اليه كعبد الله او غيرهما
وكذا المرتجل اما قياسي جار على القانون المستنبط
من تتبع كلامهم كغطفان علم لابي قبيلة وهو
غطفان بن قيس بن عيلان فانه نظير نزوان

نزوان واما معد ولعنه محبب اسم رجل فان مقتضى
القانون في مثله هو الادغام وموهب بفتح الهاء
اسم رجل مع ان مقتضاه في مثله كسر العين
اذ لم يوجد مفعل بفتح العين من المعتل الفاء
الواوي في كلامهم بهذا وان المرتجل في مصطلح
الاصولي قسمان احدهما هذا والاخر ما نقل عن
المعنى الاول ولم يراع المعنى الاول في الوضع الثاني
ولا مشاحة فيه واشتقاق المرتجل من ارتجل الشعر
اذا ابتداء من غير تهيئة اي انشاء وهو كانه على
رجل يقوي اصطلاح القوم وهو ايضا ينقسم
الى مفرد كغطفان او الى مركب كامرئ القيس فان
الهيئة الاضافية مرتجل وان كان كل من المضاف
والمضاف اليه ذا وضع قبل العلمية قوله المعرب

ما الخ قالوا المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل

كأنهم سئلوا عن متعقل الواضع في وضع لفظ المعرب

وقيل لهم ما متعقل الواضع في وضع هذا اللفظ فأجابوا

فقالوا ما اختلف آخره الخ أي ما تعقله الواضع ثم وضع

لفظ المعرب بازائه وهذا بيان المتعقل موقوف على بيان

ما اختلف آخره أي بيان اختلاف الآخر وبيان اختلاف

الآخر موقوف على تتبع كلام العرب فإن من تتبعه علم

أن مثل زيد يختلف آخره باختلاف العوامل وأن مثل

هؤلاء لا يختلف آخره ولا يتوقف بيان اختلاف الآخر على

بيان المتعقل حتى يدور وأما إذا سئل عن حقيقته مع

قطع النظر عن الوضع ومتعقل وقيل ما حقيقة هذا

القسم من الاسم وقيل في جوابه ما اختلف آخره الى

الآخر فيدور لأن بيان الحقيقة حينئذ يتوقف على ثبوت

ثبوت الاختلاف له وثبوت الاختلاف له موقوف على اثبات

الاختلاف له واثبات الاختلاف له موقوف على الكشف

الحقيقة وعلى معرفة أن هذا اللفظ معرب لأنه

إن من أنشأ تركيبا عربيا ما لم يعلم أن جزء المركب

معرب لما أمكنه اثبات الاختلاف له بنيد ويحتمل الجواب

أن يقال جزء مركب لم يشتمل بمبنى الأصل فبيان الحقيقة

حينئذ يتوقف على ثبوت مركب خاص في الواقع كزيد قائم وعلى

عدم مشابهة جزءه بمبنى الأصل في الواقع وعلى تصور

ذلك المركب من حيث أنه مركب وعلى تصور عدم

مشابهة جزءه مبنى الأصل وثبوت المركب الخاص

وعدم مشابهة جزءه مبنى الأصل وتصورها لا يتوقف

على الحقيقة حتى يدور تأمل قوله وهو على ضربين منصرف

بيان ٤

وغير منصرف فتقسيم المعرب على هذين القسمين مع

تفسيري المنصرف بهذا وغير المنصرف بذاك غير حاصر لانهما
لا يشملان المعرب بالحروف بالتفسيرين المذكورين واما
اذا فسر غير المنصرف بما وجد فيه علتان او واحدة تقوم
مقامهما والمنصرف بما لم يجتمع فيه علتان او لم يوجد فيه
ما ناب منابهما يكون حاصرا فقصده ليس الى الحصر بل الى
ان له قسما يسمى منصرفا وهو هذا واخر يسمى غير منصرف
وهو ذاك وثالثا ليس هذا ولا ذاك وهو المعرب بالحروف
ولك ان تجعل التقسيم حاصرا بالتكلف البارد قوله
منع الجر والتنوين الخ اراد بالجر الكسر المخصوص بحال
الجر لان الكسر المشترك بين النصب والجر غير
ممنوع منه على اصح المذهبين وبالتنوين تنوين
التمكن لان ما سواه غير ممنوع منه فمعنى التعريف
هو الاسم المعرب الذي منع الكسر المخصوص بحالة

حال الجر وتنوين التمكن اي كل منهما ممنوع قصدا وبالاصالة
لشبهه الفعل وذلك لان في الفعل فرعيتين فرعية الاشتقاق
وفرعية التاليف وفي هذا القسم ايضا فرعيتين اذ فيه
علتان كل واحدة منهما فرع الاصل فلما شابه الفعل ثقل
منع من بعض ما لا يكون في الفعل وهو الكسر والتنوين
الذي هو منشاء الثقل ولم يمنع من جميع ما لا يكون فيه
ليبقى بينهما وبعضهم قال ان المقصود بالمنع هو التنوين
فقط ومنع الجر بتبعيته وهؤلاء قالوا منع الجر مع التنوين
اي اثرا ولفظا مع الواو قوله ويفتح في موضع الجر ولم
يقل وينصب في موضع الجر كما هو الظاهر من اطلاق النصب
في المعرب لان النصب علم المفعولية فيؤول الكلام الى معنى
ويكون مفعولا في موضع الجر وبطلان هذا لا يخفى وانما
يسمى القسم الذي يستوفي وجوه الاعراب والتنوين منصرفا

لخلوصه في الاسمية لتجرده عن شبه الفعل والتعريف اللاحق
الخالص الذي اخذ تنوينه والقسم الثاني غير منصرف لعدم
خلوصه فيها لان له شبها بالفعل قوله اذا اضيف الخ مفتوح
طرف لقوله منع او يفتح على اختلاف الفريقين اي منع عن
الجر كل وقت الا وقت الاضافة ودخول اللام او يفتح في
موضع الجر كل وقت الا وقت الاضافة ودخول اللام فانه
ينجر بالكسرة لا لانتفاء سببهما كما قال بعضهم واما بسبب
ان المقصود بالمنع هو التنوين وسقوط الكسر تابع لسقوطه وفي
الحالتين لا يتصور وجود التنوين فلا يتصور سقوطه
الكسر قد خله مع كونه غير منصرف والحق انه ان بقي الحا
لتين علتان فغير منصرف وفي دخول الكسر فالا لانه تابع
التنوين والسقوط ولا يتصور التنوين فيهما سقط تبعه
الكسر واما لتقوى الاسمية بدخول اقوى الخواص

الخواص فلا خلل مع كونه ممنوعا بالذات في الحالتين ومع بقاء حكم
علم الصرف واما لئلا يكون كالفعل في التعري عن الجر كل الاوقات
وان لم تبقيا ولم يبق احدهما فمنصرف ودخول الكسر لانصرافه
قوله الاعراب هو اختلاف آخر الكلمة الخ خرج بقيد الآخر
اختلاف الاول والوسط وبقيد اختلاف العوامل اختلاف
الآخر بسبب آخر كاختلاف آخر من في من زيد ومن ابنك
ومن الرجل فان سكونه بالوضع وفتحه وكسره علاقات
الساكن وخرج به ايضا قول المستفهم منو ومنا ومني حين قال
المخبر جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل فانه وان
كان فيه اختلاف الآخر الا انه ليس باختلاف العوامل
بل بسببه ان المستفهم يريد ان ينبه على حركة المسؤول
عنه بما يجانسها من حروف المد لئلا يقع الاشتباه
في المسؤول عنه ان قيل اذا كان الاعراب اختلاف

الآخر يلزم بناء الاسم في اول التركيب لعدم الاختلاف
اذ هو انتقال من بعض الحركات الى بعض ولعدم
العوامل وهو معرب بالاتفاق قلنا لا نسلم عدمه لان
الاختلاف مطلق الانتقال من حركة الى حركة او من
سكون الى حركة والعوامل في قوة العامل والاختلاف
بمعنى الوجود اي اختلاف آخر الكلمة بوجود العامل
والثاني موجود في اول التركيب ولئن سلمنا انه الانتقال
من حركة الى حركة لكن لا نسلم عدمه في اول التركيب لان
هذا الانتقال اعم من الفعل والقوة القريبة والثاني
موجود فيه لحصول احدى الحركات واحد العوامل
فيه او نقول عدمه فيه لا يضر لانه خاصة مفارقة
وفيه بحث ومنهم من جعل الاعراب نفس الحركات
والحروف وعليه عدلهم عن طريق الجمهور ابو

بوجهين احدها ان الحركات والحروف امور موجودة
يليق بها ان تجعل دالا على المعاني بخلاف الاختلاف فانه
امر ذهني والثاني ان الاعراب ثلثة باجماعهم والا
ختلاف امر واحد ناش من الحركات والحروف فجعلهم
الاختلاف نفس الاختلاف يخالف اجماعهم على كونه
ثلثة بخلاف ما اذا كان نفس الحركات والحروف فانه
لا مخالفة فيه للاجماع لكون الحركات والحروف ثلثة
وفيه شبهة اقول لا نسلم ان لا وجود للاختلاف كيف
وهو محسوس باحدى الحواس ولا نسلم ايضا ان
الاختلاف امر واحد بل هو امور ثلثة انتقال من
السكون الى الضمة ومن الضمة الى الفتحة ومن الفتحة
الى الكسرة قوله وذلك في الاسماء الستة مضافة
الى غير ياء المتكلم الخ قال مضافة لانها اذا انقطعت

عن الاضافة اعربت بالحركات قال الى غير ياء المتكلم لانها
عند الاضافة اليها تعرب بالحركات المحلية او التقديرية
على اختلاف الروايتين وكان ينبغي ان يقول مكبرة لانها
تعرب بالحركات اللفظية مصغرة نحو ابيه وان يقول مفردة
لانها تعرب بتمام الحركات ان كانت جمع تكسير نحو اباؤه
واباءه وابائه وببعض الحروف اذا ثنيت او جمعت
بالواو والنون نحو ابواه وابويه وابوه وابيه في ابون
وابين جمع اب على خلاف القياس لكنه اعتمد على المثال
فانه من المفرد المكبرة فان قيل فلم لم يكتف عن قيد
الاضافة بالمثال قلنا لئلا يتوهم ان اعرابها بالحروف
مخصوص باضافتها الى الضمير فان الاضافة في جميع
الامثلة الى المضمر وانما اعربت بالحروف عند وجود
هذه القيود لان في تعقلها تعقلا لانها لكونها من

الامور الاضافية يستلزم تعقلها تعقل الغير فان تعقل
الاب يستلزم تعقل الابن مع ان واخواتها حروف تصلح للاعراب
بالانقلاب فلو اعربت بالحركات لتضاعف الثقل ثقل التعقل
وثقل حرف العلة وثقل الحركة والجمهور على ان اعرابها
هو الاختلاف الناشئ من الحروف وبعضهم على ان اعرابها
نفس هذه الحروف والبعض على ان اعرابها بالحركات
اللفظية المنقولة من اعجازها الى اواسطها ومنهم
من جعل الاعراب بالحركات اللفظية وجعل هذه الحروف
متولدات بالاشباع ومنهم من جعل اعرابها بالحركات
والحروف اللفظيتين ويعزى الى سيبويه انها معربة
بالحركات التقديرية والحروف اللفظية ولكل وجهة
هو موليها والحق هو الاول والثاني ايضا لا يبعد
عن الصواب وحموها اضافة الى الضمير المؤنث لا

وابو جعفر بالفتح والكسر
الجانب قاموس

الجم قريب زوج المراة كاب زوجها واخيه قوله وفي
كلا مضافا الى مضمر قال مضافا لانه لا اتضاح لمعناه
الا بالاضافة قال الى مضمر لانه عند الاضافة الى مظهر
معرب بالحركات تقديرا نحو جاءني كلا اخويك ورايت كلا اخويك
ومررت بكلا اخويك وانما اعرب ببعض الحروف عند
الاضافة الى مضمر لانه مثنى المعنى فاعرب باعرابه و
قيل كلاهما في الرفع وكليهما في النصب والجر واعرب
بالحركات عند الاضافة الى المظهر لانه مفرد اللفظ
فاعرب باعرابه مثل العصا توفيرا على الاعتبارين
حقهما ولم يعكس لان المظهر اصل والحركات اصل
والمضمر فرع والحروف فرع فاعرب بالاصل عند الا
ضافة الى الاصل وبالفرع عند الاضافة الى الفرع ولانه
عند الاضافة الى المضمر يقوى امر التثنية فيه لانه مثنى

قوله وكلا مضافا الى مضمر

نحو جاءني مسلمان ورايت مسلمين ومررت بمسلمين وبلمين متن

مثنى المعنى ومضاف الى المثنى المتصل به فيعرب باعراب المثنى بخلاف
ما اذا اضيف الى مظهر فانه لا قوة لامر التثنية فيه فلا يعرب با
عرابها وقيل ان كلا مثنى لفظا وهو باطل قطعا بوجوه احدها انه
لو شملته الواحد من المثنى وهو باطل قطعا ولزم اعرابه
بالحروف مطلقا وليس كذلك ولزم امتناع كلا الرجلين جاءني
بلفظ الافراد وليس بممتنع ولزم حفظ صيغة كلا فيه وليس
كذلك هذا وكان عليه ان يتعرض للاثنان لانه معرب ببعض
الحروف كالمثنى وليس بمثنى اللهم الا انه يندرج في المثنى بان
يراد بالمثنى ما هو في صورة المثنى سواء كان مثنى حقيقة او
لم يكن قوله وفي التثنية والجمع المصحح اي الجمع المذكر السالم
واما الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم فاختلفت اواخرهما
بالحركات وانما لم يختلف آخرهما بالحركات لان فيهما ثقلا معنو
يا وثقل زيادة العلامة فلو اعربا بالحركات لتضاعف الثقل

وفي التثنية والجمع المصحح

ولأن الحركات شطر الحرف والمفرد شطر المثنى والمجموع فا
لمناسب ان يعرب الشطر بالشطر والكل بالكل وانما اعربا
ببعض الحروف لانهما لو اعربا بتمام الحروف يلزم التباس
نصبيهما في حالة الاضافة يعني لو قيل في نصب المثنى زيدان
بالكسر وفي نصب الجمع زيدين بالفتح لا يختص الفرق بحركة النون
فبسقوطها عند الاضافة فلا يقع الفرق واما الفرق بين رفعهما
وكذا بين جريهما فيمكن بحركة ما قبل الواو والياء فوزعت
الحروف الثلثة الى المقتضيات الست فاختص واحد برفع
هذا وآخر برفع ذاك واشترك جراهما في الياء وكسر ما قبل الاخير
وفتح النون في الجمع وكسر في التثنية وحمل نصبهما على
جرهما لما بين النصب والجر من التآخي هذا كله ظاهر لكن
كان عليه ان يذكر هنا عشرين واخواتها لانها معربة بالواو
والياء كالجمع المصحح وليست اياه لعدم المفرد اذ لو كان عشرين

عشرون مثلا جمع عشرة لوجب ان لا يطلق على اقل من ثلثين لوجوب
اطلاق الجمع على ثلثة مقادير الواحد وليس كذلك لانه نص
في مضاعف عشرة ولوجب ايضا ان لا يتعين لعدد مخصوص
لان الجمع لا يتعين لعدد مخصوص وليس كذلك لانه
نص فيه وهكذا في البواقي والذي يمكن في توجيهه ان يقال
المراد بالجمع المصحح ما في آخره واو ونون في الرفع وياء و
نون في الجر والنصب سواء كان جمعا مصطلحا
كمسلمين او لغويا كعشرين فهي مندرجة تحت عموم
جمع المصحح فلا حاجة الى التعرض لباب عشرين على الانفراد
وهذا جيد لو تمشى من هذا الباب ايضا ولم يستثن منه
قوله وما لا يظهر الاعراب في لفظه قدر في محله
اي الاسم المعرب الذي لا يظهر الاعراب في لفظه لمانع
منه من التعذر او الثقل قدر في محله اي في نفسها

وما لا يظهر الاعراب في لفظه قدر في محله

آخر ذلك المعرب والا لزم خلو المعرب عن الاعراب
وهو باطل قطعا وانما في نفس آخر ذلك المعرب بتمييز
الاعراب المحلي في المعرب عن المحلي في المبني فان المحلي في
المبني لا يكون في نفس آخر ذلك المبني والا يلزم ان يكون معربا
فالمراد بالمحل في المبني انك لو اتيت في بدل المبني بالمعرب
لتحقق الاعراب في ذلك المعرب فيظهر مثلا اذا قلت قام
هؤلاء كان هؤلاء مرفوع المحل على معنى انك لو وقعت
موقعه معربا او قلت قام الرجال كان ذلك المعرب
مرفوعا لا ان الرفع مقدر في نفس آخر هؤلاء والا
لزم ان يظهر لان آخره لا يمتنع عن تحمل الحركة وان
يكون معربا لوجود الاعراب في ذاته بخلاف عصا
في هذه عصا فانه مرفوع المحل على معنى ان الرفع مقدر
في نفس الآخر اذ اصله عصو قلبت الواو مع حركته الفا

الفا لكن لا يظهر لامتناع الالف عن ظهور الحركة وكذا
باب حبلى وان لم يكن الفه منقلبة عن المتحرك فليتأمل قوله
كعصا وسعدى الاول منصرف معرب بتمام الحركات تقديرا
والثاني غير منصرف معرب ببعض الحركات تقديرا وامتناع
ظهور الحركة فيهما لامتناع الالف عنه واراد بمثل عصا
الاسم المعرب المقصور المنصرف وبمثل سعدى الاسم المعرب
المقصور الغير المنصرف قوله والقاضي في حالتي
الرفع والجر اي وكالقاضي اراد بمثل القاضي الاسم المنقوص
الذي آخره ياء قبلها كسرة كالمشتري والجواري و
العمي وانما قال في حالتي الرفع والجر لان نصبه لفظي
لخفة الفتحة على الياء وانما قدر في الحالتين لثقل الضمة
والكسرة على الياء يقال جاءني القاضي ومررت بالقاضي با
لسكون ورأيت القاضي بالفتح واما قوله فيوما

كعصا وسعدى والقاضي في حالتي الرفع والجر

عدل ووصف ثم تانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب اه

بجارتي الهوى غير صاغية بكسر الياء وقول آخر قد كاد
يذهب بالدنيا ولذاتها موالي ككباش العوس سحاح
بضم الياء فشاذ لتركيبه لعدم التكاب الوزن كما ان سكون
الياء في قولهم اعط القوس باريها وانزل الدار بانيها
شاذ والقياس الفتح جرى على لسانهم سكون الياء لكثرة
استعماله لكونه مثلا قوله واسباب منع الصرف تسعة
الخ اي الاسباب التي بوجود اثنين منها او بتكرر واحد
منها يمتنع الاسم من الصرف تسعة وقيل احد عشر تسعة
منها ما ذكر في المتن وواحد منها شبه الف التانيث في مثل
ارطى الفه للالحاق بجعفر لا للتانيث يقال ارطى الجنس
وارطاة للواحد واذا سمى به رجل امتنع من الصرف لشبه
الفه بالف التانيث في الزيادة وعدم قبول التاء ولان
التسمية تمنع التصرف وآخر مراعاة الاصل في مثل احمر بعد

واسباب منع الصرف تسعة الخ

التنكير فانه اذا نكر بعد ما سمي به شخص يبقى غير منصرف
على راي سيبويه نظرا الى انه كان قبل التسمية غير منصرف للوصفية
ووزن الفعل وقد زالت الوصفية بعروض العلمية لما
بينهما من التضاد العقلي فاذا نكر عاد حكم الوصفية لزوال
متضاده وقال بعضهم ان ثان الحكاية والتركيب اي كلاهما
امتنع عن الصرف فسبب امتناعه اما الحكاية واما التركيب
اما الحكاية ففي وزن الفعل سواء كان قبل العلمية كيزيد
او الوصف كاحمر ووجه الحكاية في الاول ظاهر لانه كان قبل
فعلا لا يقبل الكسر والتنوين وبعدها بقي ذلك الحكم واما في
الثاني فمشكل لانه لم يسبق وصفية الفعلية حتى يحكى على الحالة
الاولى وان احتيل بان ذلك الوزن لو كان في الفعل لم
تدخله الكسر والتنوين فكذا لا يدخل لانه اذا كان في الاسم
فقد علم صرفا فكل حال الجنسية بعين ذلك الاحتيال الخ

بحث اسباب منع الصرف

انه منصرف بلا خلاف واما التركيب ففي البواقي كزينب فان فيه

تركيب العلمية مع التانيث وكعمران فان فيه تركيب العلمية

مع الالف والنون وهكذا والحق انها تسعة فان شبه الف

التانيث راجع الى الف التانيث تساهيا وموازنات الاصل بمعنى

الى الوصف فان شرطه ان يكون في الاصل ولو عددت مثل

هذين سببا على انفراده حتى يكون الاسباب اثنى عشر واما

الحكاية ففي عرفت ما فيها واما التركيب فباطل الطرد

والعكس اما بطلان طرده فلان في بعض الاسماء تركيبا

بالمعنى المذكور ولا امتناع فيه من الصرف كندمان فان

فيه تركيب الوصفية مع الالف والنون مع انه منصرف

واما بطلان عكسه فان بعض الاسماء ممتنع مع عدم التركيب

فيه كمساجد مع ان التركيب الذي يكون احد الشيئين

او شيئا تاما يمنع الصرف ينبغي ان يكون تركيبا لفظيا كما

يكون تاما جزء الى تسمية وتركيب بعض الاسباب مع بعض تركيب

قوله العلمية اي كون الاسم علما اما للعين كعمران او لحقيقة الاوليا

كاسامة او لحقيقة المعنى كسبحان او للموزن كفعلان او للعلم

كفلانية فانه وضع ليكنى به عن اعلام النساء فهو علم الاعلام او

لحقيقة وقت خاص كسحر وفيه كلام من اصناف العلم المذكور بمعنى

في عدم الصرف والتانيث اي التانيث اللازم لفظا كعطشى فانه لازم او

وكطلحة فانه لازم بالعلمية لان التسمية تمنع التصرف او معنى

كزينب فانه لازم بمقارنة العلمية فيكون التانيث باللازم لعدم

الاستبدال بغير اللازم ولذا صرفت الصفات المؤنثة كضاربة

وامراة جريح مع وجود التانيث والوصف قوله والوصف

اي الوصف الوضعي وهو ما يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى

معين كاحمر معناه شيء له الحمرة والنحوي الذي يمنع التصرف

كتاب ثلث فانه وصف عوضا لا يمنع لان يقال ثلث رجال بالرجال

ثلث وصرفه ممتنع للوصف الاصلي والعدل التحقيقي واما الوصف
العارضي فلا اعتبار به فلهذا صرف اربع في مررت بنسوة اربع
مع تحقق الوصف العارضي ووزن الفعل قال نجم الائمة صرف
اربع في مررت بنسوة اربع لا ينتهض دليلا على عدم الاعتداد
بالوصف العارضي لجواز ان يكون صرفه بناء على انتفاء شرط
وزن الفعل فان شرطه ان لا يقبل التاء المتحركة وهو تقبلها
لانه يقال مررت برجال اربعة ومن منع انتفاء شرطه يستدل
بان التاء ليست علامة التانيث بل للفرق كما في ابيات بسلطان صيف
لان التاء المتحركة التي يوقف عليها هاء من خواص الاسم سواء
زيدت للتذكير او للتانيث قوله ووزن الفعل اي وزن الفعل
الذي يختص به ولا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل كشمر او عن
الاعجمي كبقم او يغلب فيه كافعل فانه في الفعل اكثر منه في الاسم لان
في الفعل اربعة اقسام وفي هذا الوزن ما في الافعال وصيغة

وصيغة المتكلم وحده من باب فعل يفعل وفعل يفعل واحدى صيغتي
التعجب وفي الاسم ثلثة اسماء في افعل التفضيل والصفة المشبهة
والجامد فهو في الفعل اكثر منه في الاسم فسقط احتمال العكس
كما قال بعضهم لكن يرد عليه عدم صرف قائل اذا سمي به رجل
لان فاعلا في الفعل اكثر منه في الاسم مع ان المذهب انه ح
منصرف اللهم الا ان تمنع الاكثرية في الفعل ويدعى العكس قال
المتاخرون انما يؤثر وزن الفعل اذا اختص به او كان في اوله
زيادة كزيادة الفعل غير قابل للتاء سواء كان غالبا في الفعل او
مطلوبا بالوجود نحو قائل اذا سمي به رجل لعدم الاختصاص
وعدم الزيادة في الاول وقال بعضهم ما نقل من الفعل و
جعل علما منع من الصرف سواء اختص به او غلب فيه او كان
في اوله زيادة او لا فضرب اذا سمي به رجل امتنع عن الصرف
وهذا يقرب من مذهب الحكاية قوله والعدل اما انتقال

مادة الاسم عن هيئة الى هيئة اخرى مع ان الاصل ان تكون في
على تلك الهيئة فالمادة منتقلة والهيئة الاصلية منتقل عنها
والهيئة الاخرى منتقل اليها وبقيد العناية خرج عن التعريف
نحو جيل ورجلات لانه ليس الاصل في مثل هذين البابين ان تكون
على الهيئة الاصلية لانه لا يختل المعنى المستفاد من الهيئة العا
رضية بخلاف ثلث ومثنى فانه لو كانا على الهيئة الاصلية لم يختل المعنى
فاذا قيل جائني رجال ثلث كان المعنى تقسيم الموصوف على العدد المخصوص
وكذلك اذا قيل جائني رجال ثلثة ثلثة وكذلك التسمية بعامر وعمر فلا
تفاوت في المعنى بين المعدول والمعدول عنه ثم العدل قسمان تحقيقي
وهو ان يوجد بدون ملاحظة منع الصرف بدون علتين دليل
يدل على انتقال المادة من هيئة الى اخرى وتقديري نحو عمر ما لا
دليل فيه على الانتقال سوى منع الصرف بدون علتين اما
الاول فكثلث في جائني رجال ثلث فانه معدول عن المكرر اي عن

ثلثة ثلثة فان الغرض من جريه على الموصوف تقسيم
الموصوف على العدد المخصوص اي جاء رجال منقسمة على هذا
العدد بالغا ما بلغ والمقسم في كلامهم مكرر نحو ابوبت العراق
بلدا بلدا وقرات الكتاب بابا بابا فهو معدول عن المكرر
اما الثاني فلان مثل عمر وجد غير منصرف وليس فيه غير العلمية
فقدر فيه العدل لحفظ القاعدة منع الصرف والا لم يوجد فيه
العدل فضلا عن ان يجزم اذ المنصرف من هذا الوزن كثير
ولا تقدير للعدل فيه قوله والجمع اي والجمع الذي ليس على
زنة واحد كمساجد ومصابيح فان هذين الوزنين من الجمع
لم يوجد عليهما واحد من الواحدات العربية فقام الجمعية
ونابت مناب العلتين فامتنعا من الصرف وقيل في هذين
الوزنين جمعا حقيقتين كالاكالب جمع اكلب جمع كلب واناعيم
جمع انعام جمع نعم فامتنع ذلك لتكرر الجمعية تمام جمع

مرتين من هذين الوزنين كمساجد ومصابيح حرم مبهم في عدم الصرف
للمشاكلة تورد على الاول مثل افلس جمع ليس له نظير في الاحاد
مع انه منصرف بالاتفاق ولو قيل هو الجمع الذي ليس على زنته
واحد وكان بعد الفه حرفان متحركان كمساجد او ثلثة
اوسطها ساكن كمصابيح لم يرد مثل افلس قوله والتركيب
اى التركيب المقارن بالعلمية ولا يكون منقولا عن المركب
النسبي ولا يكون ثانيه صوتا ولا متضمنا لمعنى الحرف قبل
النقل اما مقارنته للعلمية فيلزم لان التركيب المعتبر هو
اللازم واما عدم النقل عن النسبي فلانه ح يحكى على ما يدل عليه
قبل النقل كتابط شرا وعبد الله وحيوان ناطق علما واما
كون عدم ثانيه صوتا ومتضمنا لمعنى الحرف فلانه ح مبنى لا
حظ له في الصرف ولا عدمه قال المصنف في المفصل اذا تضمن
جعل شيئين اسما واحدا ففيه وجهان البناء والاعراب

المضارعتان لالفي التأنيث متن

الاعراب مع عدم الصرف قوله والعجمة اقول اى العجمة التى كا
نت علما في العجم قبل النقل لان العجمة النكرية يتصرف العرب
فيها بخواص عربية بحيث لا يبقى فيها رايحة العجمية بعد
النقل ثم سمى بها فلا يبقى لها اثر في منع الصرف قال بعض الائمة
انما تؤثر اذا كان الاعجمى علما في اول استعماله عند العرب
بعد النقل وقبل التصرف سواء كان علما في العجم قبل النقل او
لم يكن وظنى انه ليس ببعيد من الصواب اذ المقصود من
العلمية في العجم عدم التصرف فيه بعد النقل واذا كان علما
قبل التصرف فالمقصود من اشتراط العلمية حاصل ح ولهذا
عدم صرف قالون لكونه لقبا لابن نافع قبل التصرف لجودة
قرائته وهو قبل النقل رومى معرب بمعنى الجيد قوله الا
لف والنون قوله اى المشابهتان لالفي التانيث في عدم قبول
التاء فان كانا في اسم فشرطه العلمية لئلا يقبل التاء ويتحقق

متى اجتمع في الاسم سببان الخ

الشبه وان كان او صفة فشرطه انتفاء فعلانة ليثبت الشبه ثم ان
الكوفيين على ان منعه ليس بمضارعته لالفي التانيث بل هو كثير
الاسباب والبصريين على ان منعه للمضارعة وبعضهم
على انه مستقل في المنع كالمشبه به ولا اثر للعلمية في الاسم
ولا للوصف في الصفة والجمهور منهم على عدم استقلاله
لان المشبه دون المشبه به فلا يلزم من استقلال المشبه
به استقلاله قوله متى اجتمع في الاسم سببان الخ اقول
اي في الاسم المعرب لان الاسباب لا اثر لها في المبني و
انما احتيج في منع الصرف الى سببين او تكرر واحد لان الاسم
بواحد غير متكرر يتقابل بين الصرف وعدمه فيجذبه
الصرف للاصالة فينصرف فلابد من آخر او من تكرره ليترجح
جانب الفرع فيمتنع عن الصرف ووجه الامتناع عند اجتماع
اثنين او تكرر واحد هو ان كلا من الاسباب فرع الاصل

الا ما كان على ثلثة احرف الخ

ساكن الوسط متن

فان فيه مذهبين الصرف لخفته ومنع الصرف لحصول السببين متن

لان العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير والوصف
فرع الموصوف ووزن الفعل فرع لوزن الاسم والعدل فرع
المعدول عنه والتركيب فرع الافراد والجمع فرع الواحد
والعجمة فرع العربي والالف والنون فرع لالفي التانيث
او لما يدل عليه فيكون في الاسم فرعيتان كما ان في الفعل
فرعيتين فرعية التاليف وفرعية الاشتقاق فيمتنع من الكسر
والتنوين امتناع الفعل منهما **قوله** الا ما كان على ثلثة
احرف الخ اقول الموصول مع الصلة مستثنى من فاعل لم ينصرف
اي لم ينصرف وجوبا وعلى سبيل القطع الا ما كان على ثلثة
احرف ساكن الوسط فانه لا قطع بعدم الصرف بل يجوز
الصرف وعدمه وانما قلنا وجوبا وعلى سبيل القطع لان
عدم الانصراف لو اخذ مطلقا لم يصح الاستثناء كما لا يخفى
على من له ادنى ذوق اما الصرف فلخفته لان عدم الصرف

لدفع ثقل السببين وخفة الاسم تعارض ذلك الثقل واما
عدم الفرق فلاعمال السببين مع قطع النظر عن خفة الاسم
قوله كنوح ولوط الخ فان في كل منهما العلمية والعجمة
فيجوز صرفه للخفة وعدمه لاعمال السببين وكذا ما احد
سببيه تانيث كهند ولم يمثل منه لان جواز الامرين
فيه مقطوع ويرديه استعمال الفصحاء قال الشاعر لم
تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب
واما ما احد سببيه عجمة كنوح فان جواز الامرين
فيه مجرد القياس ولم يرد استعمالهم بعدم صرفه
حتى ان بعض المتاخرين قطع صرفه واستدل بالمنقول
والمعقول اما المنقول فوروده منصرفا في التنزيل
وغيره من كلام العرب العرباء واما المعقول فهو ان
العجمة سبب ضعيف لا يعارض الخفة بخلاف

بخلاف التانيث فلذا مثل منه وليس تمثيل من باب هند ثم انه اراد
بمثل نوح ولوط ما فيه سببان من هذا النوع سواء كان
احد السببين عجمة كنوح او تانيثا كهند واما ما فيه
اسباب ثلثة من هذا النوع كماه وجور فان كلا منهما
علم لبلدة مخصوصة وفيهما العلمية والعجمة والتانيث
المعنوي فلا مقال في امتناع صرفه لان الخفة لو عارضت
احدها بقي اثنان بلا معارض فيمتنع قطعا فان قيل
فلتعارض العلمية والاخران متوسطان بها وانتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشروط فلينصرف قلنا وجود
العلم شرط لتاثيرهما لا اثره والخفة تعارض الاثر قوله
وكل علم لا ينصرف الخ كل غير منصرف احد سببيه او اسبابه
العلمية ينصرف عند التنكير اي عند ارادة فرد ما من
الافراد المسماة بهذا الاسم بالاوضاع المتعددة ف

ذلك لأنّ ما هو مشروط بها من الأسباب يكون بزوال العلمية
زائلا فينصرف لبقائه بلا سبب وما هو غير مشروط بها
كالعدل ووزن الفعل وإن لم يكن زائلا لكن يبقى بعد
التنكير سبب واحد فينصرف وأمّا مضادّا فإن استقرئ
فلا يكون مع العلمية إلا أحدهما وأُصمِتُ علم لبريّة من
صمِتَ بكسر العين وإن لم يشتهر فلا قدح به في كلية
تلك الكلية وأمّا الجمع والتأنيث بالألف فلو أثّر العلمية
فيهما لاستقلالهما في المنع وأمّا الوصف والألف و
النون فيه فلا يجتمعان معهما لتضادهما وإنّما قال في الغالب
لأنّ مثل أحمر يبقى غير منصرف بعد التنكير أيضا على رأي
سيبويه لأنه كان في الأصل وصفا وقد زال بالعلمية
فبعد زوال العلمية يعود حكم الأصلي لزوال المعارض
وأمّا عود نفس الوصف فلا قائل به فإنّ معنى أحمر

أحمر قبل العلمية شيء له الحمرة وبعدها ذات مشخصة
وبعد التنكير شخص مّا من الأشخاص المسمّاة بهذا
الاسم فالعائد حكم الوصف لا نفسه وعلى رأي الأخفش
ينصرف لأنّ الوصفية قد زالت بالعلمية وهي زالت با
التنكير والساقط لا يعود والجواب أنّ العائد ليس نفس
الساقط بل حكمه وههنا فائدة لا بدّ من التنبيه عليها
وهو أنّ خلافهما يجري في كلّ ما أحد سببيه قبل التسمية
وصف والآخر أيّ شيء سوى أفعل التفضيل فإنه لا يجري فيه
خلافهما لأنّ التسمية لو قارنت من يبقى غير منصرف
بعد التنكير اتفاقا لأنّ من مذكّرة للوصفية الزائلة فكأنها
غير زائلة وإذا لم يكن بمقارنة من ينصرف بعد التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الصفة فيه لأنه لا يجري على الفعل
المتصرف بتجنب المعنى

قوله المرفوعات

على ضربين الخ لما كان وجوه اعراب الاسم رفعا ونصبا وجرا

كان اقسام المعرب بالضرورة مرفوعا ومنصوبا و

مجرورا وانما كان وجوه الاعراب ثلثة لان مقتضيات

الاعراب ثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة فلو

زادت الوجوه عليها لزم الترادف ولو نقصت عليها

يلزم الاشتراك وهما خلاف الاصل فالوجوه ثلثة والمعرب

كذلك وقدم المرفوع على الاخرين لانه عمدة لا يتم

الكلام بدونه بخلاف المجرور فانه فضلة والمنصوب

وان كان البعض منه عمدة الا ان اكثره فضلة

وقال المرفوعات على ضربين اي في حكم الرفع اصل في

استحقاق الرفع وملحق به اي بالاصل في الرفع يعني

ان احد القسمين رفعه بالاصالة لا على سبيل التبع

والالحاق بالغير والاخر بخلافه والاول هو الفاعل

الفاعل وانما كان اصلا لقوة عامله اذ عامله لا يكون الا الفعل

او شبهه [illegible]

ولا [illegible]

ضرب او [illegible]

متعلقا لوجب ان يقال الزيدان ضربا والزيدون ضربا

الفاعل وانما كان اصلا لقوة عامله اذ عامله لا يكون الا الفعل

او شبهه وقوة العامل يناسبها اقوى الاعمال وهو الرفع

ولان الفاعل ثاني اثنين وغيره من المرفوعات ثالث

ثلثة والثاني اصل بالنسبة الى الثالث ولان رفع الفاعل لا

ينسخه ناسخ بخلاف رفع المبتدا والخبر فانه ينسخه

دواخل المبتدا والخبر فالفاعل اصل وما سواه ملحق به

لا كما ذهب اليه البعض من ان المرفوعات كلها اصل في

الرفع ولا كما ذهب اليه الاخر من ان المبتدا والخبر

اصل والفاعل ملحق به قوله وهو على ضربين مظهر

الخ اقول هذا التقسيم تمهيد لبيان ان الفاعل في مثل زيد

ضرب منوي لا محذوف ومتقدم والدليل عليه امتناع الزيدان

ضرب والزيدون ضرب يعني لو كان الفاعل فيه محذوفا او

متقدما لوجب ان يقال الزيدان ضرب والزيدون ضرب با

استحقاق الرفع وملحق اى به ...

ان احد القسمين رفعه بالاصالة لا على سبيل التبع

والالحاق بالغير والاخر بخلافه والاول هو الفاعل

بافراد ضرب لانه لو قيل الزيدان ضربا مع اعتبار المقدم فاعلا

لزم تعدد الفاعل ومع اعتباره محذوفا لزم التناقض ولو

علل عدم كون المقدم فاعلا بقاعدة امتناع تقدم الفاعل

لكان اولى لان قاعدة الامتناع نشأت من عدم جواز ان يكون

المقدم في زيد ضرب فاعلا فلو اخذ عدم جواز ان يكون المقدم

في زيد ضرب فاعلا منها لدار فاللازم باطل لا نرى يجب الزيدان

ضربا والزيدون ضربوا فالملزوم مثله فالفاعل فيه منوي

قوله والملحق به خمسة اضرب اي الملحق بالفاعل في الرفع

خمسة لا تزيد ولا تنقص والدليل على الحصر هو الاستقراء فقط

واما التوابع فهي داخلة تحت حكم المتبوع ينصب عمل

العامل على القبيلتين يعني المتبوع والتابع انصبابة واحدة

الا ان عمل العامل يصل الى المتبوع بلا واسطة والى التابع

بواسطة كمن حمل الاناء فانه حامل للاناء وما فيه جميعا ق

وفيها مناسبة اخرى لا يتبع ببيانها من التفتيش قوله المبتدأ

والخبر اعلم ان في الفاعل حيثيتين حيثية كونه مسندا اليه

وحيثية كونه احد جزئي الكلام فالمبتدأ الحق به في الرفع

لاشتراكهما في الحيثية الاولى والخبر الحق به في الترفع لا

شتراكهما في الحيثية الثانية وقدم ذكر المبتدأ والخبر

مبادرة الى رد من ذهب الى اصالتهما قوله وحق المبتدأ

ان يكون معرفة اي ما يناسبه ويليق بشانه هو التعريف

اي المعلومية عند المتكلم ليمكنه ان يخبر عنه وعند المخا

طب ليفيد الاخبار الا ترى انك لو قلت شيء ما

موجود لما افدته بخلاف الا ما كفت الضرورة اي

اذا المخاطب يعلم بالضرورة ثبوت الوجود لشيء ما

بخلاف ما اذا قلت زيد قائم فانه يحصل الفائدة يستفيد

المخاطب منه ثبوت القيام لزيد وتحقيق هذا انه

ليكون المعنى ان الذى اهر جنس الشر لا جنس الخير فا
الخير يكون مهرا لان الهرير صوت الكلب عند مس
المرغوب او المكروه دون نباحه ولما خصص الفقر
والمعنى ان المهر شر لا شران وهو بعيد قطعا
من مظان استعمال هذا التركيب فالحق ما اشير
اليه اولا من التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير
او يقال هو محض نكرة حكم عليه بالاهرار ومساغ الحكم
عن النكرة المحضة مذهب الفاضل ابن الدهان واليه
ميل بعض المتاخرين من المحققين وذلك لان
الغرض من الحكم على النكرة اذا كان غير افادة السامع
فالامر فى المساغ اظهر ولو كان افادة السامع فلا بد من
ثبوت الافادة حيثما تثبت فذلك حده وموضعه و
يمكن ان يحمل اطلاق المصنف على هذا الرأى قوله وحق

وحق الخبر ان يكون نكرة اى وشان الخبر ومقتضاه
هو التنكير اى ينبغى ان يكون الخبر بحيث لا يشير جوهره
او بالدلالة الى معلوم المخاطب لانه مقصد الفائدة و
ان كان معلوما للسامع فلا فائدة فى الاخبار به
واما علم المخاطب ذلك بخارج من الكلام فلا باس
به وقد يجيان معرفتين الظاهر فى الاسلوب ان
يقول وقد يجى معرفة لان البحث فى الخبر ولان شان
المبتدا هو التعريف فلا وجه لالة التقليل فى تعريفه
لكن لما اراد ان ينبه على ان تعريف الخبر مشروط بتعريف
المبتدا فى التركيب الخبرى غير الاسلوب وقال وقد
يجيان معرفتين ان قيل اذا كانا معرفتين فما الفا
ئدة فى الاخبار قلنا ان لم يكن المتكلم يقصد الاخبار
والاعلام فالامر فى جواز تعريفه اظهر لان الغرض

ليس افادة المخاطب مثل قائل الله الهنا ومحمد نبينا
غرضه التقرب بتكلم كلمة الشهادة لا افادة السامع
حتى يرد انه لا فائدة فيه وان كان بصدد الاعلام
فالوجه ان يقال ان المخبر نزل العالم بالخبر لعدم جريه
على موجب علمه فان موجب العلم هو العمل بمنزلة الجاهل
به فالقى اليه وقال الله تعالى الهنا ومحمد نبينا القا
ءه الى الجاهل او يقال غرضه ليس افادة نفس الخبر لانه
معلوم المخاطب بل غرضه اعلام المخاطب انه عالم
بالخبر كالمخاطب وفي مثل زيد المنطلق وجه آخر
وهو ان المخاطب كما يعرف زيدا يعرف ان شخصا
قد انطلق لكن لا يعرف ان زيدا هو ذلك المنطلق
فافادة الخبر ان زيدا هو ذلك المنطلق بعينه ثم ان
هما اذا كانا معرفتين يجب تقديم المبتدا على الخبر

الخبر لان تجويز الامرين يؤدي الى اللبس والتزام تقديم
الخبر ترك الاصل بلا ضرورة فالمقدم مبتدا والمؤخر
خبر فاذا قيل الهنا الله فالٰه مبتدا والله خبره الا ان
لا يستقيم المعنى الا بان يكون المؤخر مبتدا كقولهم
ابو حنيفة ابو يوسف فان صحة المعنى واستقامة التشبيه
يقتضي ان يكون ابو يوسف هو المبتدا وابو حنيفة
خبرا له على معنى ابو يوسف كابي حنيفة في الفقاهة
ولو اعتبر المقدم مبتدا على معنى ابو حنيفة كابي يوسف
لم يجعل التشبيه صحيحا ولم يستقر في مركزه لانه تشبيه
الاقوى بالاضعف والامر فيه على العكس وبعضهم
اطلق وجوب التقديم وجعل مثل قولهم ابو حنيفة
ابو يوسف من قبيل التشبيه المقلوب وهو تشبيه الا
قوى بالاضعف مبالغة في شان الاضعف كقوله

وبدا الصباح كأن غرته ... وجه الخليفة حين يمتدح

هذا ما قالوه وفيه بحث لان المثال المذكور وامثالهم

ليس من باب تعريف المبتدا والخبر معا نظرا الى التحقيق

تامل قوله والخبر على نوعين الخ اراد بالمفرد هنا مقا

بل الجملة فكل ما ليس بجملة فهو مفرد بهذا المعنى

ولهذا السر مثل من المضاف وقال نحو زيد غلام

ولم يقل نحو زيد غلام كما هو الظاهر قال والاصل في الخبر

المفرد الجامد خالٍ من ضمير المبتدا خلافا للنحاة الكوفية

فانهم ذهبوا الى استكنان الضمير فيه واولوا الجامد

بالمشتق وقالوا غلام في زيد غلام في قوة مملوك وهل

هذا الا تكلف سمج قوله وهي على اربعة اضرب الخ وجه

الحصر انه ان كان المسند اليه مقدما لفظا ورتبة

او رتبة فقط نحو زيد قائم وقائم زيد فالجملة اسمية

اسمية وان كان المسند مقدما وكان ظرفا وجارا ومجرورا

فالجملة ظرفية نحو ... زيد في الدار ابوه

وبدء الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح

هذا ما قالوه وفيه بحث لان المثال المذكور وامثاله

ليس من باب تع

تامل قوله والخ

بلا الجملة فكلا

ولهذا السر

ولم يقل نحو زيد

المفرد الجامد

فانهم ذهبوا

بالمشتق وقالوا

هذا الا تكلف

الحط انه ان ك

او رتبة فقط نحو زيد قائم وتميم

اسمية نحو كان المسند مقدما وكان ظرفا او جارا ومجروره

فالجملة ظرفية نحو في الدار زيد وزيد في الدار ابوه

وامامك بكر وبكر امامه زيد وان كان فعلا وقد دخله

حرف الشرط فالجملة شرطية نحو ان ضربت ضربت والا

ففعلية سواء كان المقدم فعلا نحو ضربت زيدا او اسم

فعل نحو هيهات زيد او صفة واقعة بعد حرف

النفي او الف الاستفهام نحو اقائم الزيدان وما

قائم الزيدان قوله نحو زيد ان تكرمه يكرمك فا

لخبر في الحقيقة عند القوم هو الجزاء والشرط قيد

له اي زيد يكرمك وقت اكرامك اياه ومجموع الشرط

والجزاء عند ارباب المعقول والمعنى زيد اكرامك

اياه ملزوم لاكرامه لك وصحة قولهم زيد ان يكرم

بكرا اكرم عمرا يعضد قول ارباب المعقول لخلو الجزاء

عن الضمير العايد الى المبتدا، والمال على راى القوم
زيد اكرم عمرا وقت اكرامه بكرا وعلى راى ارباب المعقول
زيد اكرامه بكرا ملزوم لاكرامه عمرا ولا شبهة فى سماجة
المعنى الاول وجزالة الثانى ومتانته قوله وظرفية
نحو خالد امامك وبشر من الكرام الاول مما الخبر فيه
هو الظرف حقيقة والثانى مما الخبر فيه منزل منزلة
الظرف بمعنى ان فى الثانى حذف المتعلق وانتقال العمل
منه اليه اى الى الثانى كما ان فى الاول كذلك والتقدير
خالد حصل امامك او حاصل امامك وبشر حصل من
الكرام او حاصل من الكرام فحذف واستقل فاعله الى
الظرف والجار والمجرور وكونه جملة بناء على تقدير
الفعل كما هو مذهب النحاة البصرية فانهم يقدرون
فعلا لانه الاصل فى العمل ولانه تقدير الفعل عند

عند وقوعه صلة بالاتفاق فعند التردد وجب المصير
الى المتفق عليه فى موضع اما اذا قدر باسم فاعل كما هو مذ
هب الكوفية فلا يكون جملة لان الاصل غير جملة فا
لخلف كذلك ووجههم ان المقدر خبر وحق الخبر
الافراد والقياس على الصلة فاسد لان الصلة
من مظان الجمل بخلاف الخبر والانصاف ان المبادر
من زيد فى الدار عند الاطلاق هو حصول زيد فى الدار
فالمقدر حاصل ولو كان المقدر حصل لزم ان يفهم
منه الحصول فيها فى زمان سابق على زمان الاطلاق
واللازم باطل والملزوم مثله قوله ولا بد فى الجملة
من ضمير الخ اى ولا بد فى الجملة الخبرية الواقعة
خبرا من غير ضمير الشان من ضمير يرجع الى المبتدا
او من قائم مقامه كلام الاستغراق فى نعم الرجل

نبي على تقدير ان يكون المخصوص مبتدأ والجملة
خبرا له مقدمًا عليه فقوله من ضمير اما بناء على الاعم
الاغلب فان الارتباط في اغلب المواضع بالضمير واما
بناء على ارادة عموم المجاز اي لا بد في الجملة من ذكر
فان الذكر يتناول الضمير وغيره وانما قيدنا الجملة
بالخبرية لان الانشائية لا تقع خبرا وانما قلنا عن
غير ضمير الشان لان الجملة الواقعة خبرا له لكونها
عبارة عنه نفسه لا تحتاج الى ضمير يربط بينهما بل
خلوها عن الضمير واجب قوله الا اذا كان معلوما
مستثنى مفرغ اي لا فراق في الجملة من ضمير يرجع
الى المبتدأ لفظا في كل وقت وزمان الا وقت كونه معلو
ما بدلالة السوق فانه ح لا حاجة الى ذكر الضمير
بل يكفي مجرد تقديره وارادته فقولنا لفظا لا بد منه

من عبارته ليصح الاستثناء تامل قوله البر الكر بستين
درهما اي الكر منه بستين درهما او بستين درهما
منه فعلى الاول لصفة الكر وعلى الثاني حال من فاعل
الظرف اعني بستين درهما والقرينة على الحذف سوق
الكلام وتقديم البر على الكر قالوا في مثل هذا الاسلوب
يجوز حذف الضمير قياسا نحو الغنم شاة بدرهم
اي شاة منها بدرهم قوله وقد يتقدم الخبر اي جوازا
او وجوبا اما تقديمه على سبيل الجواز فاما للاهتمام
به لكونه محط الفائدة ومساق الكلام لافادته
واما لئلا يذهب نفس السامع قبل ذكره الى كل مذ
هب ممكن مثلا اذا قيل زيد تذهب نفس السامع
الى احتمال ثبوت شيء الى ان الخبر قيام او قعود او
غيرهما الى ما لا يتناهى فان تقدم الخبر وقيل قائم

علم من اول الامر ان الاخبار في هذا الكلام عن
المخبر عنه بالقيام فيصير حصول نعمة غير مترقبة
ولقائل ان يقول اذا انقطع الاحتمالات بتقديم
الخبر في جانب الخبر نشأت الاحتمالات في جانب
المخبر عنه قبل ذكره واما لغيرهما من استقامة النظم
وغيرها واما التقديم على سبيل الوجوب فلامر يعرضه
ويعدله عن سمته الاصلي قطعا وذلك كتضمن الخبر
المفرد ما له صدر الكلام لكونه مغيرا لمعناه
المقطوع مشكوكا كاين في اين زيد فانه خبر مفرد متضمن
لمعنى الاستفهام الذي له صدر الكلام لكونه مغيرا
جاعلا المقطوع مشكوكا فيقدم ذلك المتضمن على المبتدأ
وجوبا حفظا لتلك الصدارة ولا يقال زيد اين و
يضاف التقديم الى هذه العلة ولا يضاف الى الاهتمام

كقولك زيد ابن ابوه

م ولا الى رفع الاحتمالات ولا الى غيرهما وان امكنت
وكون الخبر ظرفا عند كون المبتدأ نكرة فانه يجب
تقديمه على المبتدأ واما لئلا يلزم الاخبار عن النكرة
المحضة واما لدفع الالتباس بالصفة اذ لو قيل رجل
في الدار لم يعلم ان الظرف خبر او صفة ولغيرهما على ما
عرف في المطولات قوله ويجوز حذف احدهما عند
الدلالة اي الاول ويجوز حذفهما معا ايضا كقولك
نعم في جواب أزيد قائم فان التقدير نعم زيد قائم
ولم يصرح بهذا لاندراجه تحت قوله ويجوز حذف
لان حذف الامرين يستلزم حذف احدهما وانما قال
عند الدلالة لامتناع حذفهما بدون الدلالة لكو
نهما ركنا من الكلام ثم حذف كل منهما مرة على سبيل
الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فلقوله تع

فصبر جميل فانه اما مبتدأ محذوف اى فصبر جميل
اجمل اى من الجزع وبث الشكوى واما خبر محذوف
المبتدأ والتقدير فامرى اى حالتى وسيرتى منذ مسّنى
المكروه صبر جميل اى حبس النفس من الجزع وبث
الشكوى قيل حمل الآية على حذف المبتدأ اولى بوجوه
كون المبتدأ معرفة وكثرة حذف المبتدأ وترتب غرض
المدح على مساق الآية فان مساقها لتمدح القائل
بالصبر وتوافق قراءتى النصب والرفع فى اسناد
الصبر الى القائل ودلالة الحال على حذف المبتدأ
وهى ان سوق الآية لتمدح القائل بالصبر وحذف
المبتدأ يؤديه وفى الاخير نظر لانه كما ان لمساق
الآية دلالة على حذف المبتدأ كذلك المقام يدل
على حذف الخبر لان من [illegible] الحكيم ان يقو

يقولوا اذا اصابتهم مصيبة صبر جميل اجمل فاذا قيل صبر جميل
بدون ذكر اجمل يفهم منه معنى الاجملية بقرينة المقام
ولو لم يكن دلالة على حذف الخبر لما كان لحمل الآية على
حذف الخبر وجه اصلا واما الحذف على سبيل الوجوب
فهو اما سماعى او قياسى والسماعى كقولهم رمية
من غير رام اى هذه رمية من غير رام والقياسى
كقولهم الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد
وقس عليه جميع ما قطع بالرفع عن المنعوت لغرض
المدح او الذم والترحم وعلة الوجوب فى الاول اتباع
الاستعمال الوارد على تركه وفى الثانى اتباع الاستعمال
الوارد على تركه فى نظائره واما حذف الخبر وجوبا
ففى مواضع كثيرة لا يسع ذكرها المقام قوله والاسم
فى باب كان نصرح بكان واخواتها فى الباب الاتى لاصالته

لكثرة استعماله واقسامه ان قيل ما السر في ان المصنف
اللهم يذكر اسم كان في المفصل في ملحقات الفاعل وذكره
فيها في هذه الرسالة قلنا انه لما عرّف الفاعل هنالك
بحيث دخل فيه اسم كان وهو ما كان المسند اليه من
فعل او شبهه مقدما عليه واسم هذا الباب كذلك فلم
يذكره في الملحقات وفي هذه الرسالة لما لم يعرّف الفاعل
بنى الكلام على ما عليه الجمهور من ان الاسم في هذا الباب
ملحق بالفاعل لشبهه به في كونه مسندا اليه هذا ولكن
لقايل ان يقول لا نسلم صدق تعريف الفاعل على اسم
كان لان كان لكونها ناقصة لا تسند الى اسمها بل
الاسناد الى الاسم من قبل الخبر فقط اللهم الا ان
يتقبل ما قاله البعض من ان معنى كان زيد قائما زيد
متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول في الماضي

الماضي يتحقق الاسناد من قبل كان الى الاسم ايضا
فيصدق عليه التعريف والخبر في باب ان الحق به في الرفع
لان له شباهة في كونه اخر جزء من الكلام قوله وحكمه
حكم خبر المبتداء الخ اي حكم خبر هذا الباب كحكم خبر المبتداء
في الاصناف والاحوال والشرايط اي في انه يجوز ان
يكون مفردا وجملة وفي لزوم الضمير عند كونه جملة
وفي جواز حذف الضمير بدلالة السياق وفي جواز تعريفه
وتنكيره وفي غيرها الا في التقديم اي لا يجوز تقديم
خبر هذا الباب على اسمه لضعفه في العمل ولاداء
التقديم الى اللبس بالفعل كل وقت وزمان الا وقت
كونه ظرفا او جارا ومجرورا فانه يجوز تقديمه لان الظرف
لاتساعه ومقارنته بكل ممكن له تعلق الحدثية بالا
لاشياء والتنزل منها منزلة انفسها فيجوز فيه ما

لا يجوز في نحو ... انه لعدم ظهور الرفع فيه لا يوجد

التقديم فيه الى اللبس ولا يلزم من عموم التشبيه واستثناء

التقديم فقط صحة وقوع اين خبرا لان كما يصح وقوعه

خبرا للمبتدا لان غرض المصنف ان يثبت مشاركته لخبر

المبتدا في جميع الاحكام سوى التقديم بعدما اثبت خبر

يته لان بل لو قال كلما يصلح خبرا للمبتدا يصلح لان لو

رد النقض بمثله ولم يقل كذلك فلا ورود بمثله

قوله وخبر لا التي لنفي الجنس قال لنفي الجنس لان

خبر لا بمعنى ليس من قسم المنصوبات قوله لا رجل

افضل منك الاولى ان يمثل بلا غلام رجل افضل منك

ليكون المرفوع نصا للخبرية ولا يكون فيه احتمال

الوصفية اذ المرفوع في هذا المثال متعين للخبرية و

لا احتمال فيه للوصفية لعدم التطابق في الاعراب

على لا مثال المصنف فان المرفوع فيه يحتمل ان يكون نعتا جاريا على محل رفع المبني

ويحذف اي خبر لا هذه عند قيام القرينة كقولهم لا باس اي لا باس عليك

والقرينة انهم يقولون تارة لا باس عليك واخرى لا باس فدل ذكرهم عليك في ذلك

على ان المقدر في لا باس عليك ويجوز ان يكون جوابا لقول القائل هل علي

باس فالقرينة هي السؤال وبنو تميم لا يثبتونه اصلا عاما كان او خاصا

واذا قالوا لا رجل افضل نصبوا او رفعوا على الوصفية وفاقا لجمهور الائمة لا يثبتونه

اصلا اذا كان عاما كالموجود واذا كان خاصا كالفقهاء والافضلية فهم والحجازيون

سواء في الاثبات لعدم الدال على الحذف وميل المصنف الى الاول لانه قال في المفصل

في قول حاتم ولا كريم من الولدان مصبوح يحتمل ان يترك طائيه الحجازية

فيجعل مصبوح خبرا او لا يترك فيجعله صفة محمولة على محل الرفع مع

خاص فلو كان مذهبهم اثبات الخاص لما لزم من اثبات مصبوح ترك

ولعل المراد من الولدان العبيد والارقاء كما في قوله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان الاية

من جنس العبيد بجعول ذا صباحة الوجه وحسن بلا وجه متغير من كثرة العمل والخدمت لسيده انتهى اعلم يوسف

المذهب لانه خاص والاشبه بالحق ماذكره نجم الائمة لامتناع هل من

الكلام بدون قرينة فالفريقان لافرق بينهما في اثبات الخبر اما في الا

فبنو تميم يوجبون الحذف والحجازيون يكثرونه قوله واسم ما ولا [illegible]

[illegible] بالفاعل لكونه مسندا اليه مثله قال [illegible]

اسم لا التي لنفي الجنس من قسم المنصوبات مثل [illegible] علي انها

تعمل في المعارف والنكرة بخلاف لا فانها لا تعمل الا في النكرة وذلك لان ما

اوجل ذا التشبيه في لا وعملها ثمة مشابهة قوله

المنصوبات على ضربين



اسد وملحق به فالاصل هو المفعول متن

بات على ضربين احدهما اصل في استحقاق النصب والآخر ملحق

به فيه والاصل في استحقاق النصب هو المفعول لان

النصب علم المفعولية والمفعولية صفة المفعول و

الحال والتمييز والمستثنى وغيرها ملحقات بالمفعول

لانعقاد الشبه بينها وبينه والتوابع المنصوبة

داخلة تحت حكم المتبوع المنصوب بنصب عمل العا

مل على القبيلتين انصبابة واحدة يعني ان نصب

التابع هو كانه نصب المتبوع لان العامل يعمل فيه

باقتضاء المتبوع فقط فلا تعدد في الاقتضاء

فكانه لا تعدد في النصب فلا يبطل الحصر [illegible]

في القسمين قوله وهو على خمسة اضرب اقول

ودليل الحصر هو الاستقراء فقط قدم المفعول

المطلق لكونه اقرب الى الفعل لكونه جزء مدلوله

الفعل ولكونه اصلا بالنسبة الى سائر المفاعيل وذلك
لانه فعل الفاعل اختيارا وطبعا بخلاف غيره
فان زيدا في ضربت زيدا ليس فعلا للمتكلم وانما
يقال له مفعول به لتعلق الفعل به بالوقوع واما نحو ضربته
تاديبا له فان التاديب وان كان فعل المتكلم كا
لضرب الا انه على سبيل التوليد لا على سبيل المباشرة
وقياما في كرهت قياما وان كان فعل الفاعل لكن
لما ذكر لغرض ان يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع
صار كانه ليس فعل الفاعل وليس بصادر عنه
قوله وهو المصدر اي عرفه بالمصدر واراد
بالمصدر المعرف اسم الحدث الذي جرى على
الفعل تاكيدا لمدلوله نحو ضربت ضربا او بيانا لنوعه
او لعدده نحو ضربت ضربة سواء اشتق

اشتق منه الفعل كالامثلة المذكورة او لم يشتق كالقهقرى عن رجع
القهقرى ولو اراد به اسم الحدث المشتق منه الفعل لبطل
عكس تعريفه بمثل القهقرى لعدم اشتقاق الفعل منه و
الدليل عليه تقسيم المصنف المفعول المطلق في المفصل
الى المصدر وغير المصدر بعدما عرفه بالمصدر فانه لو
لم يرد بالمصدر المعرف ما ذكر بل اراد اسم الحدث المشتق
منه الفعل كما اراد ذلك من المصدر الذي هو احد قسمي
المفعول المطلق في قوله وهو على ضربين مصدر وغير مصدر
لبطل عكس تعريفه ولزم التناقض لان قوله المفعول
المطلق المصدر في قوة كل فرد من افراد المفعول المطلق هو
المصدر وقوله المفعول المطلق مصدر وغير مصدر
في قوة بعض المفعول المطلق ليس بمصدر فيتناقض
كلاماه هذا وان قولك ضربت ضربة يجوز ان يكون

الكسر والتاء فيه كلاهما للنوع وهي الهيئة التي عليها الفاعل
عند ملابسة الفعل والمعنى ضربت نوع ضرب ويجوز ان يدل
بالكسرة على النوع وبالتاء على وحدته والمعنى ضربت نوع ضرب
واحدا اي نوعا واحدا من الضرب قوله وقعدت جلوسا
ايراده هذا المثال اشارة منه الى عدم لزوم الموافقة
بينه وبين عامله لفظا بل اللازم هو الموافقة معنى ورد
على سيبويه بابلغ وجه واوكده حيث شرط فيه الموافقة
لفظا ومعنى وذلك لانه لما قال المفعول المطلق هو
المصدر اي اسم الحدث الجاري على الفعل سواء اشتق
منه الفعل او لم يشتق منه علم من هذا الاطلاق ان كل
اسم متصف بتلك الصفة يصلح ان يكون مفعولا
مطلقا سواء وافقه في اللفظ او لم يوافق فاذا اورد
بعد هذا الاطلاق قعدت جلوسا يكون تصريحا الرد

الرد المستفاد من الاطلاق وهل هذا الا الرد على وجه التا
كيد ومذهب سيبويه في هذا الاسلوب ذهاب الى التقدير
وجعل المفعول المطلق مقدرا اي قعدت وجلست جلوسا
قوله والمفعول به قدمه على البواقي لانه اقرب
الى الفعل بالنسبة اليها لان الفعل المتعدي له طرفان
طرف القيام وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول
به وهو الذي يتعلق به فعل الفاعل بالوقوع عليه حسا
نحو ضربت زيدا او معنى وذهنا نحو علمته سواء كان
له وجود قبل تعلق الفعل به كالمثالين المذكورين او
خرج من العدم الى الوجود بتعلق الفعل به نحو خلق
الله العالم وان اورد على هذا التعريف بنحو ما ضربت
زيدا فالجواب ان الاصل ضربت زيدا والنفي طار عليه
وهو اي التعلق بالوقوع حاصل في الاصل وان اورد

وإن اورد على طرده نحو زيد ضربته بأن زيدًا فيه يصدق
عليه الحد دون المحدود لكونه مبتدأ فالجواب ان
قيد الحيثية مراد في التعريف اي الذي يتعلق به فعل
الفاعل بالوقوع عليه ويذكر لهذه الحيثية وزيد
في زيد ضربته وان كان فيه الحيثية لكن ذكره لحيثية
اخرى وهي ان يحكم عليه بالمضروبية لا لان يقع عليه
الفعل وقول بعضهم انه كما يصدق عليه الحد يصدق
عليه المحدود الا ان الفعل لاشتغاله بضميره لم
ينصبه اوهن من نسج العنكبوت لانه مبتدأ
محكوم عليه ركن من الكلام والمفعول فضلة
فكيف يكون احد المتباينين هو المباين الآخر
بعينه قوله كقولك للحاج مكة وللرام القرطاس
اللام الجارة للتعليل اي كقولك لمن يريد الحج ولا

ولاجل من يريد الرمي وليست لتقوية العمل والا لزم تقد
يم المخاطب والمقدر غائب كما يشهد به عبارته في المفصل
اي يريد ذلك العازم مكة ويصيب ذلك المتهيئ القرطاس
والقرينة على خصوص الحذف في الاول تهيئة اسباب الحج
وفي الثاني توجه المتهيئ المسدد سهمه الى جهة القرطاس
قوله ومنه المنادى المضاف الى غير الاسلوب بايراد
كلمة منه تنبيها على لزوم اضمار الفعل في هذا الباب
والوجه في اللزوم ان الاصل ان يقال يا ادعو عبد الله
لانه اذا قيل يا توجه الخطاب الى كل من سمع فيمس
الحاجة الى الاتيان بكلمة ادعو لبيان ان المعني بالخطا
ب من هو ثم لما علم الواضع ان هذا الباب يستكثر وقوعه
في لسانهم وضع الباب على الحذف والنيابة تخفيفا
ولا يذهب عليك ان المعني بكثرة الاستعمال في كل

واجب الحذف ليس الا هذا لان الباب استعمل بالذكر

شهرا او سنة وكثر الوقوع فى لسانهم بالفعل ثم حذف المتن

وناب النائب منابه لان هذا ينافى وجوب الحذف فتامل

قوله والمضارع له نحو يا خيرا من زيد وجه مضارعته

له ان خيرا يعمل فى الجار والمجرور النصب عمل المضاف

فى المضاف اليه الجر او ان خيرا من يعمل الجر فى زيد كما

المضاف الجر فى المضاف اليه او ان من زيدا و زيد

من تتمة الاول كما ان المضاف اليه من تتمة المضاف ثم

اعلم ان المضارعة تتحقق ايضا بنعت هو جملة نحو يا

حليما لا تعجل و يا رجلا فى الدار و بنعت مفرد عند

بعضهم نحو يا رجلا ظريفا و بكون الثانى معطوفا

على الاول بشرط كونهما علما و قيل مطلقا نحو يا

ثلثة وثلثين اسم رجل او صار ذا به جماعة معدو

دة بهذا العدد قوله والنكرة نحو يا راكبا وهو الذى يطلب

اقباله ايا كان الضارف نحو طلب اقبال المعين كقوله المنادى قوله

واما المفرد المعرفة الخ كانه قيل انت قلت ومنه المنادى

المضاف والمضارع له والنكرة فما حال المفرد المعرفة فقال ف

اما المفرد المعرفة اى غير المضاف والمضارع له وغير النكرة

فيضم اى مبنى على الضم او على ما يقوم مقامه من

الالف والواو اى حالة بحسب الظاهر هذا واما بحسب

المحل فهو منصوب مفعول به عامله مضمر وجوبا

كالمضاف وغيره وانما بنى الان له شبها بكاف ادعوك فى

الخطاب والتعريف والافراد والمفعولية لان كلا

منهما مفعول به ولذلك الكاف شبه بكاف ذاك الذى

هو حرف مبنى الاصل ومشابه المشابه للشئ مشابه

لذلك الشئ فذلك المنادى لكونه مشابها بكاف ذاك

بالواسطة بني وعلى الحركة لعروض بنائه اذ البناء على السكون
من خواص البناء اللازم وعلى الضم لتخالف حركة بنائه
حركة اعرابه التي هي النصب في يا عبد الله والجر في يا
لزيدٍ ولانه لو بني على الفتح للزم اللبس بالنكرة في مثل
يا احمر لسقوط التنوين بعدم الصرف ولو بني على الكسر
وقيل يا غلام لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف
منه ياؤه اكتفاء بالكسرة وقال بعضهم ان مثل يا زيدُ
نكرة يعرّف بالنداء لئلا يجتمع التعريف العلمي والندائي
وفيه نظر لان هذا في يا هذا لا يقبل التنكير والبعض الآ
خر على انه متعرف بالنداء مع بقاء علميته وامتنع اجتماع
التعريفين بالآلتين اللفظيتين وهو ليس ببعيد عن
الصواب لانك اذا قلت يا زيد ينتقل السامع عن سما
ع لفظ زيد لمعرفته ووضعه الى الموضوع له اعني نفسه

المفردة الرفع والنصب نحو يا زيد الظريف والظريف متن

نفسه وهو التعريف العلمي وقيل لما كان زيد معرفة استغنى
عن التعريف الندائي والنداء لمجرد طلب الاقبال قوله و
صفته الخ اي وفي صفة المنادى المضموم المفردة اي
الغير المضافة بالاضافة المعنوية الرفع والنصب
اي يجوز رفعها حملا على لفظه لجريه مجرى المعرب في عروض
الحركة ونصبها حملا على محله لكونه مبنيا محله النصب و
تابع المبني تابع محله واما التوابع الباقية فالبدل والمـ
المعطوف بغير اللام حكمهما حكم المنادى الذي باشره حرف
النداء بنيا ان افردا ونصبا ان اضيفا بدون التفاوت
لاحال المنادى نحو يا عبد الله بشر ويا بشر عبد الله وعبد الله
وزيد ويا زيد وعبد الله وذلك لان البدل في حكم تكرير
العامل وحرف العطف نائب مناب حرف النداء مع امكان
تقدير حرف النداء مع ان كلا منهما مقصود بالنداء فهما

كالذى باشره حرف النداء والمعطوف باللام بالّلام وعطف
البيان والتاكيد المعنوي حكمها حكم الصفة بلا فرق و
اما التاكيد اللفظي فقد قيل حكمه حكم متبوعه في اعرابه و
اضافته وقيل حكمه حكم الصفة فقصر الشارح على حكم الصفة
ميلاً منه الى الاختصار وتفهيم المتعلم حكم بعض التوابع
ليجعله مثالاً يحتذى به احكام سائر التوابع حتى يعلمها با
لتدريج قوله وفي المضافة النصب لا غير اي وذلك لان
المضاف من المنادى واجب النصب مع وضع حرف النداء الملقى
المقتضى للضم قدامه عليه فبطريق الاولى يجب نصب الصفة
المضافة التي لم يقع قدامه عليها حرف النداء واما التوابع الباقية
المضافة فكالصفة بعينها في وجوب النصب وتخصيص الصفة
بالذكر لما ذكر قوله واذا وصف المنادى بابن مضاف الى علم
الابن فان وقع الابن بين العلمين مع ان الابن معرب

منصوب خلافاً لبعضهم فانه ذهب الى بنائهما معاً
على الفتح وقال بسراية البناء من الموصوف الى الصفة
كقولهم لا رجل ظريف ومنهم من ذهب الى اعرابهما
ونصبهما قائلاً لو سراية الاعراب من الصفة الى الموصوف
وهذا الاموثر له في كلامهم وانما بني على الفتح لكثرة
استعمالهم لفظ الابن صفة بين العلمين فاستحق احق
الحركات في المنادى وقيل يا زيد بن عمرو بالفتح اختيارا
لا وجوبا لحصل التخفيف بوجهين يجريان اللسان
على سنن واحد وتبدل الضمة فتحة مع ان لفظ الا
بن يشتد اتصاله بالموصوف لا ينفك عنه الا ترى
ان بنوة زيد لا ينفك عن احد الاعلام بخلاف يا
زيد ابن اخي لان هذا البنوة قد ينفك بان لا يكون
له ثم اصلا ونحو يا رجل ابن زيد ويا زيد ابن رجل

وان امتنع الانفكاك فيه ايضا لان بنوة الرجل له
ينفك عن احد الاعلام وكذا بنوة زيد لا ينفك
عن الانتساب الى رجل لكن مثل هذه النسبة في البنوة
نسبة ناقصة شبيهة بما يمكن فيه الانفكاك فاشبه
صدر بعلبك فبني على الفتح قوله وليس في يا ايها
الرجل الا الرفع لما اوهم قوله وفي صفة المفردة الرفع
والنصب جواز الامرين في يا ايها الرجل لان اي مفرد
معرفة والرجل صفة مفرد دفعه بقوله وليس في يا ايها
الرجل الا الرفع فكان الاولى ان يذكر هذا قبل بيان
حكم الصفة المضافة وانما تعين الرفع لانها المقصودة
بالنداء لان اي للتوغل في الابهام لا يقبل النداء لكن
اتي به لئلا يدخل حرف النداء على ما فيه اللام اذ لو قيل
يا الرجل لزم اجتماع آلتي التعريف واجتماع المتنافيين

فبين ايضا لان حرف النداء يقتضي بناءه وخطابه
واللام اعرابه وغيبته وكذا تعين الرفع في توابع الرجل
مفردة او مضافة لانه معرب وان كان مقصودا با
النداء وتوابع المعرب توابع لفظه وقيل قوله يا هذا الظريف
كيا ايها الرجل ان قصد نداء الظريف وان قصد نداء هذا
فكيا زيد الظريف في جواز الوجهين قوله وقد يحذف
حرف النداء من العلم المضموم والمضاف اما على سبيل
الجواز كقوله تعالى يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف واما
على سبيل الوجوب كقولهم اللهم فانه منادى محذوف
حرف ندائه وجوبا معوض عنه الميم المشددة وبعضهم
على انه مركب مع جوابه والجواب عوض عن حرف النداء
والتقدير يا الله امنا بخير اي اقصدنا بخير فحذف
همزة ام والضمير المنصوب وركب المنادى مع جوابه

فصار اللهم وضعف بهذا الجواز اللهم اغفر لنا اذ لو
كان الاصل كذلك لوجب اللهم واغفر لنا تامل وانما
يحذف من العلم لكثرة استعماله ندائه ومن المضاف
لطوله وقد يحذف ايضا من لفظ اى كقوله تع ايها
الناس اعبدوا ربكم ومن لفظ من كقول القائل من لا
يزال محسنا احسن الى اى يا ايها الناس ويا من ولم
يتعرض لهما لقلة الحذف فيهما بالنسبة الى الاولين
وقولهم اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا شاذ
مرخص للحذف لكثرة استعمالها لتلبيتها قوله ومن
خصايص المنادى الترخيم الخ اى ومن خصائصه
حال السعة وللاختيار لان الشاعر اذا اضطر
يرخم آخر غيره وانما اختص به حال السعة لان النداء
لا يكون الا لمهم فبالترخيم وسرعة الفراغ عن اللفظ

اللفظ يقصد سرعة الاقبال وهو اى الترخيم حذف في آخر المنادى على
سبيل الاعتباط واشترط كونه علما لانه لشهرته ووضوحه يدل ما بقى منه
على ما طرح عنه بسبب الترخيم وكونه غير مضاف لان المضاف لو
رخم لرخم آخره فيكون الترخيم من الوسط او آخر المضاف
اليه فيلزم الترخيم من غير المنادى لان آخر المضاف اليه
ليس بآخر المنادى صورة والكوفى يجوز الترخيم في آخر
المضاف اليه بناء على تنزيلهما منزلة اسم واحد وقولهم
يا صاح في يا صاحبى شاذ بالاتفاق لان الحذف من
آخر المضاف وكونه زائدا على ثلثة احرف لئلا يلزم الا
جحاف بمجرد التخفيف خلافا للكوفيين لانهم
يرخمون نحو كتف لتنزيل حركة الوسط منزلة حرف
رابع فيقولون في يا كتف على يا كت وبعضهم يرخم
ما كان على ثلثة احرف مطلقا سواء كان متحرك

الوسط او ساكن الوسط لان في الاسماء ما يشاكله فيقول
في يا زيد يا زي واذا تلخص هذا فاعلم ان العلمية والزيادة
شرط اذا لم يكن في آخر المنادى تاء التأنيث فان التاء يحذف
سواء كان علما او زائدا او لم يكن وان المستغاث و
المندوب والمنقول عن الجملة لا يرخم مطلقا لكون الا
ستطالة مطلوبة في الاولين ووجوب حكاية المنقول
عن الجملة على الحالة الاولى ولما كان المحذوف للترخيم
اقساما اشار بالامثلة اليها فيا حار مما حذف فيه حرف
واحد ويا اسم ويا عثم مما حذف فيه زائدتان زيدتا
معا لكنهما في الاول هما الالف وهمزة التأنيث وفي
الثاني هما الالف والنون ويا منص مما حذف
منه حرفان اولهما مدة زائدة وثانيهما
حرف صحيح اصلي وكان عليه

وكان عليه أن يمثل من ترخيم المركب كيا بخت في يا بختنص
ليقع الاشارة الى ترخيم قسم المركب والى ان المحذوف
منه هو الجزء الثاني بكماله والضابط ان المنادى ان كان
مركبا حذف الجزء الآخر بكماله والا فان كان في آخره
زايدتان زيدتا معا حذفتا مطلقا عند البعض لانهما
لتنزلهما منزلة حرف واحد يمتنع تجزيهما باعتبار الحذف
كامتناع تجزي الحرف الواحد فيقولون في يا ريان علما
يا ري ومشروطا بالزيادة على الاربع عند الاخرين لئلا
يلزم الاجحاف لمجرد التخفيف فيقولون في يا ريان علما
يا ريا والا فان كان في آخره حرف صحيح حقيقة او حكما
قبله مدة زائدة وهو اكثر من اربعة احرف حذف
حرفان اما الآخر فلكونه اخيرا واما المدة فلكونها
حرف علة زائدة مع عدم المانع عن الحذف والاخف

واحد لان حذف الاكثر بسبب العارض والعارض منتفٍ
ثم ان المحذوف ايا كان في حكم الثابت لفظا ومعنى على الاصح
الاكثر وقد يعامل بالباقي ما يعامل بالمنادى الذي لم يحذف
منه شيء فيقال يا حارُ بالضم في يا حارث ويا حارِ بالكسر بنيه
على الاصح الاكثر قوله والمفعول فيه هو ما فُعِل فعلٌ
مذكور فيه من زمان او مكان فالزمان ينصب كله اي مبهما او
محدودا لانه جزء مدلول الفعل كالمصدر فكما ينصب
المصدر مبهما او محدودا فكذلك ينصب الزمان مبهما
او محدودا والمبهم منه ما لا يتعين له مقدار مخصوص
نكرة كان او معرفة كحين والحين والمحدود منه ما يتعين له
مقدار مخصوص معرفة كان او نكرة كاليوم والليل
ويوم وليل اذ كل منهما اثنتا عشرة ساعة او عشر ساعات
مثلا الآن اليوم من الطلوع الى الغروب والليل بالعكس

بالعكس فالمبهم ما يقابل المحدود ولا المعرفة بل هما قد يتصا
دقان نحو سرت الحين فانه مبهم ومعرفة ايضا وقد
يصدق المبهم بدون المعرفة نحو سرت حينا فانه مبهم
وليس بمعرفة وقد يصدق المعرفة بدون المبهم نحو
صمت يوم الجمعة فانه معرفة وليس بمبهم واما
المحدود والمبهم فهما متباينان قطعا تباين النكرة
والمعرفة فامثلة المتن كلها في المحدود بعضها محدودة
معرفة والبعض الاخر محدود ونكرة والسر في تخصيص
الامثلة به هو ان نصب المبهم من الزمان ظاهر لا
افتقار فيه الى التمثيل ومن فسر المبهم بالنكرة و
المحدود بالمعرفة وقطع ان بعض الامثلة مبهم
والبعض الاخر محدود فذلك منه لعدم تتبعه كلام
القوم حتى يطلع على حقيقة الحال قوله والمكان لا ينصب

منه الا المبهم الخ اى المبهم من المكان يقبل النصب لانّ
فى الفعل دلالة عليه التزاما فانّ القيام فى وقت لا بدّ
وان يكون فى مكان مّا بخلاف فى المحدود منه فان الفعل
لعدم دلالته عليه بوجه من الوجوه لا ينصب بل لا بدّ له
من لفظ فى نحو صليت فى المسجد ودخلت الدار ونحوها
وسكنتها توسع لكثرة الاستعمال والقول بالتعدية
مزيّف وكما عسل الطريق الثعلب شاذ والقياس فى الطريق
ثم انهم اختلفوا فى تفسير المبهم من المكان ففسّره بعضهم
بالفاظ الجهات الستّ فورد عليه عند ولدى ودون
ومع ولفظ المكان والفرسخ والبريد والميل لانّ هؤلاء
غير مبهم بالتفسير المذكور مع انها تقبل النصب فتكلّف
بحملها على المبهم فى النصب اى قال هؤلاء فى النصب
محمولة على المبهم وفسّره البعض الآخر بالنكرة

لَدْنٌ بهزّ الكفّ يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب
اللدن على وزن فلس اللين والهزّ الاضطراب وكذلك
العسل والمتن الظهر ما بين المقبض والسنان وفيه بمعنى معه
تركيبه لدن خبر مبتدأ محذوف اى هو والباء فى بهزّ سببية
والهزّ مضاف الى الكف والمجموع متعلق بيعسل وهو فعل
مضارع [illegible] فاعله راجع الى الرمح والمتن مفعول مضاف الى
الضمير وفيه حال من فاعل يعسل والجملة الفعلية خبر مبتدأ
محذوف اى هو كما اى مثل عسل الطريق فالمصدر برفق
الطريق مفعول فيه والثعلب فاعل عسل اى هو اى
الرمح لين بسبب اضطراب الكف يضطرب متنه
مع الكف مثل عسل الثعلب فى الطريق والله اعلم
هذا الحقير سعد الدين

اقول يمكن ان يقال حذف مضاف على المنادى وتقديره
وجه الخصائص خاص المنادى [illegible] بلوك ترخيم بلا
او خبر مبتدأ محذوف او مفعول لفعل مقدر ثم حذف
المضاف ووصل الخصائص بالمنادى وهذه
اوجه من كل ما قيل فاغتنم واعلم الحقير الكاتب
سعد الدين

بالنكرة وهذا ظاهر الفساد لبطلان عكسه بمثل قمت
امامك فانه مبهم يقبل النصب وليس بنكرة بل هو معرفة
ولبطلان طرده بمثل دار فانه مبهم بهذا التفسير لانه
نكرة مع انه لا يقبل النصب فلا يقال جلست دارا بل
في دار وفسره الآخرون بانه مكان له اسم باعتبار
امر غير داخل فيه مثلا تسمية المكان الذي يحاذي خلف
المسجد بالخلف بسبب كون خلف المسجد في
جهته وليس خلف المسجد داخلا في ذلك المكان بل في
المسجد وهكذا والمحدود بانه مكان له اسم باعتبار امر
داخل فيه كمسمى لفظ الدار فان تسميته بلفظ الدار
بسبب الاجزاء المادية والهيئة المخصوصة الصورية
وكلها داخلة في المسمى وهذا هو الصحيح طردا وعكسا
ولا افتقار فيه الى الحمل اصلا فان عند ونحوه والفرسخ

والبرد والليل كلها داخلة في المبهم بناء على هذا التفسير
لان الملحوظ في تسمية المسمى بكل منها هو الامر الخا
رج تامل حتى تطلع على حقيقة الحال قوله والمفعول
معه وهو المنصوب بعد الواو بمعنى مع اقول الا
لم من ناصب اما فعل كصنع في صنعت واباك او معناه
كشانك في ما شانك وزيدا اي ما تصنع مع زيد لان
السؤال عن الشان سؤال عن الصنعة وهذا الباب قياسي
عند بعضهم يعمل فيه كل ما يمكن عمله فيه لان الواو
بمعنى مع فكما ان العامل يعمل فيه بطريق القياس كذلك
فيما بعد الواو وعند الآخرين مقصور على السماع
اي يعمل فيه ما سمع عمله فيه من العرب كصنع وشان
في ما صنعت وما شانك ولا يعمل فيه ما لم يسمع عمله
فيه من العرب كضرب ولفظ حال لا يقال ما ضربت و

وعمل وصلح الك وزيدا لعدم السماع فيهما والقياس
على مع فاسد لان مع ظرف والواو حرف كذا قيل واظن ان
الانسب بالحق ان يقول وكون العامل في الاول اعني الغير
قياسيا يقوى الاول وكون الواو عاملا عند الشيخ عبد
القاهر يؤيد الثاني في الجملة لكون الحرف عاملا سماعيا
بلا ريب يعني ان الواو لو كان عاملا على ما عليه الشيخ
لكان عاملا سماعيا واذا لم يكن عاملا بل كان العامل
هو الفعل او معناه فلا اقل من ان يبقى حكم السماعية
تامل قوله المفعول له الخ هو ما كان علة للاقدام سواء
كان غرضا للفاعل نحو ضربته تاديبا او لم يكن نحو قعدت
عن الحرب جبنا فالاول باعتبار تصوره علة للاقدام
على الضرب وباعتبار وجوده معلول له والثاني باعتبار
وجوده في الخارج علة للاقدام على القعود ونفي

القعود علة لنزوله فانه ما فعل بنزول لجبنه وسواء كان
فعلا للفاعل كالتاديب والجبن فان الاول فعل اختياري
والثاني طبيعي او لم يكن كالسمن وسواء كان نكرة كضربته
تاديبا او معرفة نحو ضربته مخافة الشر وقولهم وكذا الحال كان
علة للفعل اشارة الى ما ذكرنا من التفاصيل وشرط نصبه
ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به ومقارنا له في الحصول
ومصدرا كالتاديب في المثال المذكور فانه فعل المتكلم كا
الضرب الا ان الضرب فعله مباشرة والتاديب فعله توليدا
ومقارن له في الحصول في الخارج ومصدر ايضا وبعضهم
شرط الفعلية والمقارنة في الحصول ولم يتعرض للمصدرية
لا نفيا ولا اثباتا لعل الوجه في ذلك ان فعليته يستلزم
مصدريته لانه ان كان فعلا كان مصدرا فلا حاجة
الى التعرض لها بعد التعرض لفعليته فاذا انتفت الفعلية

الفعلية والمقارنة كلتاهما او احدهما فاللام
نحو خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا امس ونحو
جئتك للسمن ونحو خوفا وطمعا في قوله تعالى يريكم
البرق خوفا وطمعا حال بمعنى خائفين وطا
معين ولئن سلم انه مفعول له فالمضاف محذوف
اي ارادة خوفكم وطمعكم وعلة للمقدر لا للاراءة
اي فترونه خوفا وطمعا او الخوف والطمع وان
لم يكونا فعلا لفاعل الاراءة وهو الله تعالى لكنهما
فعل لفاعل الرؤية وهم المخاطبون قوله والملحق
به الخ اي والملحق بالمفعول في النصب سبعة با
لاستقراء الاول الحال وهي بيان هيئة الفاعل او
المفعول به ولا يقع بيانا لسائر المفاعيل والملحقا
ونحو ضربت الضرب شديدا في قوة او جدت الضرب

شديدا فالحال بيان لهيئة المفعول به في المعنى ونحو
جئت انا وزيد راكبين في قوة جئنا راكبين فالحال
حال عن الفاعل في المعنى وقولهم بيان في تعريف
الحال من المسامحات المشهورة والمراد به معنى
اسم الفاعل اي مبينة هيئة الفاعل والمراد بالهيئة
الصفة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل
واتصافه به او عليه ونحو لقيته راكبين لا يبطل عكس
التعريف لصدقه عليه لان ما يبين هيئتهما معا
يبين هيئة احدهما بالضرورة ولما قولهم لقيته مصعدا
منحدرا فاحدهما من الفاعل والآخر من المفعول به انا
نحقق هذا فنقول بقيد الهيئة خرج مبين الذات نحو
عشرون درهما وباضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول
به خرج امران مثل قهقرى في رجع القهقرى اذ هو

اعلم ان الحال على سبعة اضرب الاول المتنقلة والثاني المؤكدة والثالث المقدرة الرابع الموطئة الخامس المتداخلة السادس المترادفة

هو مبين هيئة الفعل اي الرجوع والنعت نحو جاءني رجل
قائم عالم فان قائما وان كان مبينا لهيئة الذات الا ان
تلك الذات ليس بفاعل ولا مفعول به ونحو جاءني
زيد العالم فان العالم وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا
ان الغرض من وروده ليس بيان هيئة زيد من حيث
انه فاعل بل الغرض من وروده ايضاحه من حيث
انه مبهم بتعدد الاوضاع مع قطع النظر من فاعليته
بخلاف راكبا جاءني زيد راكبا فان الغرض من وروده
بيان هيئة زيد من حيث انه فاعل المجيء لا ايضاحه من
حيث انه مبهم بتعدد الاوضاع لان مثل ذلك الابهام
لا يرفع بذكر راكبا كما لا يخفى على من له ادنى درك قوله
نحو ضربت زيدا قائما فقائما اما حال عن الفاعل والمعنى
ضربت زيدا حال قيامي واما عن المفعول به والمعنى

ضربت زيداً حال قيامه قال نجم الائمة حال من المفعول

به ولو كان حالاً من الفاعل لذكر في جنبه وفيه

ما فيه قوله وحقها التنكير اي مقتضاها وما

يليق بشانها هو النكارة قطعاً او وجوباً لانها

خبر في المعنى عن ذيها ولانها نعت الفعل والفعل

نكرة فيجب نكارتها ولانها لو عرفت التبست

بالصفة في نحو ضربت زيداً القائم ونحو ارسلها العراك

ومررت به وحده في قوة تعترك العراك وينفرد

وحده فهما مصدران معرفتان والحال هو العامل

المحذوف اوهما واقعان موقع معتركة ومنفرداً

فالحال وان كانت معرفة في الظاهر لكنها نكرة

في الحقيقة كما هو شان المعهود الذهني او

بلفظ فان على التوسع اي ارسلها زمان العراك

العراك ومررت به زمان وحدته قوله وحق ذي

الحال التعريف الخ لانه محكوم عليه ولانه لو كان

نكرة لالتبس بالموصوف في نحو ضربت رجلاً راكباً

فان تقدمت الحال على صاحبها جاز تنكيره لعدم

الالتباس بالموصوف الخ لان الصفة لا يتقدم على

الموصوف ومثل نحو جاءني راكباً رجل لئلا يتوهم ان

التقديم لازم في مثل ضربت راكباً رجلاً لان التاخير

فيه يؤدي الى اللبس وليس بلازم في مثل جاءني راكباً

رجل لانه لا التباس فيه بالتاخير فاشار بالمثال

الى ان التقديم لازم مطلقاً سواء كان هناك لبس

بالصفة بالتاخير او لم يكن ثم اعلم ان المصنف اطلق

وجوب التقديم عند تنكير ذي الحال الا ان فيه

تفصيلاً وهو انه يجب التقديم اذا لم يكن تلك

النكرة موصوفة ومصدرة بالاستفهام وواقعة
في سياق النفي ولا مفصولا بينها وبين الحال بالا
ولا مشاركة للمعرفة في الحال فالوجه ان يقال ترك
الاستثناء بناء على الشهرة وتنبيها الى المقصود بالمثال
قوله والتمييز وهو رفع الابهام عن الجملة الخ
والمراد بالابهام في الجملة احتمال المجاز في الجملة
اي في الاسناد نحو طاب زيد نفسا فان في هذا الا
سناد احتمال المجاز لانهم يتجوزون ويسندون
الطيب الى زيد بطيب ابيه او برايحته او غيرهما
فاذا قيل نفسا تبين المراد وظهر ان الاسناد
حقيقة واسناد الطيب الى زيد من جهة اخرى وبا
لابهام في المفردات لا يلحق في الاسناد احتمال
المجاز وعلى تقدير ان يلحق فيه احتمال المجاز ان لا

فيزيله التمييز نحو عندي راقود خلا اذ لا يتجوزون
في هذا الاسناد ولا يسندون الحصول عند المتكلم
الى الراقود مع ان الحاصل عنده لا يلحق راقود ابل شيئا آخر
يتعلق به وكذلك منوان سمنا وعشرون درهما و
ملؤه عسلا بل في احد طرفيه ابهام يقتضي التمييز لا زالته
وذلك الابهام اما في المفرد المقدار الموزون نحو
عندي منوان سمنا او باعتبار المكيل نحو عندي قفيزان
برا او باعتبار العدد نحو عندي عشرون درهما او باعتبا
ما فيه نحو عندي راقود خلا او باعتبار المقيس نحو لي
ملؤه عسلا فانك لو قلت لي ملؤه يعلم المخاطب ان
عندك شيئا تقيسه بملئ هذا الاناء لكن لا يعلم انه
عسل او غيره فاذا قلت عسلا تبين المقيس وظهر
انه عسل او باعتبار الممسوح نحو ما في السماء

موضع كف سمعا او فى غير المقدار باعتبار المادة نحو
لى خاتم حديدا والذى يتم بالتنوين وبنون التثنية
منهما يجوز اضافته الى التمييز نحو راقود خل وخاتم
فضة والخفض اكثر فى الثانى وما يتم بالاضافة و
بشبه نون الجمع لا يجوز تركها الى الاضافة لا يقال
ملؤه عسل لانه ان قدرنا اضافة الملئ يلزم ظرفية العسل
وان قدرنا اضافة الاناء يلزم ان يكون العسل بيانا للا
ناء واضافة المجموع اضافة الاجزاء فى الحقيقة لان
المجموع هو الاجزاء مع الهيئة الوحدانية فامتناع
اضافة الاجزاء يستلزم امتناع اضافة المجموع وكذا
لا يقال عشرو درهم او عشرون درهم لان الاول
يستلزم سقوط ما هو من نفس الكلمة بسبب الاضافة
والثانى يستلزم ثبوت ما هو شبيه بنون الجمع فى

فى الاضافة فاضافة باب عشرين لاداء ايما الى اجتماع
المتنافيين ممتنعة مطلقا لا يضاف الى التمييز ولا الى
غيره قوله والمستثنى بالا الخ اى وثالث الملحقات
هو المستثنى بالا بعد كلام موجب اى غير مصدر
بحرف نفى او نهى او استفهام قال بالا لان المستثنى
بغير وسوى وسواء واجب الجر وبحاشا مختار
الجر جائز النصب على المفعولية وبعدا وخلا مختار
النصب على المفعولية وجائز الجر وبما عدا وما
خلا واجب النصب على المفعولية وبليس و
لا يكون واجب النصب على الخبرية وقال بعد
كلام موجب لان المستثنى بالا بعد كلام موجب
لا يجب نصبه بل يختار فيه البدل ويجوز النصب
على التشبيه والالحاق اذا ذكر المستثنى منه بخلاف

ولا ساغ للبدل فيه لانه لو ساغ البدل فيه لساغ
التفريغ والتفريغ لادائه الى الفساد فاسد اما
اداؤه الى الفساد فلانه لو قيل جاءني الا زيد واريد
جاءني زيد لزم زيادة الا وهي باطلة قطعا وان
اريد ما جاءني زيد لزم ان يكون الا نافية للفعل مذكورة
بعده وهو باطل ايضا وقيل لانه لو قيل جاءني الا زيد
لزم منه مجيء من سوى زيد وهو غير معقول وهذا
وجه معقول ايضا لانه عند عدم القرينة على الخاص
وجب المصير الى تقدير العام فالمعنى جاءني كل ناس الا
زيدا لكن ان اسقاط المبدل منه مشروط بان لا يلزم
منه فساد [illegible] اذ لو لزم
منه فساد لم يجز الاسقاط كقوله تعالى وجعلوا لله
شركاء الجن فان الجن بدل من شركاء ولو اسقطت

اسقطت البدل منه بقي جعلوا لله الجن وهو ظاهر
الخلل زنة فللبدل مساغ بدون التفريغ في الجملة وبعض
المواد قوله وان كان الفصيح هو البدل حال فا
ئدته توكيد جواز النصب في غير الموجب على الالحا
اي ويجوز النصب بعد غير الموجب على الالحاق اذا
ذكر المستثنى منه ان لم يكن الفصيح هو البدل وان
كان الفصيح فيه هو البدل اي الرفع على البدلية
في المثال المذكور يعني ان فصاحة البدل وكونه
مختارا لا ينافي جواز النصب على الالحاق وانما
قلنا اذا ذكر المستثنى منه لانه اذا لم يذكر يعرب المـ
المستثنى على حسب العوامل ان اقتضى رفعه
يرفع نحو ما جاءني الا زيد وان اقتضى نصبه ينصب
نحو ما رايت الا زيدا وهكذا نحو ما زيد الا قائم

نحو ما جاني الا زيدا احد والمستثنى المنقطع نحو ما جاني احد الا حمارا متن

وما مررت الا بزيد ولم يذكر اعتمادا على المثال وعلى
وضوح اعتباره في جواز البدل وقوعه لا للاختصار
سيما في هذه الرسالة قوله والمستثنى المقدم الخ

اي وثالث الملحقات هو المستثنى بالا المتصل المؤخر
عن المستثنى منه المذكور ما استثني هو منه في كلام
موجب وغير موجب والمستثنى بالا المتصل المقدم
على المستثنى منه والمستثنى بالا المنقطع عن المستثنى
منه بان لا يكون من افراده قدم او اخر نحو ما جاني
احد الا حمارا فان الحمار ليس من افراد احد
لانه لذي العلم وكذا اذا قيل جاني بنو تميم الا
زيدا من الحجازيين يكون منقطعا لان من هو
من هذه القبيلة لا يكون من تلك القبيلة اذا
تحقق هذا فنقول ان المنقطع بالا والمقدم

المقدم بالا كلاهما واجب النصب على الالحاق لانه
لو رفع لو رفع على البدلية او على الوصفية وكلاهما
لامتناع تقدم التابع على المتبوع ممتنع وكذا المنقطع
لو رفع لو رفع على البدلية او على الوصفية وكل منهما
ممتنع اما امتناع البدل فلامتناع كونه الابدال الا
ربعة اما امتناع الاقسام الثلثة فظ لان الحمار ليس
كل القوم ولا بعضه وليس بينهما ملابسة ايضا
واما امتناع بدل الغلط فلانه بدل عن الغلط ولا غلط
ههنا واما امتناع الوصفية فلان كون احد غير حمار
معلوم بالضرورة فيقع التقييد بالوصف ضايعا وبنو
تميم يجوزون البدل في المنقطع في غير الموجب اذا ذكر
المستثنى منه بحكم التغليب فيقولون ما جاني احد الا
حمار اي الا حمار اي ان هذا الاحد فالحمار صار احدا با

بالتغليب فيكون بدل البعض من الكل اعلم ان شبه حال
والتمييز والمستثنى بالمفعول هو ان هؤلاء فضلة كالمفعول
تجيء بعد تمام الكلام وان للمستثنى شبها خاصا بالمفعول
معه من حيث ان العامل يعمل فيهما بواسطة قوله وحكم
غيره كحكم الاسم الواقع بعد الا يعني ان المستثنى بغير
لكونه مضافا اليه واجب الخفض واما نفس الغير فحكمه في
الاعراب كحكم الاسم الواقع بعد الا على التفصيل المذكور
فيجب نصبه في الموجب وعند التقديم وعند الانقطاع
ويجوز نصبه ويختار البدل في غير الموجب اذا ذكر
المستثنى منه لكن النصب في المستثنى بالا على التشبيه بالمفعول
من حيث ان كلا منهما فضلة وفي غير على التشبيه بالظرف
في الابهام وذلك لان امامك في قمت امامك مبهم
يتناول جميع ما يحاذي امام المخاطب الى منتهى الانقطاع

انقطاع الارض كذلك غير في جاء القوم غير زيد مبهم يتناول
جميع من هو سوى زيد فكما ان امامك منصوب على الظرفية
كذلك غير في جاء القوم غير زيد نصب على التشبيه قوله والخبر
في باب كان اي في الافعال الناقصة صدرت بكان واضافة
الباب اليه لاصالته ووجه نصب خبر هذا الباب انه بمنزلة
المتعدي في اقتضاء الطرفين فكما ان للمتعدي رافعا وناصبا
كذلك هذا الباب كان رافعا وناصبا فالحق مرفوعه
بالفاعل ومنصوبه بالمفعول قوله والاسم في باب ان اي في
الحروف المشبهة بالفعل وانما نصب هذا الباب اسمه اي المبتدأ
لانه بمنزلة المتعدي في اقتضاء الطرفين فنصب المبتدأ
ورفع الخبر نصب المتعدي مفعوله ورفع المتعدي فاعله
والتزم تقديم المنصوب بها لان المتعدي له عمل اصلي
وهو تقديم الفاعل اي المرفوع على المنصوب وفرعي وهو

تقديم المنصوب على المرفوع فالمناسب للفرع على الفرع ولا
تقديم المرفوع في هذا الباب يؤدي الى اللبس بالفعل ثانيا قوله واسم
لا النفي للجنس التي قال لنفي الجنس لان اسم لا بمعنى ليس من المرفوعات
وقال اذا كان مضافا او مضارعا له لانه اذا انتفى الامران جميعا
بني على الفتح او على ما يقوم مقامه من الياء في لا غلامين لك و
الكسرة في لا مسلمات في الدار اما علة البناء فتضمنه حرف الاستغراق
ان لا غلام في قوة لا من غلام لدلالته لا على استغراق النفي وكلمة
من لتأكيد نفي الاستغراق فكان ما بعد لا متضمنا لمعنى
من الاستغراقية فحيث لم يوجد ملفوظة حكم بتقديرها بمعنى
ان اظهارهم اياها في لا من غلام لك شاهد صدق على ذلك و
بناؤه على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح او ما يقوم مقامه للخفة
قوله واما المفرد فمفتوح كانه قيل ما حال اسم لا هذه اذا لم يكن
مضافا ولا مضارعا له فقال واما المفرد فمفتوح اي مبني

على الفتح او ما يقوم مقامه من قبيل عموم المجاز
ويجوز ان يكون قد بنى الامر على الاعم الاغلب اذ الا
غلب فيه هو البناء على الفتح وعلة البناء على الفتح
قد ذكرناها فلا نعيدها وقولهم لا ابا لك ليس
يرد نقضا على قاعدة البناء لان ابا مضاف الى
الكاف واللام مقحمة لتأكيد الاضافة او لتحقق كما
في الاسم صورة والخبر محذوف والتقدير لا اباك
موجود وقيل هو مفرد والقياس لا اب لك لانه
ليس بمضاف ولا مضارع له لكنه يشبه بالمضاف
لمشاركته له في النسبة اللامية فاخذ حكم المضاف
فانتصب بالالف فالاسم نكرة كما هي مقتضاها
والخبر مذكور كما هو الاصل ان قيل ان علة
البناء وهي التضمن قائمة [illegible] في المفرد قائمة

في المضاف والمضارع فلم لم يبنيا قلنا كما ان الحكم ينتفي
بانتفاء العلة كذلك ينتفي بوجود المانع عنه
والاضافة وكذا المضارع تمنع البناء قوله وجر
ما ولا بمعنى ليس اي بخلاف خبر لا لنفي الجنس
فانه من المرفوعات كما تقدم ووجه الالحاق
انهما في اقتضاء الطرفين كالمتعدي فالحق مرفوعهما
بالفاعل ومنصوبه بالمفعول والتزم هنا تقديم
المرفوع ليجري الفرع على سنن الاصل في تقديم المر
فوع مع ان تقديم المرفوع اصل لا مقتضي للعدول
عنه لان لفظة ما ولا ابعد من هيئة الفعل
بخلاف باب ان فان تقديم المرفوع فيه يوجب الت
لبس قوله وهي اللغة الحجازية اي لغة اعمال
ما ولا عمل ليس هي اللغة الحجازية فان قلت لا

تقدم للفظة اللغة فكيف يرجع الضمير اليها
قلت هي متقدمة ذهنا وبمنزلة المتقدمة لفظا
بناء على قوة القرينة وهي عدّ الجزء المنصوبات
والنصب لغة حجازية وكون الخبر لفظة اللغة
كقوله تع ولابويه لكل واحد منهما السدس
كقوله كلا انها لظى نزاعة للشوى الضمير في الاول
للميت بقرينة الميراث وفي الثاني لجهنم بقرينة ذكر
لظى وبقرينة النزع والشوى اعلم ان سندهم
في الاعمال عقلي ونقلي اما العقلي فهو ان شبه
الشيء للشيء يقتضي اخذ حكمه كما بان فانه
لما شابه بالمتعدي في اقتضاء الطرفين اخذ
حكمه الذي هو الرفع والنصب فتشبههما ايتين
بليس يقتضي اخذ حكمه الذي هو الرفع والنصب

والنصب واما النقل فقوله تع ما هذا بشرا فان

ما فيه بمعنى ليس وقد عملت وبنو تميم لا يعملونها

عمل ليس وحجتهم في ذلك انهما تدخلان على

الفعل والاسم جميعا والعامل يجب ان يختص بقبيلة

معموله ويقرؤن ما هذا بشر بالرفع على طبق

لغتهم الا من اطلع منهم اثر المصحف فانه يوا

فق الحجازيين في ذلك قلنا الالزام مشترك لان

لا التي لنفي الجنس عاملة بالاتفاق مع انها تدخل

على القبيلتين ايضا فان قالوا الداخلة على الفعل

ليست نافية الجنس قلنا في جوابهم كذا الداخلتان على

الفعل ليستا بمعنى ليس مع ان قراءتهم قوله تع ما هذا

بشر بالرفع على طبق لغتهم غير معقول لان قراءة

القران على اختلاف اللغات غير جائزة واذا وقع

وقع اجماع القراء على قراءة النصب فلا وجه لعدول

بني تميم عن الاجماع ان قيل لم بين اختلاف الفريقين

في بحث الخبر ولم يبين في بحث الاسم مع انه متقدم

على هذا البحث قلنا لان اثر الاعمال انما يظهر

في الخبر اذ اسمهما مرفوع سواء اعملا او لم يعملا

قوله واذا تقدم الخبر الخ اي اذا تقدم خبرهما على

اسمهما لان تقديم الخبر عليهما ممتنع اعملا او

لم يعملا او انتقض نفيهما بالا يبطل عملهما فرفع

اسمهما وخبرهما على المبتدائية والخبرية لان زعم

اما بسبب التقديم فلانهما ضعيفان في العمل

وضعهما على تقديم المرفوع فاذا تقدم الخبر

وخرجا عن سمتهما الاصلي فيبطل العمل لبطلان

الوضع وتغيير السمت اعلم ان المص وغيره اطلقوا

بطلان العمل بتقديم الخبر مطلقا سواء كان ظرفا او
غير ظرف وليت شعري لم يسوغوا ابقاء العمل مع تقدم
الخبر الظرف كما في باب ان اللهم الا ان يقال فرق
ما بين البابين في قوة الشبه وضعفه لان الباب
ان شبها بالفعل المتصرف بالوجوه وهذا الباب
يشبه بالفعل الغير المتصرف معنى واقتضاء لا لفظا
فجوزوا ابقاء العمل مع تقديم الخبر الظرف في ذلك
الباب ولم يجوزوا في هذا الباب واما بسبب الا
نتقاض فلان علمها ثمرة المشابهة من جهة
النفي فاذا انتقض النفي بطل ثمرة المشابهة فيبطل
ثمرة العمل مثل التقديم والانتقاض من ما فقط
لانها اذا ابطل عملها التي هي اقوى في التشبيه بليس
لانها لنفي الحال كليس فابطالهما عمل لا يكون

يكون بطريق الاولى واذا وعيت ما تلونا عليك
فاعلم انهما اذا عطف على خبرهما بحرف عطف ناقض
للنفي كبل ولكن يبطل عملهما في المعطوف لبطلان
سبب العمل نحو ما زيد قائما بل قاعدا او لكن قاعد
وان عملهما يبطل بزيادة ان نحو ما ان زيد
قائم وزيادتها بعد لا في كلامهم لم تثبت

قوله المجرورات على ضربين

الخ اقول اي المجرورات باعتبار عامل الجر على
ضربين مجرور بالاضافة اي بالمضاف اي بسبب
اضافته فالباء داخلة على سبب العمل لا
على العامل لان الجر علم الاضافة والعامل يعمل
الجر ليكون علما عليها وقيل عامل الجر هو الحرف
المقدر لان حرف الجر عامل بالاتفاق وعمل

المضاف الجر لم يثبت بعد وعند التردد وجب المصير
الى ما هو قطعى العمل وقيل ان العامل هو المضاف
والحرف المقدر كلاهما اما الحرف فلانه اصل فى عمل
الجر واما المضاف فلان لفظ حرف الجر ساقط و
المضاف نائبه والحق هو الاول لان المضاف
لنيابته عن حرف الجر واقتضاءه المضاف اليه يعمل
الجر واضمار الجار ضعيف مع ان قولهم غلام زيد
فى قوة غلام لزيد تجوز منهم وبيان لان المضاف
لتضمنه معنى اللام يعمل الجر لا تحقيق منهم
كيف والمضاف اليه بمنزلة التنوين والفصل بينه
وبين المنون بشيء لفظا او تقديرا بين البطلان
ولو سلم فالواجب ثبوت التنوين وعدم تعريفه كما
اذا ظهر صورة اللام مع ان توارد العاملين على

معمول واحد مع انه غير معقول عند العقلاء
جاع على رفضه قوله والاضافة على ضربين الخ اى
الاضافة بتقدير حرف الجر على ضربين معنوية
اى مفيدة للمضاف معنى لا وجود لذلك المعنى
قبل الاضافة وهو تعريفه اذا كان المضاف اليه معرفة
وتخصيصه اذا كان نكرة وقوله وهى التى بمعنى اللام
تفسير لها بالنظر الى ملابسة ثابتة فيها اذ هذه
الاضافة لا بد فيها من تحقق ملابسة بين المضاف
والمضاف اليه تامة او فى الجملة حتى تصح الاضافة
للصحة مجرها او تصادق للقبول من كونها لا يقال
للشمس كوكب زيد لعدم الملابسة بخلاف كوكب
الخرقاء سهيل لان فيها ادنى ملابسة لجدها فى
عملها حين طلع فتلك الملابسة ان كانت اختصاصا

المضاف بالمضاف اليه بمعنى التملك نحو غلام زيد و
مولى غانم او بمعنى هو بمنزلة التملك نحو ابوه وابنه
ونحوه وجاره وعمله وجل الفرس كانت الاضافة
بمعنى اللام التي هي للاختصاص والتملك وان كانت تعين
المضاف بالمضاف اليه مع صحة تصادقهما نحو خاتم فضة
فخاتم اضيف الى فضة لبيان جنسه اي بيّن بالاضافة وبيّن
انه من اي جنس هو مع انك اذا فككت الاضافة
وحملت المضاف اليه على المضاف وقلت هذا الخاتم
فضة لكان اسند كل الى التغاير بينهما مفهوما و
اتحادهما ذاتيا كما هو شان الحمل الايجابي كانت الاضافة
بمعنى من وان كانت ظرفية المضاف اليه للمضاف
نحو مكر الليل اي مكر في الليل وقولهم في تاريخ
سنة اثنين وتسعين اي في تاريخ سنة في رأس

اثنين

اثنين وتسعين كانت الاضافة بمعنى في الا انه لم يذكر
هذا القسم لقلته مع انه يمكن ادراجه في التي بمعنى
لان الظروف نوع اختصاص بالظرف اختصاص الجل
بالفرس ثم ههنا بحث يناسب المقام وهو ان الاضافة
كاللام في انها قد يشار بها الى حصة معينة كقولك
جاء غلام زيد مشيرا الى شخص معهود كغانم وقد
يشار بها الى حقيقة معلومة في ضمن حصة ما كقولك
جاء غلام زيد مشيرا الى فرد من افراد الحقيقة المعلومة
مضاف الى زيد بعلاقة التملك اي جاء فرد ما منسوب
الى زيد بالتملك من افراد الحقيقة المعلومة سالما
او غانما او آخر وقد يشار بها الى نفس الحقيقة
كقولهم ماء الهندباء خير من ماء الورد اي هذه الحقيقة
الحقيقة خير من تلك الحقيقة وقد يشار بها الى

الحقيقة المعلومة في ضمن جميع الافراد نحو قولهم
يدلك على خراي الابيض النفي من راعيتها اي كل فرد
من افراد هذا الجنس الهبة الفوجة من راعيتها
كلا قيل والحق ان القصد فيه الى الجنس اي يدلك على
هذا الجنس وامثال الاسم نحو ضرب زيدا قائما ونحو عبيدي
احرار اي لا يقع ضرب مني على زيد الا حال قيام و
كل فرد من افراد الحقيقة المعلومة المنسوبة
الى بالتملك حر اي جميع عبيدي احرار قصدا بالاضافة
الى العموم والاستغراق قوله وهي اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله اي اضافة اسم الفاعل المتعدي الى المفعول
به لو اجلته على المفعول به بتحليل الاضافة لنصبه
وذلك بان كان قد قارن شرط عمله الذي هو الا
عتماد على الاشياء الستة واقتران احد الزمانين

نبي وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا او الى الظرف
المتسع نحو يا سارق الليل اهل الدار ويا سارق
الحمام ويا جالس امام المسجد قوله والصفة
المشبهة الى فاعلها اي واضافة الصفة المشبهة
الى فاعلها نحو حسن الوجه الاصل حسن وجهه
لما اضيف الى الوجه سقط الكناية وعوض عنها
اللام فحصل التخفيف من وجه سقوط الكناية
وسقوط التنوين وتبدل الضمة بالكسرة وكذا
اضافة اسم الفاعل اللازم الى فاعله نحو زيد قائم
الاب اي قائم ابوه واسم المفعول اللازم الى القائم
مقام الفاعل نحو زيد معمور الدار اي معمور
داره فلم يذكرها د ومثال الاختصار مع امكان من
فتهما بالمقايسة الى اضافة الصفة المشبهة لان

كلٌّ من المضافين صفة لازمة كالصفة المشبهة والمضاف
اليه قبل الاضافة مرفوع كما اشير اليه قوله ولابدّ
في المعنوية من تجريد المضاف الخ لما بيّن المعنوية
واللفظية اراد ان يبيّن احكامهما وشرائطهما فقال
لابدّ في المعنوية من تجريد المضاف عن التعريف
اي عن التعريف باختلاف طرقه من العلمية وغيرها
لانه لو عرّف ثم اضيف ضاعت الاضافة ولو عكس ضاعت
اللام يعني اذا ادخل اللام مثلا وقيل الغلام زيد ضاعت
الاضافة ولو اضيف اولا وقيل غلام زيد ثم ادخل
اللام وقيل الغلام زيد ضاعت اللام لاغناء
تعريف كل واحد منهما عن تعريف الآخر وقول
الكوفيين الثلثة الاثواب والاربعة الكتب خلاف
القياس واستعمال الفصحاء مردود وجعلتهم

جعلتهم في ذلك ان المقصود بالذات من جهة التعريف
والحكم هو المعدود فادخل اللام عليه لذلك وادخل
على العدد ايضا لكونه عمدة وركنا من الكلام بحسب
الظاهر لا لافادة التعريف واضيف الى المعدود لبيان
الجنس اضافة بيانية لاتحادهما ذاتا وقيل الثلثة لا
ثواب وهي باطلة بعدم جريانها في جميع جزئيات الا
ضافة البيانية مع ان كلا من العدد والمعدود
مقصود بالذات بالحيثيتين قال الشاعر فيما وادرك
خمسة الاشبار وقال ثلث الاثافي والديار البلاقع
فذو اللام لا يضاف الا بعد تجريده عن اللام عددا او
غير عدد وكذا العلم لا يضاف الا بعد التنكير اي بعد
الارادة فردا ما من الافراد المسماة بهذا الاسم بتعدد
الاوضاع كمضر الحمراء وزيد بطة وقول نجم الائمة يضاف

العلم عندى مع بقاء علميته لا وثوق به لان سبب امتناع

اضافة سائر المعارف ثابت فيه ايضا واما المبهم وضمير

المتكلم فلا يقبلان التنكير فلا يضافان ايضا لعدم معنى

للاضافة قوله وتقول فى اللفظية الضارب بار بزيد يعنى

ان شرط الاضافة المعنوية تجرد المضاف عن التعريف بخلاف

اللفظية فان التجرد فيها ليس بشرط لان الغرض منها

حصول الخفة فما وجدت فيه فهو محلها سواء كان الا

المضاف منكرا نحو ضارب زيد او معرفا نحو الضارب

زيد فان الاصل الضارب زيدا لما اضيف سقط النون

وقولهم الضارب الرجل وان لم يكن فيه الخفة بوجه من

الوجوه محمول على الحسن الوجه لان المضاف فى كل

منهما صفة معرفة مذكور بعدها ذو اللام فان

قيل ما الخفة فى الحسن الوجه قلنا سقوط الكناية

الكناية وتبدل الضمة بالكسرة اذ الاصل الحسن وجهه

قوله ولا يجوز الضارب زيد اى يجوز الضارب

الرجل وان لم يكن فيه الخفة حملا على الحسن الوجه

بخلاف الضارب زيد ونحوه من الضاربات

زيد والضوارب زيد والضرب زيد فان هؤلاء

لا يجوز لعدم الخفة بوجه ما ولعدم شبهها

بالحسن الوجه لان المضاف اليه فيها ليس بذى

اللام كما فى الحسن الوجه خلافا للفراء فانه

يجوزه مستدلا بان الاضافة سابقة على اللام

او بانه محمول على الضاربك وكلاهما ممنوع

اما الاول فلان اللام لكونه لتحقيق ذات الاسم

سابقة على الاضافة التى هى لتحقيق العارض

اى الخفة واما الثانى فلوجوب المناسبة التامة

فى الحمل كما بين الحسن الوجه والضارب الرجل ولا
مناسبة تامة بين الضاربك والضارب زيد حتى
يحمل احدهما على الاخر والضاربك ونحوه محمول
على ضاربك لانهم لما رفضوا ان يجمعوا بين التنوين
والمتصل فى ضاربك وان يقولوا ضارنك اوجبوا
الاضافة مع حصول التخفيف بسقوط التنوين
وقالوا ضاربك فحملوا عليه الضاربك والضاربه
والضاربى والضاربى والضاربانى والضواربك
والضربك بناء على كون المضاف صفة فى الكل والمضاف
اليه ضميرا متصلا وصنيعهم من قال الخفة فى هولاء
باستبدال المنفصل متصلا بناء على ان الاصل
هو الضارب اياك لما اضيف انقلب المنفصل
متصلا فصار الضاربك والامام عبد القاهر
قدس سره العزيز على ان المتصل فى نحو الضاربك فى محل
منصوب فلا حاجة الى تكلف الحمل او الى الاستدلال
لانه ح ليس من باب الاضافة قوله والمعنوية
تعرف كل مضاف الى المعرفة اى بخلاف اللفظية فا
نها تفيد الخفة فقط بخلاف المعنوية فان المقصود
الاصلى منها هو تعرف المضاف وان حصل التخفيف
ايضا وانما قال الى المعرفة لان الاضافة الى نكرة
لا تعرف المضاف لان تعرف المضاف بالاضافة سريانى
جوارى كتكيف الجسم بكيفية الحرارة عند مجاورة
النار فاذا كان المضاف اليه نكرة فكيف يسرى منها
التعريف الى المضاف ثم تعرف المضاف وان كان سريانيا
جواريا لا يكفيه مجرد المجاورة بل لا بد مع ذلك
من انفهام العهد سواء كان المعهود فردا

او الحقيقة في ضمن فرد ما او في ضمن جميع الافراد
او نفس الحقيقة من حيث هي هي الا ترى انك
لا تقول لماء الهندباء خير من ماء الورد الا
لمن هو عالم بالحقيقتين وتميز بالاضافة الى
معلوميه وكذا لا تقول لجاء غلام زيد مريدا به
غلاما الا لمن هو عالم بانه غلام فتميز بالاضافة
الى معلوميته لتقيده بالخيرية في المثال الاول
والمجيء في المثال الثاني حتى لو لم ينضم اليها عهد
اصلا وقيل جاء غلام زيد كان نكرة كغلام لزيد
بلا فرق وان حصل المجاورة في الاول قوله
الا نحو غير ومثل الخ وذلك لتوغل هذا الباب
في الابهام وعراقته فيه لا تعرفه الاضافة
الى المعرفة بل تخصصه فقط الا ترى انك اذا

اذا قلت مررت برجل غيرك كان على معنى مررت بك
وباخر او وما مررت بك بل مررت باخر او مررت
برجل يغايرك في الاخلاق والشمائل فكل من
عدا المخاطب غيره يتناوله الغير على سبيل
البدل الا اذا اشتهر الموصوف بالمغايرة للمضاف
اليه او بمماثلته نحو عليك بالحركة غير السكون
وتعلم الفقه من الشافعي رحمه الله مثل ابي حنيفة
رضي الله عنه والدليل على عدم تعرف هذا الباب
بالاضافة اتصاف النكرة به بعد اضافته الى المعرفة
نحو مررت برجل غيرك ولو كان معرفة لم يقع صفة
للنكرة لاشتراط التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا اه
قيل فليتعرف بانضمام العهد ولكن اتصاف النكرة
به كاتصاف المعهود الذهني الذي هو معرفة

بالاتفاق بالنكرة كقوله ولقد امرّ على اللئيم يسبّني فمضيت
ثمّة قلت لا يعنيني قلنا وضع باب غير لتوغّله
في الابهام على عدم العهد ولا يضاف الا لمجرّد التخصيص
بخلاف المعهود الذهني فان قلت بيّن الفرق
بين هذا وبين المعهود الذهني حتى يتبين ان
هذا نكرة وذاك معرفة قلت ان وضع هذا الباب
لفرد مّا ووضع المعهود الذهني لحقيقة معهودة
في ضمن فرد مّا فيكون هذا نكرة وذاك معرفة امّا
لو اورد على الدليل وقيل لا يلزم من اتصاف النكرة
بنكارته كما لا يلزم من اتصاف المعهود الذهني
بالنكرة نكارته لبهت المستدل اللهمّ الا ان يقال
المعرفة هي الحقيقة والمتصف بالنكرة فرد مّا ثم ان قيل
اذا كان باب غير نكرة فلم لا يجوز الغير باللام

باللام قلنا مراعاة لجانب اللفظ اذ غير كلمة القوّة
مثل غلام ملك وامّا امتناع الغلام رجل فلئلا يلزم
تخصيص الاخصّ بالاعمّ قوله وقد يحذف المضاف
الخ هذا ايضا من احكام الاضافة المعنوية لان الحذف
في باب الاضافة اللفظية غير معهود فكلامهم
الى بقيد المفيدة لقلّة الحكم لانه عند عدم القرينة
يمتنع الحذف لا يقال رايت هندا والمراد غلامها
وعند وجودها يجوز الذكر ايضا وقد شذ قوله
شبّة فرّ الحارثيون بعد ما قضى نحبه في ملتقى
القوم هوبر اي ابن هوبر لانه لا قرينة عليه
في مساق الشعر لا يدل على ان القاضي نحبه في
موضع القتال هو ابن هوبر لا هوبر نفسه
لم لا يجوز ان يكون ذلك هوبرا نفسه لا ابنه وله

يدل عليه العقل ايضا كما في اسئل القرية لان هو ما
قابل للموت في موضع القتال كا نيه فان قلت
فكيف يحكم بحذف المضاف قلت نظرا الى الواقع
فان المقتول في معركة القتال انما هو ابن هوبر
لا نفسه فالمراد بتقدم القرينة في مثله عدمها
بالنظر الى الكلام والى العقل فقط والا فالمراجعة
الى نفس الامر قرينة على الحذف في الجملة والا
امتنع علم الحذف تأمل قوله ويقام المضاف
اليه مقامه اي يعرب المضاف اليه باعرابه ان
رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر نحو
اسئل القرية والاصل اهل القرية فحذف المضاف
بقرينة السؤال لان القرية جماد والسؤال عن
الجماد محال واعرب المضاف اليه وهو القرية باعر

اب المضاف الذي هو النصب فالقرية حقيقة
لغوية والاعراب مجاز ويجوز ان يكون من قبيل
ذكر المكان وارادة المتمكن فالقرية مجاز لغوي
والاعراب حقيقة وقيل لفظ القرية مشترك
بين السواد والاهل كالعين بين المعاني والمراد
هنا هو الاهل لا السواد فلا حذف ولا مجاز
اصلا لا في لفظ القرية ولا في الاعراب وقيل
يجوز ان يكون السؤال في مثله مجازا عن تذ
كير القائل نفسه على طريق قولهم سل الارض من
شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك
فان مقصود القائل تذكير نفسه ووعظها
وحملها على الاعتبار بملاحظة خراب العالم
وانقراض اهلها ونهيها عن الانهماك و

انهماك بدل

التوغل في طلب الدنيا لان الباطنة بالارض والمسائلة
بها حقيقة فيه لا مجاز الا في السؤال وقد يترك
المضاف اليه على اعرابه الاصلي بعد حذف المضاف
كما يترك المجرور بحرف الجر على جره بعد حذف
الجار كقولهم لاه ابوك اي لله ابوك ومنه
مثل كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة على راي
سيبويه لانه لما لم يجوز العطف على معمولي
عاملين مختلفين مطلقا اي لم يجوز عطف
سوداء على بيضاء والعامل في جره لفظ كل
وعطف تمرة على شحمة والعامل في نصبه ما بمعنى
ليس بعاطف واحد وهو الواو هنا حمله
على حذف المضاف وترك المضاف اليه على
اعرابه فقال والتقدير ولا كل سوداء اي

اي جر سوداء ليس بلفظ كل المذكور لانه يلزم
منه العطف على معمولي عاملين مختلفين مطلقا
او في مثله فالمثال المذكور ونحوه ليس عنده
من باب حذف المضاف بل لفظة الكل المذكور
مضاف اليهما وعامل الجر فيهما جميعا الا ان
اضافته الى الاول وعمله الجر فيه بدون
واسطة واضافته الى الثاني وعمله الجر فيه
بواسطة الاول كحمل الماء بواسطة الاناء

قوله والتوابع هي كل ثان معرب
باعراب سابقه من جهة واحدة اي بسبب عمل
العامل على السابق والثاني انصبابة واحدة
اي يعمل فيهما معا باقتضاء السابق فقط
حمل الاناء والماء جميعا بحمل الاناء لكن عمل

العامل فى السابق بدون واسطة وفى الثانى بواسطة

السابق بخلاف المبتداء والخبر والمفعولين فى

باب علمت واعطيت فان الخبر وكذا المفعول

الثانى وان كان معربًا باعراب سابقه الا انه

بجهتين واقتضائين لان التجرد عن العوامل

اللفظية يرفع المبتداء باقتضائه المسند اليه و

الخبر باقتضائه المسند وكذا باب علمت ينصب

المفعول الاول باقتضائه منسوبًا اليه والثانى

باقتضائه منسوبًا لان وضعه لمعرفة ذات

بصفة والذات منسوب اليها والصفة منسوبة

وكذا باب اعطيت ينصب الاول باقتضائه

آخذًا والثانى باقتضائه ماخوذًا وفيهما مذ

هب آخر لا يسع نظمها الا لذيلها يطابق هذا

هذا المختص بعضهم لا يقول بالانصاب

ويقدر العامل من جنس المذكور فى الكل و

منهم من يقدر العامل فى البدل والمعطوف فى الغير

المعرف باللام ويقول بالانصباب فى البواقى

ومنهم من ذهب الى ان العامل فى الصفة معنوى

وقال بالانصباب فى البواقى قوله وهى خمسة

اى بحسب الاستقراء ان قيل ما بعد اى التفسيرية

من التوابع بالاجماع لانه معرب باعراب سا

بقه من جهة واحدة مع انه خارج عن الاقسام

الخمسة فالحصر فى الخمسة باطل قلنا هو عند

الجمهور راجع الى قسم عطف البيان فان

عطف البيان عندهم قسمان احدهما ما

لم يذكر بعد اى والآخر ما ذكر بعدها وعند

صاحب المفتاح راجع الى قسم العطف بالحروف
لان اى التفسيرية عاطفة عنده فالحروف
الخمسة مسلم والمنع ساقط قوله التاكيد
الخ اى اراد به مطلق التاكيد معنويا كان
او لفظيا اما المعنوى فهو الفاظ مخصوصة
نفسه نفسها انفسهما او نفساهما انفسهم
انفسهن وكذلك عينه عينها الخ وكلتاهما
فى المونث وكلاهما فى المذكر وكله كلها كلهم
كلهن واجمع جمعاء اجمعون جمع وكذلك
اكتع وابتع وابصع بلا فرق وجميعه جميعها
جميعهم جميعهن وكذلك عامته الخ وطرا
وقاطبة فى قولهم رايت القوم طرا او قاطبة
واللفظى تكرير اللفظ فى الالفاظ كلها والا

والاتيان بالمرادف فى الضمير المتصل نحو بك انت
وزيد اعجبنى هو واما قصر المثال على المعنوى
لكونه اصلا بالنسبة الى اللفظى لان المعنوى
يوكد جانب الحكم كما اذا قلت جاءنى زيد
فان الظان ان يظن ان اسناد المجئ الى زيد
تجوز وان الجائى غلامه او كتابه او غيرهما
فاذا قلت نفسه ازلت احتمال التجوز وبينت
ان الجائى نفسه واللفظى يوكد جانب اللفظ
ويحيط شبهة منه لانك اذا قلت جاء زيد
فربما لا يسمعه المخاطب اول وهلة
لغفلته او يسمعه لكن يظن انك ساه او
ناس فيه ومرادك عمرو فسبقك لسانك
فاذا كررت وقلت زيد زيدا اسمعته وازلت

احتمال السهو والنسيان وقررت ان مقصودك
هو الاخبار عن زيد تحقيقا او تجوزا وقد
يؤتى به لدفع الشبهة من جانب المتكلم ايضا
بيانه انك اذا اردت ان تقول جاء زيد
وقد قلت ثم عرضك شك في انك قد قلته
فتكرره لتكون متلفظا بزيد يقينا بخلاف جاء
زيد نفسه فانه يؤكد جانب المعنى فقط و
لا يدفع بمثله احتمال السهو والنسيان لانه
لفات ان يظن ايضا ان مقصودك ان تقول
جاءني عمرو نفسه فسبقك لسانك وقلت جاءني
زيد نفسه بل لو اردت ان تدفع هذا الظن
فقل جاءني زيد زيد قوله و الرجلان
كلاهما اى لان الجائي احدهما فالاخر

والاخر رسول الاخر او كتابه الى غير ذلك والفرق بينه
وبين الرجلان انفسهما بحسب المقام لان مقام التاكيد
بكلا مقام توهم ان الجائي احدهما ورسول الاخر
وغيره ومقام التاكيد بانفسهما مقام توهم التجوز
في الحكم مطلقا فمعنى جاءني الرجلان كلاهما ان
الجائي كلاهما الا ان احدهما جاء فقط ومعنى جاءني
الرجلان انفسهما ان المجيء صدر عنهما الا ان الجائي
رسولهما او رسول احدهما قوله والقوم كلهم
اجمعون اى المجيء صدر عن كل القوم في زمان
واحد او زمانين او ازمنة لا ان الجائي بعض
القوم و رسول البعض الاخر لكنك نزلت الرسل
منزلة المرسل وقلت جاءني القوم تجوزا ولا ان
الجاء بعضهم لكن غلبت الجائي على غير الجائي

وهو ان الجائي احدهما فقط

وقلت جاء القوم تجوّزا ولا انك نزلت غير الجائي منزلة
من لا يكون منهم لكونه ساقط الاعتبار ولا انك
نزلت المجيء الصادر عن البعض بطريق المشاورة
كالصادر عن الكل وقلت جاء القوم تسامحا وفائدة
اجمعون بعد ذكر كلهم هي زيادة تأكيد للشمول
والاحاطة ولا دلالة له على صدور المجيء عن الكل
في زمان واحد كما ذهب اليه المازني نظرا الى انه
من الاجتماع المقتضي لوحدة الزمان ثم اعلم ان النفس
والعين يقعان تأكيدا للمفرد والمثنى والمجموع
من المذكر والمؤنث ويفرق بين كل نوع منها باختلاف
الضميرين والصيغتين معا او باختلاف الضميرين
فقط الا في المثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف
في تأكيدهما بهذين اللفظين يقال جاء الرجلان

الرجلان او المرأتان نفساهما او انفسهما اما انفساهما
فظ واما انفسهما فلكراهتهم اجتماع التثنيتين
مع امنهم عن اللبس لان لكل نفسا واحدة وان
كلا وكلتا لتأكيد المثنى المذكر والمؤنث في حكم
يتصور صدوره عن الواحد كالمجيء بخلاف ما
لم يتصور صدوره عن الواحد كالاختصام فانه
لا حاجة فيه الى تأكيده بكلا لا يقال اختصم
الرجلان كلاهما لامتناع صدوره عن الواحد
وليس في كلا معهما اطلاق المثنى وارادة الجماعة
حتى يدفع به في مثل الاختصام ذلك الاحتمال
واعلم ان كلا واجمعون واخواتهما اعني
اكتعون وابتعون وابصعون يقع بها
تأكيدا لذي اجزاء يصح تجزيتها حسا كالقوم

اوحكما كالعبد بخلاف النقطة ومثل زيد
لا يقال كتبت النقطة كلها ولا جاء زيد كله لان
النقطة لا اجزاء لها وزيدا لا يصح تجزيه لا حسا
ولا حكما لكن في لفظة كل يفرق بين النوعين بالضمير
يقال في المفرد المذكر كله والمؤنث كلها وفي الجمع
المذكر كلهم من ذوي العلم وفي غيره كلهن وفي
البواقي بالصيغة يقال اشتريت العبد اجمع والجارية
جمعاء وجاء القوم اجمعون والنساء جمع و
كذا في اخواتها ثم اذا اردت ان تؤكد ذا
الاجزاء باجمع واخواته جميعا فاذكر اولا
اجمع ثم اكتع ثم ابتع ثم ابصع ولا يجوز ان تجعل
مجموع الثلثة على الترتيب او بدونه او احدها
بدون اجمع ولا ان تقدم مجموعها او بعضها

بعضها على اجمعين قوله ولا تؤكد به النكرات
اي لا تؤكد بالتاكيد المعنوي النكرات محدودة
كيوم وليل او غير محدودة كحين ووقت فلا
يقال سرت يوما كله ولا صمت دهرا كله ولكن
الى الان هذا الاطلاق في العموم قال فلا تؤكد النكرات
بلفظ الجمع رد على الكوفيين حيث جوزوا تاكيد
النكرات المحدودة به متمسكا بقوله قد صرت البكرة
يوما اجمعا مع ان المحدود كالمعرفة والوجه في
عدم تاكيد النكرات بالمعنوي هو ان المؤكد
لنكارته يقتضي العموم والمؤكد لتعريفه يقتضي
الخصوص فبينا اقتضاء مع ان التاكيد لتقوية
الثابت بذكره ثانيا والنكرة غير ثابتة الوجود
وغير متعينة الوجود فلا تؤكد لا يرد نحو

رجل رجل لان التاكيد ههنا للفظ وهو ثابت الوجود
بلا خفاء والصفة الخ قال المصنف هي الاسم الدال
على بعض احوال الذات كعالم في جاءني رجل عالم فانه
دال على بعض احوال الرجل وهو العلم ان قيل
الخبر والحال كذلك قلنا لا نسلم ذلك لان المراد
ان الصفة هي الاسم الدال على بعض احوال الذات
اي اسم يذكر ليدل على بعض احوال الذات
ويوضحها او يخصصها او يفيد مدحا او ذما
او الى غير ذلك مما يطول تعداده والخبر والحال
ليسا كذلك اما الخبر فلان ذكره ليفيد السامع
النسبة المجهولة التي هي النسبة الثبوتية او اللا
ثبوتية لا لان يدل على بعض احوال الذات
ويوضحها او يخصصها واما الحال فلانه

فلانه يبين هيئة صدور الفعل عن الفاعل او
هيئة وقوعه على المفعول به لا لان يدل على
بعض احوال الذات ويوضحها وان شئت
ايضاح ما قلنا فانظر في قولنا زيد قائم وضرب
زيد قائما وزيد القائم عالم فقائم في الاول ليفيد
السامع ثبوت القيام لزيد لا ليدل على بعض
احواله ويوضحه لان زيدا معلوم وعلى
تقدير عدم معلوميته له لم يتضح بذكره وفي الثاني
ليدل على هيئة زيد حال صدور الضرب عنه
لا لان يدل على بعض زيد ويوضحه لانه معلوم
السامع وعلى تقدير عدم معلوميته له لم يتضح
بذكره بل الواجب ان يقال زيد العالم قائم وضرب
زيد العالم قائما واما ذكره في الثالث فليدل على بعض

احوال زيد ويوضحه لانه مبهم بتعدد الاوضاع
ولكونها اسماء دالة على بعض احوال الذات وجب
ان تكون مشتقة او في قوته والاول كضارب و
مضروب وكريم والثاني كعدل وذو مال وهاشمي
فان العدل بمعنى العادل لان الصفة النحوية
يجب اتحادها ذاتا بالموصوف وذو مال بمعنى
صاحب مال او متمول وهاشمي بمعنى معروف
ومنسوب الى هاشم وكذا قولهم مررت برجل
اي رجل لانه في قوة كامل في الرجولية واما
قولهم رجل رجل اذا اريد الوصف بالثاني
فليس من قبيل الثاني بل من قبيل الاول لان
الثاني صفة مشتقة بمعنى راجل وكذا قولهم
مررت بزيد هذا لانه بمنزلة مررت بزيد

المشار اليه المحسوس وكذا قولهم هذا الرجل
عالم لانه في قوة هذا المذكر من جنس الانسان
عالم واذا عرفت ما سبق فاعلم ان الغرض الاصلي
لمساق الصفة هو ايضاح الموصوف اذا كان
معرفة وتخصيصه اذا كان نكرة وقد يؤتى بها
لاغراض اخر لا يسع ذكرها هذا المختصر قوله
وتوصف النكرات بالجمل اقول اي بالجملة
الخبرية كما اشار اليها بالمثال لان الانشا
ئيات لا تقع وصفا اذ الوصف يجب ان يدل
على بعض احوال الموصوف ويوضحه للسامع
بناء على ان السامع يعرفه بتلك الصفة قبل
كلام المتكلم او يخصصه بناء على تقييده با
لقيد المخصوص والانشاء لكونه غير ثابت

الوجود لا يصلح لايضاح الموصوف ولا لتقييده
وقوله جاء واعذق هل رايت الذئب قط
على اضمار القول اى بمذق مقول عنده هذا
القول لورقته لانه سمار وانما قال وتوصف
النكرات لامتناع اتصاف المعرفة بها لوجوب
التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا وقوله ولقد امر
على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني
قيل يسبني حال من اللئيم لا صفة وقيل هو
صفة واللام زائدة في الموصوف والحق انه
صفة واللام للعهد الذهني اما الاول فلان
القائل يصف نفسه بالاناءة والوقار فيقول
ولقد امر زمانا بعد زمان على لئيم ما من
اللئام يسبني سبا بعد سب لا التفت اليه

اليه حالة السب ولا بعدها لان الالتفات اليه
طيش وسخافة فالمناسب لهذا الغرض هو
الوصفية لا الحالية واما الثاني فلان المعهود
الذهني لكون القصد منه الى فرد ما من افراد
الحقيقة المعلومة يتصف بالجمل اتصاف النكرة
بها والزيادة خلاف الاصل فلا يصار اليها بدون
ضرورة تدعو اليها فالمراد في هذا المقام هو
النكرة الحقيقية والحكمية ايضا واذا اتصف النكرة
الحقيقية والحكمية بالجملة وجب الذكر فيها
الى النكرة للربط كما اشار اليه بالمثال واما قوله
تع لكني رسول ابلغكم رسالات ربي فوجهه
ان رسول لما وقع خبرا عن المتكلم صار كاية
متكلم فصح اتصافه بقوله ابلغكم رسالات

بضرورة اشتمال هذه الجملة على ضمير المتكلم قوله
والصفة توافق الموصوف اقول اى الصفة التى
هى الفعل الموصوف وحاله تجب موافقتها له
فى اعرابه اى فى اعراب موصوفه ان رفعا فرفع
وان نصبا فنصب وان جرا فجر وفى افراده و
تثنيته وجمعه ايضا اى ان افرد الموصوف ا
افردت الصفة وهكذا وفى تعريفه وتنكيره
وتذكيره وتانيثه اى ان كان الموصوف معرفة
كانت الصفة كذلك وهكذا فمجموع الامور
التى يعتبر فيها موافقة الصفة للموصوف
عشرة الاعراب الثلثة والافراد ومقابلاه
والتعريف والتنكير والتذكير والتانيث
والموجود منها فى الموصوف والصفة عند

عند التوافق اربعة واحد منها من الاعراب
الثلثة و واحد من الافراد ومقابليه وواحد
من المتقابلين نحو رجل عالم كلاهما مرفوع
مفرد منكر مذكر فالسواقط ستة النصب والجر
ومقابلا الافراد والتعريف والتانيث وهكذا
اذا قيل رجلا فالواجب عالما واذا قيل برجل
فالواجب عالم واذا قيل الرجلان او الرجلين
فالعالمان او العالمين واذا قيل الرجال او رجال
فالعالمون او عالمون وهكذا فالموجود فى كل
جزئى اربعة منها والسواقط ستة واما
وجبت مطابقة الصفة التى هى فعل الموصوف
اياه فى الامور المذكورة اما فى الاعراب
فلان الصفة من التوابع واعراب التوابع

مثل اعراب متبوعه واما فى غيره فلكونها هى الموصوف
فى الحقيقة فلو خالفته فى احد الامور الباقية
لخالفت نفسها مثلا لو قيل رجل عالمان لزم ان
يكون الشئ الواحد واحدا واثنين ولو قيل
رجل عالمة او امراة عالم لزم ان يكون الشئ الواحد
مذكرا ومؤنثا وكذا جاء الرجل عالم او رجل العالم
لزم ان يكون الجائى معينا وغير معين و
الكل بديهى البطلان فان قيل المبتداء و
الخبر متحدان ذاتا مع ان حق الاول هو التعريف
وحق الثانى هو التنكير فيلزم فيهما ما ذكرتم
فى الموصوف والصفة بعينه قلت بينهما فرق
فان القصد من المبتداء الى الذات ومن
الخبر الى المفهوم ولا شك فى تغاير الذات

الذات والمفهوم فجاز تغايرهما تعريفا وتنكيرا
بخلاف الموصوف والصفة فان القصد من
كليهما اما الى الذات نحو زيد العالم قائم او
الى المفهوم فقط نحو زيد رجل صالح فان قصد
منهما الى الذات فاتحاد الذات ينافى التغاير
بحسب التعريف والتنكير لما ذكر وان قصد
منهما الى المفهوم فالمفهومان وان لم يتحدا
لكن احدهما تابع للاخر وتتمة له ومسوق
لتقييده فلا يحسن مخالفته له بخلاف خبر المبتداء
فانهما وان اتحدا ذاتا الا ان الخبر ليس تتمة
للمبتداء بل كل منهما ركن على حدة غير تابع
احدهما لاخر فجاز اختلافهما تعريفا وتنكيرا
قوله ويوصف الشئ الخ اى كما يوصف الموصوف

بفعله وبما يصدر عنه كذلك يوصف بفعل ما

هو من سببه اي يوصف بفعل شيء آخر هو

اي ذلك الشيء الآخر من سببه اي من سبب

الموصوف ومتعلقاته لان السبب بمعنى التعلق

يقال لا سبب بين عمرو وزيد اي لا تعلق بينهما

وحاصل هذا الكلام انه يوصف الموصوف

بفعل شيء آخر بشرط ان يكون ذلك الآخر

متعلق الموصوف مضافا الى ضميره لانه

ح يكون فعل الشيء الآخر كفعل الموصوف

نفسه بخلاف ما اذا لم يكن متعلقه فانه لكونه

اجنبيا عن الموصوف لا يتصف الموصوف

بصفته ولا تنزل صفته منزلة صفة الموصوف

بعينه فلا يقال مررت برجل قوي اسود

الغاب بل يقال مررت برجل منيع جاره ورحب فناءه

اي واسع جانب بيته ومؤدب خدامه فالمنع والسعة

والتاديب وان كان افعالا للجار والفناء والخدام

لكن لما اضيفت هؤلاء الى ضمير رجل صارت متعلقات

له ونزلت صفاتها منزلة صفة رجل فكما يتصف الرجل

بصفة نفسه يتصف بتلك الصفات الا ان صفة نفسه تدل

على معنى قائم به وتوضيحه او تخصيصه ايضا فهذه لا

تفيد الا التوضيح او التخصيص نحو مررت بزيد المنيع

جاره وبرجل منيع جاره فهي بالنظر الى التوضيح والتخصيص

صفة لما قبلها وبالنظر الى انها تدل على معنى قائم بما بعدها

صفة لما بعدها الا يرى ان منيع في مررت برجل منيع

جاره يخصص الرجل ويدل على قيام المنع بالجار فلو كان

الامرين وجب مطابقتها للموصوف اللفظي في الاعراب

والتعريف والتنكير واعتبر حالها في الحجة الباقية بالنظر
الى الموصوف المعنوى الذى هو ما بعدها فجعلت
فيها بالنظر الى ما بعدها كالفعل مع الفاعل الظاهر
لان ما بعدها فاعل لها فاوجب تذكيرها ان كان ما
بعدها مذكرا نحو منبع جاره وتانيثها ان كان مونثا
حقيقيا نحو مررت برجل حسنة جاريته واختير تانيثها
ان كان مونثا غير حقيقى نحو مررت برجل حسنة عينه
او حسن عينه وحسن قاعد غلمانه وجاز قعود غلمانه
لانه ليس مثل يقعدون صورة وضعف قام رجل قا
عدون غلمانه لانه مثل يقعدون فلما امتنع يقعدون
غلمانه لامتناع تعدد الفاعل ضعف قاعدون غلمانه
لانه مثل يقعدون وان لم يلزم منه تعدد الفاعل
لان الواو فيه حرف لا ضمير فاعل **قوله**

قوله والبدل وهو تابع مقصود بما نسب الى
المتبوع دونه سواء كان المبدل منه كالساقط لا
لذكره ولم يكن كبدل الغلط فان المبدل منه لا
يكون كالساقط لذكره لكونه غلطا واما غيره فالمبدل
منه كالساقط لذكر البدل ثم الفائدة فى ذكر البدل
بعد الساقط تفصيل بعد الاجمال وتكرير للحكم الا
يرى انك اذا قلت ضربت زيدا اخاك فقد فصلت
المضروب بانه اخ المخاطب فكانك قلت ضربت اخاك
فخرج بقولنا مقصود بما نسب الى المتبوع غير
المعطوف من التوابع وبقولنا دونه خرج
المعطوف لان متبوعه مقصود بالنسبة الا
سنادية او الايقاعية والمبدل تمهيد لذكره
وهو على اربعة اضرب بموجب الاستقراء بدل

والبدل على اربعة اضرب بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك وبدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وبدل الغلط نحو مررت برجل حمار

الاول من الكل وهو ما مسماه مسمى المبدل منه
نحو رايت زيدا اخاك فان مسمى الاخ مسمى
زيد بعينه والفرق بينه وبين عطف البيان
هو ان بدل الكل من الكل مقصود بالذات وورود
الاول كالبساط لذكره بخلاف عطف البيان فان
القصد الى المتبوع وورده لاجل ان يوضح اسم
المتبوع وان البدل لكونه في حكم تكرير العامل لا
يجوز في مثل الضارب الرجل زيد جر زيد على البدل
من الرجل لانه ح يكون في قوة الضارب زيد و
هو ممنوع ويجوز جره على ان يكون بيانا للرجل
وقد يفرق ايضا بانه اذا قيل مررت باخيك زيد
فان تعدد اخ المخاطب فزيد عطف بيان لان
المقام ح مقام الايضاح والثاني بدل البعض

البعض من الكل وهو بدل مسماه بعض مسمى المبدل
منه سواء كان عضوا منه نحو ضربت زيدا راسه او لم
يكن نحو رايت قومك اكثرهم او اقلهم او ثلثهم
او ناسا منهم او فردا او فردين منهم والثالث
بدل الاشتمال وهو الذي بينه وبين المبدل
منه ملابسة بغير الكلية والبعضية فبقيد
الملابسة يخرج بدل الغلط وبقيد غير الكلية
والبعضية بدل الكل والبعض نحو سلب زيد ثوبه
فان الثوب ليس كل زيد ولا بعضه لكن بينهما
مناسبة باللابسية والملبوسية ولما كان مدار
هذا البدل ملابسة بغير الكلية والبعضية فاينما
وجدت تلك الملابسة فذلك الموضع مظنة هذا
البدل وموضعه لكن بشرط ان يكون المبدل منه

متقاضيا لذكره ودالا عليه قبل ذكره اجمالا ويكون هو ابدا له
بحيث اذا لم يذكر بقي المخاطب منتظرا وذلك لاعتيادهم
على اسناد السلب الى زيد بان يسلب لباسه فاذا قيل
اعجبني زيد غلامه فالغلام بدل غلط اذ كان ذكر زيد
غلطا لان المبدل منه لا يتقاضى ذكره ولا يدل عليه اجمالا
قبل ذكره لانهم ما اعتادوا على اسناد الاعجاب الى زيد با
عجاب غلامه بخلاف اعجبني زيد علمه او دابه او حسنه
او طوله او سواده وبخلاف نظرت الى القمر فلكه لانهم
معتادون على اسناد الاعجاب الى زيد باعجاب علمه
وحسنه ودابه وطوله وسواده وعلى ايقاع النظر
على القمر بنظرهم الى فلكه فهو بدل الاشتمال لا بدل
الكل من البعض على ما وهم وكذا قوله تع انا زينا
السماء الدنيا بزينة الكواكب على قراءة التنوين

التنوين لجري العادة على اسناد تزيين الكواكب الى الدنيا
بحيث اذا قيل زينا السماء الدنيا بزينة ينتظر المخاطب الى
ذكر الكواكب فهو بدل الاشتمال من قسم ابدال الموصوف
من الصفة ثم انهم ذكروا في وجه تسمية هذا البدل ببدل
الاشتمال وجوها فبعضهم من قال لاشتمال المبدل
منه على البدل كاشتمال زيد على علمه ومنهم من قال لا
شتمال البدل على المبدل منه كاشتمال الثوب على زيد
ومنهم من قال لاشتمال الكلام على نسبة الحكم اليه
لانه اذا قيل اعجبني زيد حسنه كان هذا الكلام
مشتملا على نسبة الاعجاب الى الحسن والحق هو الاول
لكن اشتمال الدلالة لا اشتمال الظرف على المظروف كما
اشرنا اليه والرابع بدل الغلط وهو ان يقصد
اليه بعد ان غلط بغيره نحو مررت برجل حمار

الا اذا ان يقول بحمار فسبقه لسانه الى ان قال برجل
ثم تداركه فعمد الى المقصود فقال بحمار على معنى مامررت
برجل بل مررت بحمار فهو بدل من الغلط وغير صادر
عن روية وفطانة ولكونه بدل الغلط وغير
صادر عن روية وفطانة لا يقع في افصح الكلام
قوله وتبدل النكرة من المعرفة تعرض لابدال احد
المتقابلين عن الاخر لاشتراط ابدال النكرة عن المعرفة
بالاتصاف يعني انه لما اراد ان ينبه على اشتراط ابدال
النكرة من المعرفة تعرض له وتعرض ايضا لابدال المعرفة
عن النكرة لكونه عكسه واما ابدال المعرفة من المعرفة
وابدال النكرة من النكرة فلم يتعرض لهما لعدم اشتراطهما
بشئ مع انه يمكن ان يقال تعرض لابدال احد المتقابلين
عن الاخر دفعا لتوهم عدم الجواز واما ابدال المعرفة

من المعرفة وابدال النكرة من النكرة فلا ريب
في جوازهما لحصول التطابق بينهما تعريفا وتنكيرا فلا
حاجة الى ذكرهما دفعا لتوهم عدم الجواز بناء على عدم
التطابق ثم السر في اشتراط الاتصاف هو ان البدل
اصل والمبدل منه كالبساط لذكره فاذا كان نكرة كان
انقص دلالة من المبدل منه فيجبر نقصانه بالا
تصاف واذا تحقق هذا فاعلم ان اقسام البدل
اربعة والاقسام باعتبار التعريف والتنكير ايضا
اربعة فيحصل بضرب الاربعة في الاربعة ستة
عشر قسما اربعة لبدل الكل وهكذا وان الاقسام
باعتبار الاظهار والاضمار ايضا اربعة المظهر من
المظهر والمضمر من المضمر والمظهر من المضمر وبالعكس
فيحصل ايضا بحسب الضرب ستة عشر قسما اخرى خلا

ان ابدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب اذا كان البدل
بدل الكل غير جائز والمجموع اثنان وثلثون قسما
عليك باستخراجها قوله وعطف البيان الى اسم المسمى
اي ان تقدم احد الاسمين وتردفه اشهر الاسمين
يعني ان عطف البيان ارداف الاشهر غير الاشهر من
اسمي المسمى بالآخر نحو جاءني رجل اي زيد ورقي اي صعد
وهذا عند صاحب المفتاح من قبيل العطف بالحروف
او بغير آلة نحو جاءني ابو عبد الله زيد والمراد باسمي
المسمى ما يطلقان عليه سواء كانا علمين نحو ابو عبد الله زيد
او غير علمين نحو جاءني رجل اخوك او احدهما علما والآخر
غير علم نحو جاءني اخوك زيد او زيد اخوك وهاهنا بحث
لانه جعل عطف البيان عبارة عن ارداف الاشهر
فجعل الاشهر وهو ليس من التوابع بل احد

وهو ان يتبع المذكور باشهر اسميه نحو جاءني اخوك زيد او ابو عبد الله زيد

احد التوابع نفس الاشهر ولعل ذلك تسامح منه والـ
مراد هو الاشهر المتبع للمذكور ليكون كالترجمة له
ويوضح امر المذكور به ولو عكس لاختل غرض الترجمة
والايضاح لان الاشهر لا يترجم بغير الاشهر ولا
يوضح امره به هذا مختار المصنف والآخرون على
تجويز الامرين لان اجتماعهما لا يخلو عن ايضاح
البتة اما اذا كان اشهر من متبوعه فظاهر واما اذا
كان المتبوع اشهر منه فلانه اذا كان المكنى بابي عبد
الله خمسة والمسمى بزيد عشرة ومع ذلك لو قيل
جاء ابو عبد الله زيد يحصل البيان والايضاح لان
المسمى بزيد في هؤلاء الخمسة واحد واثنان مثلا
فاذا قيل جاء ابو عبد الله علم المخاطب ان الجائي
احد هؤلاء الخمسة او على التعيين ثم اذا اردفه

زيد علم الجاري بعينه لان المسمى بزيد فيهم واحد
فحصل البيان من الاجتماع وان كان المتبوع اشهر
من عطف البيان لان المتبوع مشترك فيه بين جمسه
وعطف البيان بين عشرة واذا وعيت ما تلونا عليك
فاعلم ان الغرض الاصلي منه ايضاح المتبوع وقد يساق
لمجرد المدح منه قوله تع جعل الله الكعبة البيت
الحرام فان البيت الحرام عطف بيان الكعبة سيق
لمجرد المدح لان الكعبة لا ابهام فيها ولمجرد الذم
ايضا كقولك جاء زيد قفة اذا علمه السامع قبل
ذكر قفة فان قفة نظرا الى الوضع السابق وهي الشجرة
اليابسة تفيد الذم للمتبوع قال صاحب الكشاف
في قوله تع الا بعدا لعاد قوم هود فائدة عطف
البيان فان كان البيان حاصلا بدونه هما ان

ان يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم امرا محققا
لا شبهة فيه بوجه من الوجوه قوله العطف بالحروف
اعلم ان لفظ العطف يطلق على الاتباع وعلى نفس التابع
المخصوص وارادة الاول لا تناسب المقام لانه
ليس من التوابع فالمراد به التابع الذي يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وقد يحقق تقدم
هذا التابع على متبوعه عند الضرورة كقوله الا يا نخلة
من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام والمراد
عليك السلام ورحمة الله قوله وحروف العطف
جواب عن سوال مقدر كانه قيل ما حروف العطف
وكم هي فقال وحروف العطف تذكر في باب الحروف
ان تعلقت مشية الله بذكرها يعني لا يطالب منا هنا
بيانها باشخاصها واحكامها وتعدادها اذ موضع

المبني وهو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل نحو كم واين وحيث وهؤلاء متن

ذلك البيان باب الحرف قوله لا بعامل الخ خرج به
المعرب لان سكونه بجازم وحركاته برافع وناصب
وجار فخلاف سكون المبني وحركاته اذ كل منهما بالوضع
نحو كم وفتحة اين وضمة حيث وكسرة امس فان كل ذلك
وضعي لا بسبب عامل واللازم تغيرها بتوارد العوامل
واللازم باطل لانه يقال كم رجلا عندك وكم رجلا ضربت
وبكم رجلا مررت وهو في الاول مبتدا وفي الثاني
مفعول به وفي الثالث مجرور بحرف الجر معه فلو اثر
فيه العامل لفظا لوجب ان يرفع في الاول وينصب
في الثاني ويجر في الثالث لفظا واللازم باطل لانه
ساكن فالملزوم مثله فسكونه وضعي وكذا الكلام
في فتحة اين وضمة حيث وكسرة امس قوله وسكونه
يسمى وقفا الخ اي خلاف سكون المعرب وحركاته فان

وحركته فتحا وضما وكسرا متن

فان سكونه يسمى جزما وحركاته رفعا ونصبا وجرا
فالوقف والضمة والفتحة والكسرة اسماء لمجرد السكون
والحركات بدون ملاحظة شيء آخر بخلاف الجزم
والرفع والنصب والجر فان الجزم اسم للسكون بملاحظة
الاعراب والرفع اسم للضم بملاحظة الفاعلية والنصب
اسم للفتحة بملاحظة المفعولية والجر اسم للكسرة
بملاحظة الاضافة فاذا قيل هذا الاسم مضموم فمعناه
هذا الاسم متحرك بحركة مخصوصة واذا قيل هذا
الاسم مرفوع فمعناه فيه ضمة دالة على الفاعلية من
شانها ان تزول بزوال الفاعلية قوله وسكونه مبتدا
وقوله يسمى بناء المفعول والقائم مقام فاعله مستكن
فيه راجع الى المبتدا وقفا مفعول ثان ليسمى والجملة
خبر المبتدا وقوله وحركته معطوف على المرفوع المتصل

المستكن في يسمى لوقوع الفصل بينه وبين هذا وقوله
فتحا منصوب معطوف على وقفا ولا يجوز ان يعطف
قوله وحركته على سكونه كما هو المتبادر الى الفهم في بادي
النظر لان هذا عطف على معمولي عاملين مختلفين لان
العامل في سكونه لكونه مبتدأ معنوي وفي وقفا لفظي
وهو يسمى فلزم نيابة الواو مناب عاملين مختلفين
وهي ممتنعة بالاجماع في مثل تلك العبارة الا عند الفراء
قوله وسبب بنائه مناسبة غير المتمكن اي سبب بناء الاسم
المبني لازما او عارضا مناسبة ذلك الاسم غير المتمكن
اي الحرف والماضي والامر بغير اللام مناسبة موجبة
للبناء قريبة او بعيدة لفظا او معنى او مجاورة وانما فسرنا
غير المتمكن بالحرف والماضي والامر بغير اللام لان غير
المتمكن اعم من هذه الثلثة يشمل الاسماء المبنية ايضا فهو

فهو من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص ولك ان
تاخذه مطلقا لان المناسبة بغير المتمكن تنتهي بالاخرة
الى احد هؤلاء الثلثة اما ابتداء او انتهاء وانما
احتاج البناء الى المناسبة لانه خلاف الاصل
فلا يصار اليه بدون صارف عن الاعراب هذا
كلام ظاهر لكن كان عليه ان يتعرض لبناء الاسم
لانتفاء التركيب وذلك لان الاسم يصير
معربا بوجود سبب الاعراب وهو التركيب
وانتفاء المانع عنه وهو المشابهة فكما يبنى بعد
وجود السبب لوجود المانع نحو قام هؤلاء
كذلك يبنى لانتفاء السبب مع انتفاء المانع نحو
زيد قبل التركيب فكان عليه ان يقول وسبب
بنائه مناسبة غير المتمكن او عدم كونه جزءا من

التركيب على سبيل منع الخلو دون الجمع قوله ومنه

المضمرات الخ اى بعض المبنى المضمرات قدم المضمرات

لكثرة اقسامها وابحاثها ولعراقتها فى البناء بخلاف

الموصولات والاشارات وان المثنيات فيهما

معربة او فى حكم المعرب وانما بنيت لانها لتمايز مرفوعها

ومنصوبها ومجرورها بالصيغ نحو انت واياك وبك

لا افتقار لها الى الاعراب اذا الافتقار اليه لتمايز

المذكورات وهى متمايزة بالصيغ مع ان لبعضها مناسبة

بالحروف من حيث الافتقار كضمير الغائب فانه

فى افتقاره الى تقدم المرجع يشبه الحرف ولبعضها

مناسبة به فى الصيغة ككاف ادعوك يشبه كاف

ذاك وهى اى المضمرات على ضربين متصل ومنفصل

لانه ان استغنى فى التلفظ عن الانضمام الى

شيء فهو منفصل والا فهو متصل والمتصل اما مرفوع

او منصوب او مجرور والمرفوع اما مستكن او بارز و

كل منهما اما متكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا

او معنى او حكما والمنصوب ايضا اما متكلم او مخاطب

او غائب ذكره بوجه ما وكذا المجرور ثم المنصوب

يتصل بالفعل نحو ضربنى وضربك وضربه وبان

نحو اننى وليتك ولعله وباسم الفاعل عند

الشيخ فى مثل الضاربه والضاربك والضاربنه

والضواربك والضواربى فان هذه المتصلات

عنده ضمائر منصوبة والمجرور يتصل بحرف الجر

نحو لى ولك وله وباسم المضاف نحو دارى

ودارك وداره واما المرفوع البارز فلا يتصل

الا بالفعل والواو فى هاتوا بر هاتكم حرف اتصل بيدل

يدل على كون المستتر جمعا نحو ضربا ويضربون واضربي واما
المستكن فيستكن في الفعل نحو زيد ضرب او يضرب ويا زيد
اضرب وفي الصفات ايضا نحو انا ضارب وانت حسن
وزيد افضل من عمرو وفي اسماء الافعال نحو يا زيد
صه ويا قوم رويد عمرا وفي الظروف ايضا نحو زيد
في الدار وامامك اي استقر فيها قوله وكذا المستكن
اي كالبارز في امر الاتصال المستكن في زيد ضرب اي
ضرب غير الاسلوب بقوله وكذلك خفاء في الاستتار
وفي اتصال المستكن بل الحس يشهد بان ضرب في زيد ضرب
ما اتصل به شيء بخلاف ضربا اذ الالف لكونه بارزا
اتصاله محسوس فالقول بالاستتار وباتصال المستكن
اصطلاح نحوي ولا مشاحة فيه ولا يذهب عليك
ان المستكن محذوف في الحقيقة لكن لا يجري عليه

عليه لفظ المحذوف بناء على قوة القرينة كما في الضمير في
اضربن فانه محذوف يدل عليه القرينة القوية فكما انهم
يجعلون الفاعل هنا كالمذكور بناء على قوة القرينة ويحكمون
بامتناع حذف الفاعل مطلقا مع انه محذوف هنا في الواقع
كذلك يجعلون المحذوف في زيد ضرب كالمذكور بناء على
قوة القرينة ويعبرون عنه بلفظ المنوي ولفظ
المستتر والمضمر تخصيصا له عن سائر المحذوفات ان
قلت لم لا يجوز ان يكون الفاعل في زيد ضرب محذوفا
كسائر المحذوفات ولا يكون منويا او كالمذكور بالفعل
او لم لا يجوز ان يعتبر المتقدم فاعلا لا مبتدأ قلت
امتناع هند ضرب والزيدان ضرب يقطع عرق هذين
الاحتمالين وذلك لانه لو كان في هند ضربت محذوفا
لا منويا لوجب ان يقال هند ضرب واللازم باطل

لامتناع هند ضرب ووجوب هند ضربت وكذا لو

كان المقدم فاعلا لوجب الزيدان ضرب ولامتنع

الزيدان ضربا لامتناع تعدد الفاعل واللازم باطل

لوجوب الزيدان ضربا وامتناع الزيدان ضرب فهو

منوي له مقدم ولا محذوف فكسائر المحذوفات

ولو منعت الاحتمالين بناء على قاعدة امتناع تقدم

الفاعل وامتناع حذف الفاعل لزمك تقدم الدور

لان قاعدة الامتناعين ماخوذة من امتناع الاحتمالين

فلو اخذ امتناع الاحتمالين من قاعدة الامتناعين لزم

الدور فامتناع الاحتمالين بناء على ما ذكر والفاعل

في زيد ضرب مستكن جوازا وفي افعل ونفعل مستكن وجوبا

لا يقال افعل زيد ونفعل الزيدون وانا ونحن في افعل

انا ونفعل نحن تاكيد الفاعل وكذا في تفعل وجوبا

با اذا كان مخاطبا وجوازا اذا كانت غائبة لا يقال انت

تفعل زيد وانت في تفعل انت تاكيد لا فاعل وتقول

هند تفعل وتنوي في تفعل هي واخرى تفعل هند

تسنده الى المظهر او ما تفعل الا هي فتسنده الى المنفصل

كما تقول مرة زيد ضرب فتنوي ضميرا في ضرب واخرى

ضرب زيد او ما ضرب الا هو فتسنده الى الظاهر او الى

المنفصل ايضا والمعنى بلزوم الاستكنان ان لا يجوز

تركه الى الظاهر والمنفصل وبعدمه لزومه ان يجوز

تركه اليهما قوله ومنفصل الخ اعلم ان المنفصل اما

مرفوع او منصوب اذ لا مساغ للمنفصل في المجرور لان

المتصل لكونه اخصر اصل والعدول عنه الى المنفصل

لاسباب يتعذر معها الاتصال مثل التقدم نحو

اياك ضربت والفصل نحو ما ضربت الا اياك ومنه

حذف العامل نحو اياك والشر ومثل الضمير مرفوعا

والعامل معنوى نحو هو زيد او صفة جارية

على غير من هى له نحو هند زيد ضاربته هى او حرف

نحو ما هو قائما ولا وجود لواحد من الاسباب المذكورة

فى المجرور فلا منفصل له فليتأمل والمرفوع المنفصل نحو هو

هما هم هى هما هن انت انتما انتم انتِ انتما انتن انا نحن

لا يشتبه عليك ان الضمير فى انت الى انتن هو ان وحده

واللواحق حروف لبيان احوال الخطاب من الافراد

وغيره كذا قيل مع انه لا مانع عن اعتبار مجموعه ضميرا

فالقياس على ذلك فاسد لان الاشارة هنا الى غير

المخاطب بخلاف انت فان الضمير فيه عبارة عن

المخاطب والمنفصل اياه اياهما اياهم اياها اياهما

اياهن اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياى ايانا

ايانا قيل الضمير هنا ايضا ايا فى الكل واللواحق حروف لبيان

احوال المرجوع اليه وفيه مذاهب اخر لا يسع ذكرها

المقام لكن يبقى هنا بحث لا بد من الاشارة اليه

ليطلع عليه المتعلم قبل الخوض فى المطولات من

كتب الفن لانه نافع جدا والاطلاع عليه سهل

وهو ان المعانى التى وضع الفاظ الضمير بازائها

تسعون والالفاظ ستون اما الاول فحاصل

من ضرب خمسة هى المرفوع المتصل والمنفصل و

المنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل فى ثمانية

عشر حاصلة من ضرب تسعة هى المتكلم الثلثة اى المفرد

والمثنى والمجموع والمخاطب الثلثة كذلك والغائب

الثلثة فى اثنين هما المذكر والمؤنث وهى من ضرب التسعة

فى الاثنين يحصل ثمانية عشر ومن ضرب الخمسة

فى ثمانية عشر تسعون معنى لكن ضرب الخمسة فى ثمانية
عشر يستلزم ان يكون كل من الخمسة ثمانية عشر فيصير
المجموع تسعين واما الثانى فحاصل من ضرب تلك
الخمسة فى اثنى عشر لكون كلا من ثمانية عشر مع خمس
مرات لا يزيد الفاظها على اثنى عشر لانه يسقط اربعة
من المتكلم فى الكل وحد من التثنية فى الغيبة و
آخر منها فى الخطاب فى الكل فالمجموع ستة والباقى
اثنى عشر فيصير الالفاظ اثنى عشر خمس مرات فيصير
ستين قوله ومنه اسماء الاشارة الخ وهى اسماء وضعت
لمحسوس مشاهد او كونه مشاهدا خارج عن غرض
الوضع اعلم ان ذا للمفرد المذكر وذان للمثنى المذكر
حال الرفع وذين حالى النصب والجر واما قوله
تعالى ان هذان لساحران فان ان فيه بمعنى نعم

نعم او على لغة من المعرب المثنى بالحركات تقديرا او يلزم
الالف فى الاحوال الثلث وقال الجوهرى لغة من يحذف
علامة التثنية بعد قلبها الفا هذا ومن حذف الالف
هذا قال هذان فى الرفع وهذين فى النصب والجر
ومن حذف العلامة قال هذان فى الرفع وغيره و
القياس قلب الف هذا فى الحالات واخواتها هذوان وهذوين
وان تا وتى وته وذى وذه وهى وحده للمفردة المؤنث
وتان للمثنى المؤنث حال الرفع وتين فى النصب و
الجر واولاء بالمد والقصر لجمع المذكر والمؤنث
والفارق هو القرينة قوله ويلحق باوائلها
حرف التنبيه الخ وذلك لتنبيه المخاطب ولخلو
ذهنه عن الشواغل وايقاظه عن الغفلة
ليصغى الى الكلام يلقيه هو اليه وهل هذا الا كش

مثنى المخاطب قبل القاء الكلام وكذا يتصل با واخرها
كاف الخطاب ليتبين به المعنى بالخطاب من المفرد
ومقابليه ومن المذكر والمؤنث وقد جمع بينهما
نحو هذاك اعلم ان الفاظ الاشارة خمسة والقياس
ان تكون ستة لكن سقط واحد باشتراك الجمعين
وكذا الفاظ الخطاب خمسة والقياس ان تكون ستة
لكن سقط واحد باشتراك التثنيتين فضرب الخمسة
فى الخمسة تحصل خمسة وعشرون لان كلا من الخمسة
يصير خمسة نحو ذاك ذاكما ذاكم ذاك ذاكما ذاكن تاك
تاكما تاكم تاك تاكما تاكن ذانك ذانكما ذانكم ذانك ذانكما
ذانكن تانك تانكما تانكم تانك تانكما تانكن اولئك
اولئكما اولئكم اولئك اولئكما اولئكن فاذا قيل
ذاك بفتح الكاف تكون الاشارة والخطاب

والخطاب كلاهما للمفرد مذكر لكن المشار اليه غير المخاطب
واذا قيل ذاكِ بكسر الكاف فيكون الخطاب للمؤنث
والاشارة بحاله فاذا قيل تاكَ بفتح الكاف انعكس
فاذا قيل تاكِ بكسر الكاف تكون الاشارة والخطاب
كلاهما للمفردة مؤنثة واذا قيل ذانكَ بفتح الكاف تكون
الاشارة الى المثنى المذكر والخطاب للمفرد المذكر
واذا قيل ذانكِ بكسر الكاف يكون الخطاب للمفردة
المؤنث والاشارة بحاله وعلى هذا اذا احويت ما
ذكر فاعلم ان ذا يشار به الى المفرد المذكر القريب حقيقة
او حكما وذاك يشار به الى المتوسط وذلك يشار
به الى البعيد حقيقة او حكما وكذا تا وتاك وتلك
وكذا ذان وتان وذانك وتانك بتخفيف النون
وذانّك وتانّك بالتشديد فان التشديد بمنزلة اللام

نحو الذي والتي واللاتي وما ومن متن

في ذلك وكذا اولاء واولئك واولالك قوله ومنه
الموصولات الخ يقال للمفرد المذكر الذي وللمفردة
المؤنثة التي وتشدد الياء وقد تحذف الياء اكتفاء بالكسرة
ويقال اللذِ بكسر الذال وقد يسكن الذال بعد حذف الياء
ويقال اللذْ بسكون الذال وفي التثنية حال الرفع اللذان
واللتان واللذين واللتين حال النصب والجر وقد
يحذف النون كقوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا
الملوك وفككا الاغلالا وفي جمع المذكر الذين في الـ
احوال الثلث وقد يحذف النون كقوله تع وخضتم
كالذي خاضوا وفي جمع المؤنث اللاتي بسكون الياء بعد
التاء المكسورة واللات بحذف الياء بدلالة الكسرة
واللائي بسكون الياء الساكنة بعد الهمزة واللاء
بحذف الياء بدلالة الكسرة واللاي بسكون الياء وكسرها

وكسرها واللواتي كانه جمع اللاتي جمع التي ويقال في المفرد
ومقابليه من المذكر والمؤنث من ذوي العلم جاءني من
ابوه عالم في الكل بارجاع ضمير المفرد المذكر نظرا الى اللفظ
من لانه مفرد مذكر ويجوز ابوها ابوهما ابوهم ابوهن
نظرا الى المعنى اذ قال الله تع ومنهم من يستمعون اليك
واما ما فهي كمن بعينه الا انها تختص بغير ذوي العلم
واما قوله تع والسماء وما بناها اي والذي بناها فبالنظر
الى كنهه تع محتجب عن الاوهام وهم يستعملونه فيما لا يدرك
كنهه ايضا واما ما في قوله تع فانكحوا ما طاب لكم من
النساء وان كانت عبارة عن النساء وهي من ذوات العلم
لكن لما دخلت تحت تصرف الازواج وملكها الازواج
ملك متعة وكانت ناقصات العقول مع ان عقد النكاح
متعلق في الحقيقة بالبضع وهو ليس من ذوات العلم

عبّر عنها بلفظ هو آلة للتعبير عن غير ذوي العلم
وقيل ما طاب بكم اذا تلخص هذا فنقول ان جميع
الموصولات مبنية لافتقارها الى الصلة افتقار
الحرف الى متعلقه سوى ايّ للمذكر وايّة للمؤنث فانهما
معربان لمانع عن البناء طارٍ قامت فيهما العلة التي
اوجبت الحكم في الاخوات لكن الحكم كما يرتفع بانتفاء
العلة يرتفع بثبوت مانع مع ثبوت العلة وذلك
المانع هو اضافتهما الى ما هو بعضه وجزؤه والا
ضافة لتنزل المضاف اليه منزلة تنوين التمكن
تمنع البناء مع ان اعراب نظيريهما من حيث المعنى
وهما بعض وجزء واعراب نقيضيهما وهما كل وجميع
يقتضي اعرابهما ايضا الا اذا حذف صدر صلتهما
فانهما حينئذ يختار بناؤهما لتأكد الافتقار لافتقارهما

همائج الى نفس الصلة والى الصدر المحذوف فبنيا
ح على الضم مع وجود الاضافة كقوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايّهم اشد على الرحمن عتيا بالضم اي مع
كونه مفعولا لننزعن اي هو اشد منهم عتيا وقرئ
ايّهم بالنصب نظرا الى وجود الاضافة وان كان الا
فتقار متأكدا قوله الموصول ما لا بد له الخ عرّف
الموصول بعد تعداده والمناسب ان يعرفه اولا ثم يعدد
اقسامه لكنه لكثرة اقسامه كانه تحرك نفس السامع
في طلب معرفتها فقسّمه ثم عرفه وقال الموصول ما
لا بد له من جملة الخ اي اسم مبهم لا فراق له لابهامه
من جملة خبرية معلومة النسبة للسامع تقع صلة له
ليتضح بها امره ويزول عنه بواسطتها ابهامه نحو
جاءني الذي ابوه منطلق فانه لو قيل جاءني الذي واقتصر

عليه لم يعلم منه عين الجائي ولا جنسه فاذا انضم اليه ابوه
منطلق يفهم السامع بواسطة معلومية تلك الجملة
الشخص الجائي وعينه منك يعرف السامع الشخص الذي
ابوه منطلق ويعرف ثبوت الانطلاق لابيه ايضا لكن
لا يعرف مجيئه فاذا قلت جاءني الذي ابوه منطلق فقد
اخبرت عن مجيء من يعرفه السامع بعينه ويعرف
انطلاق ابيه ثم انهم يذكرون الصلة بتمامها وقد
يحذفون شطرها اما بناء على القرينة نحو انا ابا الذي قال لك
شيئا اي هو قائل وقد يطرحونها راسا تنبيها على فخامتها
وعظم شانها وعلى انها بلغت في الفخامة مبلغا تقاصرت
العبارة عن كنهها ويقولون بعد اللتيا والتي اي بعد
الخطة التي من فظاعة شانها كيت وكيت ولا بد لتلك
الصلة من ضمير يربطها بالموصول وحذف كثيرا اذا

اذا كان مفعولا كقوله تع ويبسط الرزق لمن يشاء
اي لمن يشاؤه وقليل اذا كان مبتدأ نحو ما انا بالذي
قائل لك شيئا اي هو قائل لك شيئا او مجرورا كقوله عسى
الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي كانوا عليه
ويمتنع حذفه اذا كان فاعلا لامتناع حذف الفاعل ثم
انهم اختلفوا في تعريفها فقال بعضهم ذلك في انضمام
الصلة لا دلالة الابهام كما ان زيدا مع كونه علما معرفة
لاشتراك فيه بتعدد الاوضاع يفتقر الى صفة تزيد الا
بهام عنه وقال بعضهم كتبي يسري من الصلة اليه
سريانه من المضاف اليه الى المضاف لكن لما لم ينفك
عن الصلة لم يضف ولم يدخل اللام عليه لعل هذا
اقرب الى الحق لان المعرفة لا بد وان يشير الى
معلوم السامع حالة الاطلاق ولا اشارة في ذات

الموصول الى معلومية فلا لما اعتبروا الموصول مع صلته شيئا

واحدا ولما اعربوهما باعراب واحد لم يجعلوا الصلة كا

الصفة الجارية على المعرفة لازالة الابهام وفيه

بحث لجواز التفاوت في الابهام والقيود ولو ان البيتي

في جا لي شيئ طويل كالموصول بعينه فانه لا يفهم منه

عند الاطلاق معنى الجائي ولا جنس مع انه لا يعتبر

مع قيده شيئا واحدا ولا يعرب معه باعراب واحد

قوله ومنه اسماء الافعال اي اسماء سادة مسد

مصادر هي سادة مسد افعال الماضي والمضارع والامر

ساهلة فان قد رناه به لا نا صبه بمعنى سكوتك بالنصب

على معنى اسكت سكوتك لانه لو كان بمعنى اسكت

وهو ادوالة لزم ان يكون فعلا ومستلزم فعلية احد

المترادفين فعلية الاخر قالوا وغير المنون من هذا

هذا الباب علم حقيقة المصدر السادّ مسدّ الفعل مثلا

قول القائل صه علم حقيقة السكوت والا فلا وجه لتعريفه

والمنون اسم جنس بمعنى سكوتا ما على معنى افعل سكوتا

ما اي زمانا ما والا فلا وجه لتنكيره ثم ان هذه الاسماء

اما بمعنى الامر او الماضي اما متعد او غير متعد والمتعدي

اما مفرد نحو رويد زيدا بمعنى امهله او مركب والمركب

اما اوله ظرف نحو دونك زيدا بمعنى خذه او حرف

نحو عليك زيدا بمعنى الزمه او لك هذا واليه ذاك

وهذا الثالث اما ان حذف بالتركيب منه شيئ او لا فحذف

كهلم شهداءكم بمعنى احضروهم فانه مركب اما من هاء

التنبيه ولم او من هل وام فالمحذوف على الاول

الفها وعلى الثاني همزة ام والثاني حيهل الثريد بمعنى

ايته فانه مركب من حي وهل ولم يحذف بالتركيب

وغير المتعدى اما مفرد او مركب والثانى نحو ايك
بمعنى تنح ولم يذكره المص لقلة وقوعه والاول اما ان
يشتق منه الفعل او لا فالاول نحو صه بمعنى اسكت كذا قيل وفيه
نظر لانه يقال صهصهت به بمعنى قلت له صه والذى
بمعنى الماضى اما ان يجوز فى آخره غير الفتح نحو
هيهات زيد بمعنى بعد حيث يجوز فى تائه الحركات
الثلث مع التنوين وبدونها او لا يجوز نحو شتان
ما بينهما اى افترق حالاهما حيث لا يجوز فى نونه
غير الفتح والذى بمعنى المضارع قسم واحد مفرد
لا غير نحو اف بالحركات الثلث مع التنوين بمعنى
اتضجر وبدون التنوين بمعنى الماضى فالمجموع
احدعشر غير ان المص لم يذكر الا امثلة عشرة منها
وترك مثال المركب اللازم مما هو بمعنى الامر

وقد اشرنا اليه فى السابق ولا يظن ان هذا ضبط بالنقل
الى جزئيات هذا الباب فانها لا تكاد تنضبط بل هو
ضبط للانواع والاقسام بالنظر الى الجزئيات المذكورة
فى المتن ثم ان كلا من المذكورات يستوى فيه المفرد
ومقابلاه والمذكر والمؤنث يقال يا زيد يا زيدان
يا زيدون يا هند يا هندان يا هندات رويدا
وعليه فقس وبعضهم يقول هلم هلما هلموا هلمى
هلما هلممن ويأتى باللواحق الداخلة على احوال المتكن
والوجه فى الاستواء انها سادة مسد المصادر و
المصدر لا يثنى ولا يجمع مع ان البعض مركب
والمركب لا يقبل التصرف وان رويدا مصدر فى الاصل
من الارواد يقال ارود ارواداً بمعنى امهل امهالا
فرخم ثم صغر وسمى به الفعل والمصدر لا يثنى

ولا يجمع قالوا ان شتان لكونه للافتراق الحالي الذي
لا يتصور صدوره من واحد لا بد وان يكون فاعله
شيئين فصاعدا نحو شتان زيد وعمرو ولا يجوز شتان
زيد وشتان ما بينهما لم يجوزه اكثرهم لعدم التعدد
في الفاعل لفظا ولم يستبعده بعضهم عن القياس
لان ما الموصولة تقع على الواحد والمثنى والمجموع
فهي هنا وان كانت واحدة بحسب اللفظ الا ان المعنى
على التثنية اذ المعنى افترق حالاهما والمص قدس سره
لكونه ممن يجوزه مثل منه وقال شتان ما بينهما الظاهر
لمذهبه ورد على الاكثرين بالمثال الذي وعى سمعك ما
تلونا عليك فاعلم ان المص قدس سره لم يتعرض للا
صوات في هذه الرسالة مع انها من اقسام المبني بالاتفاق
والوجه في ذلك انها على قسمين قسم يصوت به للبهائم

للبهائم كقوله نخ لاناخة البعير وقسم يحكى به عن
الصوت كقولهم عند حكاية صوت الغراب
غاق والقسم الاول من هذا الباب لا نخ يقتضي
انخ والفرق بينه وبين صه ان البعير لا يعلم وضع
اللفظ ولا يلاحظ خصوص التركيب بل يفعل الا
ناخة عند سماع هذا الصوت الخاص بطريق جرى
عادة الله تع على خلق الاناخة عند سماع هذا
اللفظ بخلاف فيا زيد صه فان زيد لكونه عالما
بوضع اللفظ وخصوص التركيب يفهم منه
المعنى ولولا علمه بالوضع وخصوص التركيب
لكان هذا اللفظ بالنسبة اليه بمنزلة ديز فاذا اراد
ان يمتثل الامر سكت والا فلا فالتعرض لهذا الباب
تعرض للاصوات في الجملة لكن ينبغي عليه ان يمثل

من الاصوات ايضا كما في المفصل وانما بنيت اسماء
الافعال لتضمنها معنى الامر او معنى لام الامر و
معنى الماضي والذي بمعنى المضارع محمول عليهما
او على احدهما قوله ومنه بعض الظروف
اي قيد بالبعض لان البعض الاخر منها معرب
كاليوم ومن المبني اذ واذا ومتى وايان وقبل
وبعد اما اذ فهي للزمان الماضي وتقع بعدها
الجملتان نحو قمت اذ زيد قائم واذ زيد يقوم واذ
يقوم زيد اذ قام زيد فهي فيه للوقت المجرد
واستقبحوا اذ زيد قام لانه ان قصد الى الفعلية
فالواجب اذ قام زيد وان قصد الى الاسمية والى
بالماضي للدلالة على قيام فيما مضى فتلك الدلالة
لكونها مستفادة من لفظ اذ تستغنى فيها عن لفظ

لفظ الماضي واما اذا فهي للاستقبال لا اذا تضمنت معنى
حرف المجازاة فهي ح لا تدخل الا على الجملة الفعلية عند
المصنف كحرف المجازاة والمرفوع في مثل قولهم اذا الشمس كورت
عنده فاعل لفعل مقدر يفسره المذكور وقد تكون
بمعنى الوقت المجرد عن المجازات متضمنا اليه معنى
المفاجات نحو خرجت فاذا السبع واقف او غير
منضم نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو وما ينضم اليه معنى
المفاجات تدخل على الجملة الاسمية وما لا ينضم
اليه ينبغي ان تدخل على كلتا الجملتين ووجه بنائها
مجاورتهما الجملة لانهما تضافان الى الجملة ابدا
مع ان وضع اذ لو وضع ان واذا اذا تضمنت معنى ان
الشرطية واما متى فهي تستعمل تارة للاستفهام

نحو متى القتال اى آغدًا او بعد غدٍ والى ما لا يكاد
يضبط واضرب للمجازات نحو متى تأتنى اكرمك اى
ان تأتنى نهارًا اكرمك وان تأتنى ليلًا اكرمك والى ما
لا يكاد ينتهى فبنيت استفهامية لتضمنها معنى
همزة الاستفهام وشرطية لتضمنها معنى حرف الشرط
واما أيّان فهى للاستفهام فى مقام الاستبعاد نحو
أيّان يوم الدين اى أفى هذه السنة او السنة الآتية
الى ما لا ينتهى والمقصود استبعاد ذلك اليوم
وانكار وقوعه فى الاستقبال فبنيت لتضمنها معنى
همزة الاستفهام واما قبل وبعد فهما من
اسماء الجهات الست ولتلك الاسماء احوال
ثلث هى فى احديها مبنية على الضم وهى ان يقطع
عنهن ما يضفن اليه ويجرى ذكره فى السابق

السابق وينوى معنى ذلك المحذوف فى المضاف
اى يؤدى معنى المضاف والمضاف اليه بلفظ
المضاف كقولهم بعد التيمن بالتسمية والتحميد
وبعد التصلية على الرسول فى الخطب اما بعدُ
بالضم فيحذفون المضاف اليه وهو التيمن
بالتسمية والتحميد والتصلية على الرسول بقرينة
جرى ذكره فى السابق وينوون معنى المضاف اليه
فى المضاف ويعبرون عن مجموع المعنيين بلفظ
المضاف فيتضمن المضاف معنى الاضافة وهى معنى
من معانى الحروف الجارة فيبنى على الضم لتضمن مع
ان المضاف اليه لكونه منويا يفتقر المضاف اليه
افتقار الحرف الى متعلقه اما البناء على الحركة
فلعروض البناء واما على الضم فلجبر المحذوف

باقوى الحركات وفى الاخرين وهما ان تضاف
نحو جئتك قبل زيد وان تحذف ما يضاف اليه
ويجعل نسيا منسيا اى يكون مرادا فى نفسه ولا
ينوى معناه فى المضاف وجعلهم نسيا منسيا على
معنى ان يكون مرادا فى نفسه باطل قطعا لان كلا من
اسماء الجهات الست امر اضافى لا يتصور بدون
المضاف اليه مثلا قبلية مجيئ المتكلم فى جئتك قبل زيد لا يتصور
الا بالنسبة الى مجيئ زيد معربة منصوبة او مجرورة اما الا
عراب فلعدم التضمن والافتقار لصراحة ذكر المضاف اليه
فى احدى الصورتين وكونه نسيا منسيا بالنظر الى المضاف
فى الصورة الاخرى واما النصب والجر وعدم جواز الرفع
[illegible] الى التبع قال فساغ لى الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الفرات اى قبله ساغ الشراب لكن

لكن هذا المحذوف لما كان مرادا فى نفسه غير منوى
فى لفظ المضاف وغير متضمن معناه المضاف اعرب
لفظ المضاف كذا قيل وظنى ان القصد فى مثله
الى السابق من الدهر والمعنى كنت فى سابق من الدهر
اكاد اغص بالماء الفرات العذب اسهل الدخول
فالقبلية بمعنى السابق من الدهر هنا وان
استلزمت السابقية على ساغ الشراب لكن ليس
القصد الى السابقية على مساغ الشراب واذا لم يكن
لمساغ الشراب مدخل فى القصد فهو منسى
على الاطلاق بالنظر الى المضاف والى القصد جميعا
مع ان ذلك الفرق يقتضى جواز الاعراب و
البناء فى كل موضع الحذف اذ لك ان تنوى معنى
المضاف اليه فى قبلية وان تنويه فيه وتعتبره

المضاف

مؤداً في نفسه فتعريبه وليس كذلك لان كلا منهما
متعين في موضعه فليتأمل في هذا المقام فانه
لا يطلع عليه الا واحد بعد واحد من فرسان
هذا الميدان قوله ومنه المركبات الخ وهي
كل لفظ مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة احترز
به عن المركبات النسبية نحو زيد قائم وحيوان ناطق
وغلام زيد فان اجزائها معربة لانتفاء علة
البناء او لوجود مانع عنه والمركب الذي لا نسبة
بين جزئيه ان تضمن ثانيه معنى الحرف بني نظراه
اما الثاني فللتضمن واما الاول فلتنزله منزلة
صدر الثاني نحو خمسة عشر اذ الاصل خمسة وعشرة
لما كثر حذف الواو لان ثبوت الواو ينافي
التركيب والانضمام ولما حذف تضمن معناه

معناه الثاني وتنزل الاول لعدم الالتصاق بالثاني منزلة
صدره فبني الثاني بالتضمن والاول بالتنزل على الفتح
اما الحركة فلعروض البناء واما الفتح فللخفة ان قلت
الواو بينهما فما الدليل على ان المتضمن هو الثاني دون
الاول قلت لان تصرفه في الثاني دون الاول لانه
يدخل الثاني في حكم الاول ولا يفيد في الاول شيئا و
قولهم اتيتك صباح مساء وهو جاري بيت بيت
ووقعوا في حيص بيص كخمسة عشر في تضمن الثاني
معنى الحروف وتنزل الاول منزلة الصدر من
الثاني وفي بناء كل من الجزئين على الفتح سوى ان
هؤلاء تركيبات امتزاجية وذاك تعدادي فان
المقدر في بيت بيت حرف جر والتقدير
اتيتك كل صباح ومساء وهو جاري من بيت الى

بيت وقعوا في حيص بيص اي فتنة شديدة نموج
باهلها متقدمين مرة ومتاخرين اخرى من حاص
بمعنى تقدم وباص بمعنى تاخر لما ركبت هولاء حذف
الحرف المتوسط وتضمن معناه الثاني وتنزل الاول
منزلة صدره فبني الجزآن على الفتح وصباح مساء
ظرف للفعل المتقدم على تقدير المضاف كما اشرنا اليه
وبيت بيت حال موكدة بمعنى ملاصقا لاولة الجملة
المتقدمة عليه قبل ذكره التزاما ثم اعراب بناء الجزئين
على الفتح ثابت في الاعداد المركبة سواء اريد بها العدد
نحو خمسة عشر او واحد من العدد نحو خامس عشر الا
في اثني عشر فان الصدر فيه معرب لتنزل الثاني
منزلة النون المنزلة منزلة التنوين ولهذا لا
يضاف ولا يقال اثني عشرك بل يقال الجامي اثنا عشر

عشر بالالف ورايت اثني عشر وكذا في الجر بالياء ان
قلت ان المقسم هو الاسم المبني والمركبات ليست
باسماء لانها ليست بكلمة فكيف يقول ومنه المركبات
قلت تساهل في العبارة فذكر المركبات واراد اجزائها
والمقصود ومنه اجزاء المركبات مع انهم كما يطلقون
لفظ المركب على المجموع من حيث هو مجموع ٥
يطلقونه على الجزء ايضا ويضمنونه معنى الانضمام
ويعدونه بالى تعدية الانضمام بها فيقولون زيد مركب
الى ضرب اي منضم اليه فيحتمل ان يكون مراد المصنف با
المركب هنا هو الثاني والمعنى ومنه الاسماء المنضم
المنضمة بعضها الى بعض اي الاسماء المتضامة قوله
قوله ومنه الكنايات الخ اراد بها الفاظا
مبهمة يعبر بها المتكلم عن معلوم عنده فان الا

خبار ومجهول في ان الاخبار معلوم قبله فالاخبار على
سبيل الابهام في الاول لغرض يتعلق به وفي الثاني
الضرورة تطرق الجهل الى الاخبار فعلى هذا لا يكون
كم الاستفهامية من الكنايات لانها لا يعبر بها بل
يستفهم بها لكنهم يذكرونها في بحث الكنايات تمنا
سنن كم الخبرية ولم يذكر كم الخبرية وقصر المثال
على الاستفهامية لكون الخبرية من هذا الباب
بلا شبهة ذكرت او لم تذكر بخلاف الاستفهامية
فانها ليست من هذا الباب على الحقيقة بناء على التفسير
المذكور فان ذكر فيه يكون منه على سبيل التبع والالحاق
والا فلا وانما بنيت الاستفهامية لتضمنها معنى
حرف الاستفهام لان معنى كم مالك اعشرون
ام ثلثون ام ما الى ثنتين وكذا الخبرية لاتحادها

بالاستفهامية صيغة او لكونها نقيضة رب لكونها
للتكثير كما انها للتقليل واما كذا فلانه مركب من كاف
التشبيه وذا وكل منهما قبل التركيب مبني فابقي حكمهما
بعد التركيب وان انخلع عنهما معناهما وحدث
معنى الكناية بعد التركيب واما كيت وكيت وفي
معناها ذيت وذيت فلانها كناية عن الجملة الخبرية
المعلومة عند المتكلم مثلا يقول المتكلم في مقام قتل
زيد عمرا كان من الامر كيت وكيت اي يخبر عن
القصة المعلومة على وجه الابهام لغرض يتعلق
به من الخوف او غيره والجملة مبنية فبنيت هذه
لوقوعها موقعها ان قلت ما وجه التكرار
والعطف قلت كونها كناية عن الجملة اذ الجملة
لا بد فيها من تعداد الاجزاء ومن وجود الا

ربات بينهما بالاسناد فالتزم فيها التعدد
الة الربط التي هي الواو قالوا وجوز الحركات الثلث
في نونها الكسر لانه الاصل في تحريك الساكن كانها
بنيت على السكون ثم عدلت الى الكسرة لالتقاء
الساكنين والفتح للخفة والضم لجبر المحذوف بأ
قوى الحركات لان الاصل كيت وذيت بتشديد
الياء كسيد فخففا **قوله المثنى الخ** اراد به
ان المثنى اسم لحق آخره اي آخر مفرده الف حال الرفع
وياء مفتوح ما قبلها حال النصب والجر لمعنى
التثنية اي ليدل الالف حال الرفع والياء حال
النصب والجر على معنى التثنية الذي هو ضم شيء
الى آخر مع المثلية في اللفظ والمجانسة في المعنى فلا
يثنى المترادفان لانتفاء المثلية في اللفظ ولا

ولا المشترك باعتبار معنييه لانتفاء المجانسة في
المعنى فلا يقال القرءان يراد به الطهر والحيض
بل الواجب ان يراد طهران او حيضان
واما القمران فعلى التغليب واما الزيدان فلان
لحوق التثنية بالعلم يستلزم جنسيته ولا اشتراك
بعد الجنسية اذ لو اريد بلفظ زيد شخص ما
من الاشخاص المسماة بهذا الاسم لكان تناول
لفظ زيد بجميع الاشخاص المسماة بهذا الاسم
على سبيل البدل بوضع واحد والمشترك لا بد فيه
من تعدد الوضع فاذا قيل جاءني الزيدان فالمعنى
جاءني المسميان من المسمين بهذا الاسم فلا
نقض لتحقق المثلية في اللفظ والمجانسة في المعنى
واما لحوق النون فليكون عوضا عن الحركة و

التنوين القائمين في المفرد ولم يدخل له في الدلالة
على معنى التثنية ولكن المصنف الى هذا المعنى اخر لحوق
النون عن قوله لمعنى التثنية وعلله بالعوضية
هذا على مذهب من يجعل الاعراب عبارة عن الا
ختلاف ومن جعله نفس الحركات والحروف
جعل النون عوضا عن التنوين فقط والا يلزم
ان يكون النون اعرابا لكن يرد على هذا الا
خير ان لا يجامع اللام وليس كذلك لانه يقال جاء
الرجلان اللهم الا ان يقال انه مع كونه عوضا
عن التنوين له دخل في الدلالة على معنى التثنية
فيراعى عند دخول اللام هذه الحيثية دون
تلك الحيثية قوله وتسقط النون عند الا
ضافة الخ لكونها بدلا مما يسقط عندها ى

والالف ايضا اذا لاقاها ساكن لالتقاء الساكنين
وقولهم التقت حلقتا البطان بالالف شاذ بتهاون
بتحقيق التقاء الساكنين على فصاحة الجادة ان قيل
فلتسقط باللام لكونه بدلا مما يسقط باللام قلنا هي
بدل من الحركة ايضا والحركة لا تسقط باللام اي ينظر
الى هذه الحيثية عند دخول اللام لا الى تلك الحيثية
فان قيل فلينظر الى هذه الحيثية في الاضافة ايضا ولا
تسقط بها قلنا تنزل المضاف والمضاف اليه منزلة لفظ
واحد يمنع النظر الى هذه الحيثية لانها اذا اعتبرت
عوضا عن الحركة ولم ينظر الى كونها عوضا عن التنوين
يلزم بثبوتها التخلل بين لفظين كلفظ واحد على
ثبوتها مع اللام فانها بالنظر الى كونها بدلا عن
الحركة لا يلزم بثبوتها محذور اصلا قوله وما

مقصورة ان كان ثلاثيا يرد الى اصله نحو عصوان ورحيان ومن

في آخره الف الخ يريد ان الاسم الذي آخره الف مفردة
اي الف ليس بعدها همزة ان كان ثلاثيا يجرد اي يرد الى
اصله من الواو والياء عند التثنية اذا عرف له اصل
منهما لان الاثبات يستلزم التقاء الساكنين و
الحذف خلاف الاصل ويؤدي الى التبس مثل الدعا في مثلا
لو قيل عصان ثم اضيف وقيل عصام لم يعلم انه مفرد او مثنى
واذا اضطر الى القلب فالرد الى الاصل اولى وان جهل
الاصل عن الواو والياء فان جازت الامالة تقلب ياء
نحو متيان في تثنية متى ان سمي به وان لم يجز تقلب واوا
نحو لدوان في تثنية لدى ان سمي به فقوله وليس مما
يجاوز الثلاثي اي ليس من المقصور الذي يجاوز
الثلاثي بان يكون رباعيا او خماسيا او سداسيا
الا قلب الفه ياء عند التثنية سواء كان ذلك الالف

ك الياء نحو ملهيان وحبليان وحباريان ومصطفيان ومن

الالف منقلبة عن الواو كالف اعشى ومصطفى اصلهما اعشو
ومصطفو او عن الياء لغير الالحاق كالف مرمى اصله مرمي
او للالحاق بجعفر كالف ارطى فانه منقلب عن الياء الملحق
بها للالحاق بجعفر او غير منقلبة بل كان للتانيث كالف
حبلى او للتوسيع كالف حبارى فان هذه الالف ليست منقلبة
عن لام الفعل لانها زائدة وليست ايضا للالحاق لعدم فعالل
وكالف قبعثرى لانه ليس لنا اصل سداسي حتى تلحقه به
بزيادة الالف وليست للتانيث ايضا لانه منصرف وقال الفراء
يقال حبارى وحباراة وقبعثرى وقبعثراة فهي للتوسع
فقط وانما فعلوا ذلك لان الاثبات يستلزم التقاء الساكنين
والحذف خلاف الاصل واحتج الى التبس سيما حالة الاضافة
وقلبها واوا ايضا عف النقل ثقل الواو وثقل المقصور
المتجاوز عن الثلاثي في قلت تقلب ياء يقال اعشيان

فى تثنية اعشى وهو الذى لا يبصر فى الليل ويبصر فى النهار
اصله اعشو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا ومصطفيان فى تثنية
فى تثنية مصطفى اصله مصطفو قلبت الواو ياء ثم الياء الفا
مصطفى اسم مفعول من الافتعال والطاء منقلبة
عن التاء وحبليان فى تثنية حبلى وهى الحامل الف للتانيث و
حباريان فى تثنية حبارى الف للتوسيع وهى اسم البط قوله
وان كان اخر الممدود الف التانيث الخ لما بحث عن تثنية
المقصور شرع ان يتكلم فى تثنية الممدود فقال وان كان
آخر الممدود الف التانيث اى الهمزة المنقلبة عن الف التا
نيث كهمزة حمراء فانها فى الاصل الف علامة للتانيث والالف
الى زائدة للتوسع قلبت همزة لالتقاء الساكنين ولم يجعلوها
اصلا لان كون الالف علامة للتانيث مقطوع فى باب
حبلى بخلاف الهمزة فانا لم نجدها علامة لم فى غير باب

فى غير باب حمراء فاذا ترددنا فى انها منقلبة عن الف التانيث
ام هى للتانيث بالاصالة فالحمل على ما هو المتفق عليه اولى
لان الباب لا يثبت بالاحتمال قلت حمراوان اى قلبت
همزة التانيث عند التثنية واوا وقلت حمراوان فرقا بينها
وبين الهمزة الاصلية والمنقلبة عن الاصلية ولم
يعكس لان التصرف بالزائد اولى ولان اثباتها بحالها
يستلزم توسط العلامة والحذف اختلالها وكلاهما خلاف
الاصل وقلبها ياء ترك المناسبة بخلاف قلبها واوا
فان الهمزة اقوى حروف الحلق والواو اقوى حروف
العلة وتقبل اليائين فى النصب والجر قال وتقول فى
كساء الخ يعنى انه ان كان آخر الممدود همزة اصلية كهمزة
قراء بمعنى عابد مفرد كوضاء وحسن ويجوز ان يكون جمع قارئ
لصحة تثنية الجمع بارادة الجماعتين كقوله بين

او لم يتقلب من اول التقلب تمت

ربما حتى مالك ونهشل او منقلبة عن اصلية كهمزة كساء

اصله كساو قلبت الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة او زائدة

للالحاق كهمزة حرباء فانها زائدة للالحاق بجملاق وهو باطن

الجفن والحرباء دويبة يدور مع الشمس تشت عند الشمس

لونه الاصل ولا داعي للعدول عنه يقال كساوان وحرباوان الممدود

وجوزوا القلب في الاخيرين ايضا تشبيها بهمزة التانيث

في العروض وعدم الاصالة وقالوا كساءان وحرباءان

قوله المجموع على ضربين مصحح وهو ما لحقت آخره

ولاخ اقول وجه الانحصار هو ان بناء الواحد ان كان

محفوظا في الجمع فمصحح والا فمكسر والمصحح اما مذكر او

مؤنث والمذكر ما لحق آخره اي مفرده واو مضموم ما

قبلها حال الرفع وياء مكسور ما قبلها حال النصب و

الجر للدلالة على معنى الجمع الذي هو ضم فردين فصا

عدا الى فرد مع المثلية في اللفظ والمجانسة في المعنى فلا

يجمع الالفاظ المترادفة لانتفاء المثلية في اللفظ و

لا المشترك باعتبار المعاني فلا يقال ضاربون والمراد

الداق والماشي والمبين لانتفاء المجانسة في المعنى بل

يجب ان يراد جماعة الداق او الماشي او المبين ولحقت

ايضا نون مفتوحة لتكون عوضا عن الحركة والتنوين

في المفرد اي المقصود الاصلي من لحوقهم ذلك و

ان جاز ان يكون لها مدخل في الدلالة على معنى الجمع و

لكون المقصود الاصلي من لحوقه ذلك اخر لحوق

النون عنه قوله لمعنى الجمع ثم ان هذا الجمع يختص

بمن يعلم في اسمائه وصفاته لانه اشرف الجموع

باعتبار التذكير وسلامة بناء الواحد ويعلم اشرف

من غيره فوجب المناسبة ان يختص الاشرف بالا

شرف فنقول لما جمع هذا الجمع ان كان اسما غير دال
على ذات مبهمة باعتبار معنى معين فشرط صحة هذا
الجمع منه امور ثلثة العلمية والعاقلية والتذكير
فلا يقال رجلون لانتفاء العلمية ولا اعوجون في
جمع اعوج علم فرس لاعوج معين لانتفاء العاقلية ولا هندون
لانتفاء التذكير وابون وبنون وارضون وسنون
وقلون وثبون خارجة عن القانون لا يبطل بها قاعدة
الاشتراط وان كان صفة دالة على ذات مبهمة باعتبار
معنى معين فشرط صحة هذا الجمع منه امران العاقلية و
التذكير واما العلمية فتضاد الوصفية لتنافي
مقتضيهما لان علمية ضارب يقتضي اختصاصها
الاطلاقه على المسمى به وكونه صفة يقتضي صحة اطلاقه
على كل من قام به الضرب واحد المتنافيين لا يكون

يكون شرطا لحكم الآخر فلا يقال افراس كميتون لانتفاء العا
لمية ولا صوادحون لانتفاء التذكير واما قوله تعالى اني رايت
احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فلان
الكواكب لما اتصفها بالسجود الذي من صفات العقلاء
نزلت منزلتهم فاخذت حكمهم وجمعت هذا الجمع
قوله او الف وتاء في المؤنث الخ اي المصحح من المؤنث
جمع لحق آخر مفرده الف وتاء بمعنى الجمع اضمر هذا القيد
ولم يذكره صريحا بقرينة ذكره في السابق والا ورد على طرد
التعريف مثل عرقاة بزيادة الالف والتاء مفردا يقال
استاصل الله عرقاتهم بفتح التاء بمعنى قطع اصلهم و
عرقتهم واما قولهم استاصل الله عرقاتهم بكسر التاء
فهي فيه جمع كلمات الا انهم الآن يتكلف ويقال المراد
بالتاء في التعريف تاء لا ينقلب هاء في الوقف فلا يبطل

الطرد مثل عرقاة مفردا لف تاءه تنقلب هاء في الوقف ويقال
عرقاه بالهاء ايضا فعرقات جمعها يقال فيه عند الوقف عرقات
بالتاء الساكنة وتكون تلك التاء مضمومة في الرفع ومكسورة
في النصب والجر اي يحمل نصبه على جره ليكون الفرع وهو جمع
المؤنث السالم على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم
في حمل النصب على الجر فاوجبت بقوله وتكون مكسورة
في الجر والنصب بتقديم الجر تامل قوله ومكسر وهو
ما يتكسر فيه بناء الواحد الخ لما فرغ عن بيان المصحح
بقسميه اراد ان يبين المكسر فقال وهو ما يتكسر فيه
بناء الواحد اي جمع يتغير فيه صيغة الواحد تحقيقا
كرجال من ذوي العلم وافراس من غيرهم تغيير فعل
بفتح الفاء وضم العين في الاول للاول وفعال بكسر الفاء
وفتح العين وفعل بفتحتين في الثاني الى افعال ا ف

او تقديرا واعتبارا كهجان وفلك في جمع هجان وفلك
يقال ناقة هجان اي بيضاء ونوق هجان اي بيض وفلك
مشحون اي مملوء وفلك مشحونات فكسرة هجان المفرد والف
غير عارضتين ككسرة جار والف حمار وهما في هجان يعتبر انهما عارضتين
ككسرة رجال والف كانه جمع هجين وكذا ضم الفاء وسكون
العين في فلك المفرد غير عارضتين كضم قفل وسكونه
وفي فلك الجمع يعتبر انه عارضتين كضم اسد و
سكونه جمع اسد كانه قيل جمع فلك بفتحتين قوله
ويعم ذوي العلم وغيرهم الخ لما فرغ عن بيان ما
هيئة اراد ان يبين حكمه فقال ويعم ذوي العلم
وغيرهم كرجال وافراس وذلك لان اختصاص
الجمع بالواو والنون بمن يعلم لشرف السلامة
وشرف التذكير ولا وجود فيه للشرف الاول

قطعا واشرف قد يكون فيه وقد لا يكون فلا وجه
لاختصاصه بمن يعلم بل ينبغي ان يعمه وغيره قوله
والمذكر والمؤنث من المصحح الخ اى يحمل نصبهما على جرهما
فان قيل هذا لا طائل تحته لان التسوية بينهما في
الجمع بالواو والنون قد علمت في اول الرسالة وفي
الجمع بالالف والتاء قبل هذا البحث قلنا يمكن ان
يقال قصده فيما سبق الى مجرد التسوية بين النصب
والجر بدون ان يشير الى ان نصبهما محمول على
جرهما والى ان الحمل من اى جانب من جانب النصب
ام من جانب الجر واما هنا فغرضه ان يشير الى ان
نصبهما محمول على جرهما وان الحمل من جانب
النصب دون الجر والذي يدل عليه قوله هنا بين
لفظي الجر والنصب بتقديم ذكر الجر وقوله

قوله هناك ومكسورة في النصب والجر بتقديم النصب
وكذا يمكن ان يقال قصده هنا الى ضبط التسوية
في الموضعين لان التسوية في المذكر قد علمت في الصدر
وفي جمع المؤنث قبل هذا البحث وان يقال قصده هنا
ليس الى بيان التسوية لانها قد علمت في السابق بل
الى التمثيل فقال والمذكر والمؤنث من المصحح يستوي فيهما
الخ ليكون هذا تمهيدا مقدمة للتمثيل من امثلة الاستواء
اذ لم يمثل المصنف للاستواء في جمع المؤنث في السابق اصلا
ومثل له في جمع المذكر السالم في الصدر في بحث الاعراب
والتمثيل هنا بدون تقديم هذا القول لا يروج عند
من له ادنى ذوق وادراك واما تاخير التمثيل عن
بيان المكسر فلذلك يتباعد المتقابلان قوله والجمع
المصحح مذكره ومؤنثه للقلة الخ بعد ما قسم مطلق

الجمع الى المصحح والمكسر ايضا ان يقسم قسمة ثانية الى جمع القلة
والكثرة فقال والجمع المصحح مذكره ومؤنثه للقلة اي يطلق
على العشرة وعلى ما دونها الى ثلثة بلا قرينة العدد يقال
جاء الزيدون وجاءت الزينبات بدون ذكر العدد اذا
كان المراد ثلثة فصاعدا الى عشرة ولم يرد عندي ثلثة
مسلمين لان المسلمين ذكر بيان العدد لان العدد
ذكر لبيانه اولان المراد نفي الوجوب لا نفي الجواز و
يطلق على ما فوق العشرة بقرينة العدد يقال جاء
الزيدون العشرون او الاحد عشر وكذا ما كان من المكسر
على أفعُل كأفلُس وأفعال كأفراس وأفعِلة كأرغفة وفِعْلة
كغِلْمة جمع قلة يطلق على العشرة الى ثلثة بلا قرينة وعلى ما
فوقها مع قرينة يقال افلس للثلثة فصاعدا الى عشرة
بلا قرينة وافلس احد عشر او عشرون وما عدا ذلك جمع

جمع كثرة اي الجمع الذي غاير المصحح والاوزان الاربعة
من المكسر من قبيل اطلاق لفظ ذلك على اثنين
كما في قوله تع عوان بين ذلك اي بين الفارض و
البكر وفي قول الشاعر وكلا ذلك وجه وقبل اي كلا
الخير والشر جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة
~~رجال عشرة او ثلثة قال بعض المحققين~~ بلا قرينة
لمناسبة الكثرة وعلى ما دونها مع قرينة يقال عندي
رجالا اذا كان المراد ما فوق العشرة وعندي رجال
عشرة وثلثة قال بعض المحققين الفرق بينهما باعتبار
ذكر القرينة وباعتبار الاخلاء عنها انما هو في
ما فوق العشرة واما فيها وفيما دونها فلا فرق
اذ الخلو عنها فيها وفيه في كل منهما جائز مستدلا
بانه لو قال على دراهم بلا قرينة لزمه الثلثة باقراره

جمع كثرة بلا قرينة قوله وما جمع بالالف
والتاء من فعلة الخ اقول لكان عليه ان يذكر هذا قبل
تقسيم الجمع الى القلة والكثرة لانه حكم يتعلق بالتقسيم
الاول لانه من عوارض جمع المؤنث السالم واما تاخيره
عن المكسر فلانه يتحرك ساكنه بصير كانه فاخره
عنه رمزا الى هذا المعنى والاسم الذي جمع بالالف
والتاء من فعلة بفتح الفاء وسكون العين صحيح
العين اى غير معتلة العين ولا مضاعفها فالاسم
اى ما لا يدل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين سواء
كان اسم عين كتمرة او اسم معنى كضربة فانه عبارة عن
اسم مقابل للفعل والحرف والاسم في قوله فالاسم
منه مقابل للصفة فلا يلزم انقسام الشئ الى نفسه
منه اى مما جمع بالالف والتاء متحرك العين اى يتحرك

عينه بالفتح وجوبا اما التحرك فللفرق بين
الاسم والصفة ولم يعكس لثقل الصفة وخفة الاسم
واما الفتح فللخفة واما قوله فستريح النفس من
زفراتها بسكون الفاء في جمع زفرة كضربة فشاذ تقبله
بعد ذلك بيان ما الورد قوله صحيحة العين اشارة الى ان
معتل الفاء كوعدة ومعتل اللام كرمية وغزوة كصحيح الفاء
واللام في هذا الحكم بلا فرق يقال وعدات ورميات بفتح
الدال والياء قال تالله يا ظبيات القاع قلن لنا بفتح الباء
بعد ان ما يجمع بالالف والتاء من فعلة وفعلة بكسر الفاء
وضمها مع سكون العين وصحتها فالاسم منه يتحرك عينه
بالفتح نحو كسرات وغرفات في جمع كسرة وغرفة ويجوز كسرات
بالكسرتين وغرفات بالضمتين للاتباع وبعضهم يجوز
الاسكان ايضا لثقل الضمة والكسرة والمصنف قدس سره

خصص بالذكر ما يتعين فتحه ولم يذكر حكم هذين البا
بين لعدم تعين الفتح فيهما قوله والصفة مبقات
العين الخ اراد بالصفة ما يدل على ذات مبهمة باعتبا
معنى معين كضخمة بمعنى شيء له الضخامة وهي اي
الصفة تبقى عينها على السكون اذا جمعت بالالف والتاء
لان البقاء اصل ولا داعي للعدول عنه سواء كانت صحيحة
العين او لم تكن وسواء كانت مفتوحة الفاء كضخمة
او مكسورها كصفرة او مضمومها كحلوة يقال نساء ضخما
ت وبيوت صفرات اي خاليات من الخيرات
ونساء حلوات بالسكون في الكل قوله واما معتلها فعلى
السكون اراد بمعتل العين ما يشمل المضاعف ايضا
كشدة الا ان الخليق ان يخل منه ايضا او اراد به ما يكون
عينه حرف علة ولم يذكر المضاعف لان حاله يعلم منه لاشتراك

لاشتراك

لاشتراك علة البقاء بينهما مع قصد الاختصار اما البقاء فلا
نه لو قيل بيضات وجوزات وشددات ولم تقلب
لم تعلم لتغلها مع انهدام القاعدة وقيل باضات وجازات با
لقلب والاجراء على القانون لزم زيادة التغير فيجب
ان يبقى كل منهما على سكونه ويقال بيضات وجوزات
وشدات بالسكون هربا عن المحذور وتميم تحرك معتل
العين وتقول بيضات وجوزات بالتحرك بناء على عروضها
قال قائلهم اخو بيضات رائح متأوب قوله وفواعل
يجمع عليه فاعل الخ اي فاعل الاسم يجمع على فواعل
بدون شرط شيء نحو كواهل في جمع كاهل وهو ما بين
الكتفين وفاعل الصفة يجمع ايضا على فواعل بشرط ان
يكون بمعنى فاعلة نحو حوايض وطوالق في جمع
حائض وطالق وهما بمعنى حائضة وطالقة لاختصا

الحيض والطلاق بالمراة وما اخذ الاشتراط تتبع كلامهم
قالوا اذا قصدوا حدوث هذين الوصفين في الموصوف
بهما يقولون حائضة الآن وطالقة الآن او غدا كما يقولون
حاضت هند وتحيض هند ويجمعون بالالف والتاء و
يقولون حائضات وطالقات واذا قصدوا استمرارهما
في الموصوف بهما يقولون هند حائض باخلائه عن التاء
التي هي علامة الحدوث والتجدد ويجمعون على حوائض
ولا يجمعونه بالالف والتاء لخلو المفرد عن التاء و
يحصل الفرق بين الجمعين بحسب الاعتبارين قال
النحاة الكوفية انما قالوا حائض وطالق بدون التاء
لعدم الاحتياج اليها اذ هي للفرق بين المذكر والمؤنث
في الوصف المشترك والحيض والطلاق مما يختص بالمؤنث
ويبطل قولهم قولهم جمل ضامر وناقة ضامر ورجل

ورجل عاشق وامراة عاشق بدون التاء مع كون الضمير
والعشق وصفا مشتركا وقال سيبويه قولهم حائض
وطالق بدون التاء على اعتبار الموصوف شخصا او انسانا
اي شخص حائض او انسان حائض وهو ايضا ضعيف
بانهم لا يقولون للمراة ضارب باعتبار الموصوف
شخصا او انسانا وبانهم لا يقولون حايض بمعنى شخص
حائض او انسان حائض فالوجه ما ذهب اليه الخليل من ان
نحو حائض وضامر بدون التاء من قبيل الفاعل بمعنى
ذي كذا وليس باسم فاعل وليس بجار على الفعل والمعنى
ذات حيض وذات ضمور كما يقال امراة تامر بمعنى
ذات تمر واما حائضة فهي اسم فاعل وجار على الفعل
بمعنى ذات ثبت لها الحيض فلذا دخلها التاء وقولهم فا
علة اسما وصفة الخ اي يجمع فاعلة ايضا على فواعل

اسماً او صفة بدون شرط شيء نحو كواثب في جمع كاثبة وهي ما
يقع عليه مقدم السرج من الفرس من الاسم وضوارب
جمع ضاربة من الصفة قوله وقد شذ نحو فوارس الخ
هذا متعلق بقوله او صفة اذا كان بمعنى فاعلة والمعنى
وقد خرج عن القانون المستنبط من تتبع كلامهم
نحو فوارس في جمع فارس فانه فاعل الصفة وليس
بمعنى فاعلة وقد جمع على فواعل مع انتفاء الشرط
واراد بنحو فوارس نواكس في جمع ناكس في قوله
واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس
الابصار تعظيما واكراما ليزيد وهوالك في مثلهم
هالك في الهوالك والذي يمكن في توجيه هؤلاء وهو
ان يقال ان الفارس وكذا الراكب والصاحب لعلم
جريه على الموصوف ولا يقال رجل فارس وامرأة

وامرأة تنزل منزلة الاسم فجمع جمعه واما نواكس
في الشعر فبعد انكسار الوزن وان هوالك مخصوص
بالمثل ولهم حكم لا يكون لغيره قوله ويجمع الجمع نحو
اكالب الخ جمع اكلب جمع كلب واساور جمع اسورة جمع
سوار واناعيم جمع انعام جمع نعم وهو ما يرعى من
الحيوان اعلم ان اقل ما يطلق عليه جمع الجمع تسعة لو
جوب اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد [illegible]
واقل الجمع ثلثة والثلثة ثلث مرات تسعة فاقل ما
يطلق عليه جمع الجمع تسعة وان جمع القلة يجمع كثيرا
لانه لكونه للقلة بمنزلة الواحد وجمع الكثرة يجمع قليلا
نحو حشاشين في حشان جمع حش الا بالالف والتاء فانه
كثير يكاد يعد قياسا ولرمزه الى ما ذكرنا مثل لجمع الجمع
من المكسر من القلة لان كلا من اكلب واسورة وانعام

جمع قلة وبجمع الجمع بالالف والتاء من الكثرة الوجيز كلو من
من رجال وجمالات جمع كثرة قوله المعرفة ما دل على شيء
بعينه الخ اي عند الاطلاق سواء كان له وضع بازاء شيء
معين كالعلم او لم يكن كسائر المعارف فان انا وان دل على
شيء بعينه عند الاطلاق لكن لا وضع له بازاء شيء
معين بل هو موضوع لمتكلم وحده اياً كان اللهم الا ان
يستقبل ما قال البعض من انه بملاحظة المفهوم الكلي موضوع
بازاء معينات غير متناهية بوضع واحد قوله العلم
والمضمر الخ قدم العلم لكونه معرفة بالنسبة الى الوضع
والاستعمال جميعا بخلاف سائر المعارف فانها وان
كانت معرفة بحسب الاستعمال لكنها نكرة بحسب الوضع
لان انا موضوع لمتكلم وحده اياً كان اللهم الا ان يقال
انه موضوع بملاحظة المفهوم الكلي لمعينات غير

متناهية بوضع واحد ومن قدم المضمر نظر الى ان لا
شركة فيه بوجه من الوجوه فهو اعرف الاقسام بالنظر
الى بعض اقسامه وانما الخلاف في ظهور امر الوصف
ثم المضمر لانه اعرف البواقي لان الموصول والاشارة
لا يتضحان الا بانضمام الصلة والصفة والمعرف باللام
تعريفه بحسب العهد قوله وهو شيئان اسماء الا
شارة والموصولات قدم اسماء الاشارة لكونها اعرف
من الموصولات لان المشار اليه بها محسوس مشاهد
ولذا قد ينفك عن الصفة بخلاف الموصول فانه لعراقته
في الابهام لا ينفك عن الصلة واللتيا والتي في قولهم
بعد اللتيا والتي من اسماء الداهية او معمول
على حذف الصلة تنبيها على فخامتها اي بعد المخطة التي من
فظاعة شأنها كيت وكيت يعني بلغت في الفخامة مبلغا

تقاصرت العبارة عنه والمحذوف المقدر كالمذكور قوله
والمعرف باللام سواء كان المراد به تعريف الفرد نحو
اساء رجل فضربت الرجل او تعريف الحقيقة من حيث
هي هي كقولهم اهلك الناس الدينار والدرهم اي
هذا الجنس هذان الجنسان من بين الاجناس او تعريفها
في ضمن فرد ما نحو ادخل السوق اي فردا من افراد
الحقيقة المعلومة او في ضمن جميع الافراد كقوله
تع ان الانسان لفي خسر اي كل فرد من افراد الحقيقة
المعلومة قوله والمضاف الى احدها الخ اراد با
لحقيقة المعنوية قيد بذلك لان الاضافة الى المذكورات
لفظا لكونها في قوة الانفصال لا تفيد تعريفا للمضاف
قوله والنكرة ما شاع في امته اي اسم انتشر في افراده
عند الاطلاق على سبيل البدل فان الجاري في جاء

في جاء الرجل فرد واحد بلا شبهة لكن النكرة تستوعب جميع
الاحاد على سبيل البدل قوله الا المذكر الحقيقي مع دخول
العدم في مدلوله نظرا الى تجرده عن الزيادة مع ان
بحثهم عن الالفاظ ودخول العدم في المدلول
قوله ما ليس فيه تاء التانيث اي لا لفظا ولا تقديرا
فان التاء لاصالتها في هذا الباب تكون ملفوظة و
مقدرة قوله وحمراء اعلم ان في مثل حمراء ثلثة مذاهب
اصحها رواية ودراية هو ان علامة التانيث هي
الهمزة المنقلبة عن الالف والالف للتوسع للبناء و
قيل بالعكس وقيل كلا الالف والهمزة علامة قوله
حقيقي كتانيث المراة الخ اراد بالحقيقي تانيث ما با
زائه ذكر من الحيوان سواء لفظت علامته او قد
رت وبغير الحقيقي ما تعلق بمجرد الوضع والاصطلاح

سواء لفظت علامته كالظلمة والبشرى او لم تلفظ كالاذن والعين
فالاولى عليه كان يقل في القسمين معا علامة متنعين بلفوظة
ايضا كهند والاذن قوله والحقيقي اقوى الخ وذلك
لانه بحسب المعنى والحقيقة ولاجل انه اقوى امتنع
جاء هند بترك التاء لعدم المطابقة بل وجب جاءت
هند بالتاء ليحصل المطابقة لان اصالة التانيث و
قوته تقتضيها ولاجل ان غير الحقيقي اضعف لانه ليس
الا لمجرد الوضع والاصطلاح جاز طلع الشمس حال
السعة بدون المطابقة وان كان المختار طلعت
الشمس اشعارا بالتانيث قوله فان فصل اى فان
وقع الفصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي وغير
الحقيقي فالمستتر في فصل ضمير مصدره وهو متحول
المعنى وقع كقوله ولقد تقطع بينكم على قراءة

النصب اى ولقد وقع التقطع بينكم والقلم يستقيم لانه
لا يقال الغريب ضرب جاز جاء اليوم هند بدون المطا
بقة لعروض الضعف بالفاعل بامر الفصل لان
الفاعل ان يلى فعله فيصير بوقوع الفصل الفعل
كانه ليس بفاعل فلا يجب المطابقة مع قوة
التانيث وان كان المختار جاءت اليوم هند لان
قوة التانيث تقتضى المطابقة وان ضعف امر
الفاعلية بالفصل اللهم الا ان يقع اللبس بترك
التاء فيجب المطابقة مع وجود الفصل كزيد
اذا جعل علما للمرأة فلا يقال جاء اليوم زيد بل يجب
جاءت اليوم زيد لئلا يظن انه علم مذكر وانما
حسن طلع اليوم الشمس بترك التاء بسبب الفصل
لعروض الضعف بالفاعل بامر الفصل مع ضعف

التانيث وعليه حمل قوله تع فمن جاءه موعظة وقوله تعا

ولو كان بهم خصاصة بدون التاء قوله هذا اذا اسند

الفعل اى جواز ترك التاء فى الفعل المسند الى المؤنث

الحقيقى المؤنث كان بشرط ان يسند الفعل الى ظاهر المؤنث

اما اذا اسند الى ضمير المؤنث الحقيقى المؤنث كان تعين الحاق

العلامة بالفعل اما فى ضمير الحقيقى فظاهر واما فى ضمير

غير الحقيقى فلدفع التوهم وان ضعف امر التانيث لانه فى الخ

لو قيل الشمس طلع كان لمتوهم ان يتوهم ان الاسناد

الى الظاهر الآتى كما يقال الشمس طلع قرنها الا الى الضمير

بخلاف ما اذا قيل الشمس طلعت بالتاء فان التاء تحسم

مادة هذا التوهم ويدل على ان الاسناد الى ضمير الشمس

لا الى الظاهر الآتى لانه لا يقال الشمس طلعت قرنها

وقوله ولا ارض ابقل ابقالها شاذ قبله ولا مكان

مكان والمكان مذكر قوله والتاء تقدر الخ اى يعنى ان التاء

المعهودة التى هو علامة التانيث تقدر فى بعض الا

سماء المؤنثة وذلك لكثرة تصرفها لاصالتها فى هذا

الباب نحو ارض ونعل بدليل اريضة ونعيلة يعنى لو

لم تكن مقدرة فى المكبر لما ظهرت فى المصغر اعلم ان

تانيث ما ليس فيه علامة لفظا يظهر بالتصغير كاريضة

وبتانيث المسند نحو طلعت الشمس وعين جارية و

النخل باسقات وبتانيث المسند اليه كقوله تع وقل

هذه سبيلى وبتانيث المضمر كقوله تع والارض فرشناها

وبتانيث الاشارة نحو اسلك هذه السبيل

واما التالى على تقدير التاء بدون واسطة شيء فانما

هو التصغير فقط بخلاف البواقى فانها تدل على

تانيث الاسم والتانيث يستلزم تقدير التاء لان

المؤنث لابد له من علامة وليست بملفوظة فهي
مقدرة وان المقدر تاء دون غيره فلان الظاهر بالتصغير
يرد الى التاء وذلك في الثلاثي نحو بييضة دون الرباعي لانه
يقال عقيربة لطوله بل يظهر التاء فيه لدلائل اخر
نحو لدينة القرب وعرب لا دعة قلتها او وريّة في
تصغير وراء وقديمة في تصغير قدام واردات
على الشذوذ قوله ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث
الخ وجه ارتباط هذا البحث بما سبق هو ان الاستواء
يستلزم تقدير التاء عند جري الصفة على الموصوف
المؤنث ولهذا قال فعيل بمعنى مفعول لانه ان كان
بمعنى فاعل مع ان الاستواء انما هو فيه لانه عند المصنف
لا يكون الا بمعنى فاعل فلا حاجة الى التقييد مع انه يوهم
جريان الامرين فيه ولا جريان لهما فيه عنده فان

فان اورد عليه بمنزلة ان الله شكور بانه مشكور لا شاكر
فالجواب ان الشكر اذا اسند الى الله فهو بمعنى القبول
والمعنى ان الله قابل التوبة من تاب اليه فهو بمعنى الفاعل
وعلى بعير حلوب وقتوب بانه محلوب ومقتوب لا
حالب وقاتب يجاب بانهما بمعنى المحلب والمقتب اذا
تحقق هذا فقوله كان عليه ان يقول اذا ذكر الموصوف
يقال مررت بقتيل فلان وقتيلة اللهم الا ان يقال ترك
هذا القيد لظهوره ولكونه مشتركا بينهما وذكر ما هو
خاص بالفعيل لخصوصيته قوله وتانيث الجموع غير
حقيقي الخ اراد بالجموع غير جمع المذكر السالم فانه محفوظ
من العموم لانه لا يتمالك على شرف التذكير والعاقلية
والعاقلية لا يعتبر مؤنثا ولا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت لئلا يشوبه نقص التانيث

والمعنى وتانيث جمع الجموع غير حقيقي لانه باعتبار
لفظ الجماعة وهي ليست مما بازائه ذكر من الحيوان
سواء كان الواحد مذكرا حقيقيا كرجال او غير حقيقي
كايام او مؤنثا حقيقيا كنساء او غير حقيقي كعيون
تانيث كل منها باعتبار لفظ الجماعة ولا عبرة
ولاجل انه غير حقيقي قيل فعل الرجال ومضى الايام
وجاء المسلمات بتذكير الفعل وتكثير الامثلة اشارة
الى استواء الجموع في الحكم بلا تصريح بما علم من قوله وتانيث
الجموع بلفظ الجمع قوله وتقول في الضمير الرجال فعلوا
الخ يعني ان الواجب اذا اسند الفعل الى ضمير جمع
واحده مذكر عاقل الاتيان بالواو اذا ابرز نحو الرجال
فعلوا لان الواو لذكور العقلاء وان يقال فعلت اذا
استكن لان فعلت للمفرد المؤنث ولفظ الجماعة

الجماعة كذلك والمعنى الجماعة المعهودة فعلت
وان الواجب اذا اسند الى ضمير جمع ليس واحده مذكرا
عاقلا سواء كان واحده مؤنثا عاقلا كمسلمات او غير عاقل
كعيون وثمرات ولم يذكره المصنف قصدا الى الاختصار
او مذكرا غير عاقل كايام هو الاتيان بالنون كان يقال
المسلمات جئن والايام مضين والعيون جرين اذا
ابرز ولا يجوز الاتيان بالواو لاختصاصه بذكور العقلاء
والواو في اكلوني البراغيث حرف وان يقال فعلت اذا
استكن نظرا الى لفظ الجماعة روي عن ابي عثمان الما
زني ان العرب تقول الجذوع انكسرت والاجذاع
انكسرن كما تقول لخمس عشرة ليلة خلت ولخمس ليال خلون
يعني ان العرب اذا اسندت الفعل الى ضمير جمع الكثرة
اسندته الى المستكن قطعا وتقول الجذوع انكسرت واذا

اسندت الى ضمير جمع القلة اسندت الى النون اذا لم يكن
من ذكور العقلاء وتقول الاجذاع انكسرن جعلا لجمع الكثرة
على عدد الكثرة وجمع القلة على عدد القلة قال العلامة
ما ذاك بضربة لاذنم اى بنوع لاذنم يعنى يجرى فى كل منهما
كلا الامرين الاتيان بالنون والاستكنان ويجوز نحو
ليال خلون وخلت قوله مما بينه وبين واحده التاء
الخ من الاسماء التى اذا اطلقت واريد بها الجنس لا يدخلها
التاء كان يقال عندى نخل اى جنس نخل قلت افراده او كثرت
واذا اطلقت واريد بها الواحد يدخلها التاء نحو عندك
نخلة اى فرد من افراد الجنس فالواهذا كثير فى مصنوعات
الله تعالى قليل فى مصنوع البشر نحو سفين وسفينة وسمواء
وسماءة وجباء وجباءة وقعت عن الواضع على خلاف
القانون لان ما بلا تاء يراد به الجنس والعاكى عن

عن التاء يراد به الواحد ومقتضى القانون عكس ذلك
قوله يذكر ويؤنث اى ما لا تاء فيه واريد به الجنس
يذكر نظرا الى لفظه لانه مفرد اللفظ ويؤنث باعتبار
المعنى وباعتبار جماعة كقوله تعالى من قائل كانهم اعجاز
نخل خاوية واعجاز نخل منقعر واما ما يدخله التاء ويراد
به الواحد فتؤنث قطعا نحو تمرة طيبة واعلم ان مؤنث
هذا الباب لا يفرق عن مذكره بالتاء ولا مذكره عن
مؤنثه بعدم التاء لئلا يلتبس المؤنث بالواحد والمذكر
بالجنس بل لو اريد التنصيص على المذكر والمؤنث يوتى
بالوصف ويقال شاة ذكر وحمامة انثى قوله
المصغر الخ لما اختلف المعرب والمبنى اختلف تصغيرهما فهو من المعرب ما ضم اوله وفتح الخ ومن
المبنى ما سيأتى انما ضم اوله ليفرق من المكبر ولم

يقتصر عليه ليتميز عنه في باب فُعْلٌ ففتح ثانيه ايضا ولم يقتصر
عليهما بل لحقه ياء ثالثة ساكنة ليتميز عنه في باب صُرَدٍ بضم
الاول وفتح الثاني وخص الياء بالزيادة لكونها اخف من
الواو ولم يزد الالف لئلا يلتبس بالمكبر اذ الالف يقع علامة
له كثيرا ولم يعكس للتعادل لثقل الجمع وخفة المصغر ولم
يلحق الاخير لحقت ثالثة لئلا يلتبس بياء الاضافة ثم الغرض
من التصغير اما تحقير الذات باعتبار وصف غير معين نحو
زُيَيد اخوك اذ لا يفهم منه الا حقارته في وصف من اوصافه
لا مع التعيين او باعتبار امر معين نحو زُيَيد شُوَيعر اي حقير
في شعره واما تقليل العدد نحو دُرَيهمات اي عدد قليل
من هذه الجنس وذلك مخصوص بالجموع ونحو كُمَيت للذي
يضرب حمرته الى السواد وزيد فُوَيق منك اي التفاوت
بينكما في الفضل قريب وقليل وياسي لتقصص رباك

دوياك ونحو قوله وكل أناس سوف يدخل بينهم دويهية
تصفر منها الانامل راجعة الى التحقير في التقليل ولانهم
كانوا يقولون بُنَيّ وكُيَيّنة ويزيد افضل منك القرب وفي نحو
يا بُنَيّ للشفقة وفي نحو دُوَيهِيَة تصفر منها الانامل للتعظيم
لان القرب لازم في التحقير وعطف الوالد على ولده لا
ينافي تحقيره في وصف من اوصافه وفخامة المنية باعتبار
الاثار وباعتبار افسادها الاجرام الكبار لا ينافي تحقيرها
بحسب الذات او بحسب الامهال لان ان احقر الاشياء
الذي لا جرم له ولا يتعلق به الرؤية تصفر منه الانامل
او المراد داهية احقر امها الدهي الدواهي تامل عن
اقتضاب قوله وامثلة فعيل الخ وابنيته وهيئاته
القياسية فُعَيل في الثلاثي المجرد بضم الاول وفتح الثاني
وياء ثالثة ساكنة التي بعدها حرف اعراب

كقلنبس في قلنسوة وفعيعل في ترابع فيما حروفه اربعة كلها اصول
او بعضها اي بدأت مثال المصغر في الرباعي هيئة خماسية
اولها مضموم وثانيها مفتوح وثالثها ياء التصغير
ورابعها مكسور لاجل الياء وخامسها حرف اعراب
كدريهم ومضيرب في درهم ومضرب وفعيعيل في الخماسي اي في
الذي حروفه خمسة بعضها اصول والبعض الاخر زائد
واما الخماسي الاصول فلا يصغر بحرد كسفرجل ومزيدا
فيه كعضرفوط لاداته الى الطول والاستثقال والحذف
خامسه او ما يشبه الزائد واذا صغر على الضعف والاستكراه
حذف خامسه كسفيرج في سفرجل وقيل يحذف ما يشبه
الزائد اذا كان طرفا او قريبا الى الطرف الاول فيقال فريزد
في فرزدق وجحيمر في جحمرش وعلى الثاني فريزق وجحيرش بحذف
الدال والميم لان الدال يشبه التاء وهي من حروف الز

الزوائد والميم من الحروف الزوائد وان كان اصلا هنا هذا
والمقصود ان هيئة تصغير الخماسي هيئة سداسية خا
مسها مدة بعد كسرة التصغير وسادسها حرف اعراب ان قل
دريهم فعيلل ودريهم فعيعل فلم كرر العين قلنا تنبيها على
ان مقصوده مجرد حصر الهيئة ومجرد ضبط الحروف والحركا
والسكنات لا التنبيه على كيفية الوزن كيف وان وزنه لا
تنحصر اذ المراد بالرباعي ما حروفه اربعة سواء كان كلها
اصولا او بعضها كما اشرنا والزوائد مختلفة ومواضع
الزيادة متعددة فالاوزان لا تنحصر فكرر العين تنبيها
على هذا الغرض تامل حتى يظهر لك لب الموضع عن قشره
قوله كدنينير ان قيل الواجب في دينار دنينير
بالياءين فما وجه تكرار النون فالجواب ان التصغير
يرده الى الاصل اذ الاصل دنار بالتشديد فاستخفف بالقلب

وحيراء وسكيران وحبيلى للمحافظة على الالفات متن

بالقلب كديوان ودرقان فلما ان استثقل اجتماع النونين بتخلل

ياء التصغير ردّ الى الاصل وقيل دنينير قوله وقالوا حبيال

الخ جواب سؤال مقدّر كانه قيل انتم قلتم هيئته في الخماسي

فعيعيل بكسر ما بعد ياء التصغير وبالياء بعده وفي الرباعي

فعيعل فهم قالوا في باب افعال من الخماسي جمعا افيعال

بالفتح والالف واما افعال المفرد فهو افيعيل كاعيار في

اعيبير وفي باب فعلاء فعيلاء كحمراء في حمراء وفي فعلاء فعيلاء

كحبيلى في حبلى وفي باب فعلان فعلاء فعيلان كسكيران في

سكران واما فعلان فعلانة فيقال فيه فعيلين كنديمين

في ندمان بمعنى الظريف ولا يشتبه عليك ان المراد بباب

فعلاء كل ممدود همزته للتانيث سواء كان مفتوح الفاء

او لم يكن وبباب فعلى المقصور الذي الفه للتانيث

سواء كان مفتوح الفاء او غير مفتوح اذ الممدود الذي

التعميم ثم ليست للتانيث والمقصور الذي ليس الفه

للتانيث لا عدول فيهما عن القانون يقال في حرباء

وارطى حريبي واريطي وتحقيق الجواب انهم عدلوا

في هذه الابواب عن القانون محافظة لجاء على

الفاتها التي هي علامة الجمع في باب افعال وعلامة

التانيث في باب فعلاء وفعلى لئلا تنتقض العلامة

وليتميز الابواب عن الاغيار المشاكلة لها والالف

والنون في فعلان فعلاء وان لم تكن علامة التانيث

الا انهما يشبهان الفي التانيث في عدم قبول التاء فاعطيا

حكمهما في البقاء وعدم التغيير او نقول لما جرى على

القانون في فعلان فعلانة عدلوا عنه في فعلان فعلى

فرقا بينهما قوله وتقول في ميزان الخ يعني به ان

كل ما تغير عن الاصل بعارض من القلب والحذف

سواء كان المقلوب فاء كميزان اصله موزان بسكون
الواو من الوزن قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها او عينا كباب وناب اصلهما بوب ونيب بفتح الفاء و
العين قلبتا الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما او لاما كعصا اصلها
عصو قلبت الفا وسواء كان المحذوف فاء كعدة فاصلها
وعد بكسر الواو او عينا كسه الاصل سته بدليل ستيهة او لاما كيد
اصله يدي يرجع الى الاصل عند التصغير اما لزوال المقتضي
للتغيير واما لتمكن بناء التصغير فيقال في ميزان مويزين
بالرد لزوال علة الانقلاب وهي كسرة الميم وسكون الواو
وفي باب من الواوي وناب من اليائي بويب ونييب
بالرد لذهاب المقتضي بضم الاول وفي عصا عصية بالبناء
الاصل عصيوة قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء و
اما التاء فلكونه مقدرة في المكبر الثلاثي والتاء المقدرة

المقدرة في الثلاثي يظهر في التصغير واعاد ذكر لزوال المقتضي
وهو فتح ما قبل الواو بانضمام ياء التصغير وكذا يقال في عدة
وعيد او وعيدة مع انك تقول في سه ستيهة وفي يد يدية ما لرد
في الكل لعدم امكان البناء بدون الرد لعدم الاعتداد بتاء
التانيث لكونها في حكم كلمة منفصلة مع بقاء المقتضي و
هو الحذف من الفعل وعدة وكثرة الاستعمال في البواقي
بخلاف ميت في ميت اصله ميوت بالتشديد فاستخفف بحذف
الياء المتحركة فلا يرد لقيام المقتضي مع امكان البناء بدون
الرد وظهور التاء في ستيهة ويدية لكونها مقدرة
في المكبر واما اذا بقي المقتضي وامكن البناء بدون الرد
فلا يرجع الى الاصل كما اشرنا اليه كقويئل في قائل اصله
قاول قلبت الواو همزة اتباعا لفعله وبالتصغير لا
يزول المقتضي وهو اعلال فعله فلا يرد الى الاصل

بل يقال قويئل بالهمزة وكتريث وا ديد في ترات وادد

اسم رجل والاصل ورات ووددبدون الرد لبقاء الحد

المقتضي وهو ان لا يقع الضمة على الواو بل الضمة ح

اقعد واثبت كما لا يخفى فلا وجه للرد قوله وتاء التانيث

المقدرة في الثلاثي الخ اقول وذلك لئلا يجتمع في بنية التصغير

مع التقدير ولان في التصغير معنى الوصف فكما يجب هند

الحقيرة يجب هنيدة بالتاء والعريب في تصغير العرب

والعريس في تصغير العرس خارجان عن القانون

المستنبط عن تتبع كلامهم والقياس عريبة وعريسة

والوجه ان العرس امراة الرجل ما دامت في الاعراس

والعرس بالضم وليمة العروس فالاعراس الذي هو

مصدر ملحوظ فيهما وان العرب مصدر في الاصل والمصدر

مما لا تقدير للتاء فيه فالعرب والعريب والعريس بالكسر

تثبت في التصغير مما لا ما شذ من عريب وعريس ما تقدم

كعقرب متن

والضم كانهما لا تقدير للتاء فيهما فلم يظهر وقيل عريب وعريس

بدون التاء قال في التلويح لان المقدرة في الرباعي لا تثبت

لما سبق واراد به ما حروفه ثلثة فقط بقرينة انه قابل

به الرباعي ثم مراده بالرباعي ما حروفه اربعة سواء كان

كلها اصولا كعقرب او بعضها كعناق قوله ولا تثبت

في الرباعي الخ اي فيما جاوز حروفه ثلثة رباعيا كان او خماسيا

سداسيا او سباعيا ويجوز ان يراد به ما حروفه اربعة فقط

لان حال ما فوقه يعلم بطريق الاولى لان التاء اذا لم

يثبت في الرباعي لطوله فلان لا يثبت في الخماسي و

السداسي بطريق الاولى قوله الا ما شذ من نحو قد

يديمة ووريئة استثناء من قوله في الرباعي اذ المعنى لا تثبت

في كل فرد من افراد الرباعي الا هذين الفردين وكذا

الاستثناء السابق استثناء من قوله في التصغير اذ المعنى

تشتق كل فرد من افراد تصغير الثلاثي الا في هذين الفردين

تامل قيل ان القدام كما يطلق على الجهة المخصوصة يطلق على

ملك ايضا فقيل قديمة في الذي بمعنى الجهة وقديديم

في اسم ملك فرقا بينهما والعكس غير معقول وكذا الوراء

يطلق على ولد الولد كما يطلق على الجهة المخصوصة فقيل

في الذي بمعنى الجهة وريئة بالتاء فرقا بينهما وقيل ان

جميع الفاظ الجهات منكرة غير هذين اللفظين فلما

خالفا اخواتهما بامر التانيث خالفا الرباعيات المؤنثة

بثبوت التاء قوله وجمع القلة يحقر على بنائه الخ وذلك

للتناسب بين التصغير والقلة لاستلزام القلة الحقارة

ويجوز ان يرد الى الواحد ايضا نحو كليبات في الكلب قوله

الكثرة يرد الخ اقول لعدم التناسب بين الكثرة والتصغير

يرد جمع الكثرة الى واحده وجوبا ان لم يوجد له جمع قلة

آسمان حسن حجوبم که ابرو زلف رو او هلال و شب و ماه تابان ...

قلة وان وجد فلك الخيار ان شئت رددته الواحد وان شئت

رددته الى جمع القلة واذا رددته الى الواحد يجب عليك ان تجمعه

بعد التصغير على ما يستوجبه القياس بالواو والنون ان كان

من ذكور العقلاء نحو شويعرون في شعراء جمع شاعر وبالالف

والتاء ان لم تكن منهم نحو مسيجدات في مساجد جمع مسجد في

ذلك لئلا يحتمل الجمعية ان قيل الغلام اسم فكيف يجوز غليمون

بدون العلمية قلنا لحوق التصغير جعله وصفا بحسب المعنى

فكما يجوز رجال حقيرون يجوز غليمون ولا يشكل قاعدة

الرد بجمع كثرة لا واحد له ولا جمع قلة له كعباديد بمعنى الجماعة عات بدل

المتفرقة لان الواحد اعم من التحقيقي والتقديري ومترعبا

ديد وان لم يكن له واحد تحقيقا واحد تقديرا لان ما جمع على

هذا الوزن اما فعلال او فعليل فواحده احد هولاء وايا

كان فهو يصغر على فعيليل ويجمع بالالف والتاء كعبيديدات

واما النقض بمثل سكارى وحمر جمع الاحمر فوارد لانهما جمع كثرة
ولا جمع قلة لهما واحدهما لا يجمع بالواو والنون ولا بالالف
والتاء لما علم في موضعه فلا يصغران الا على لفظهما فيجب استثناؤهما
عن قاعدة الرد ولا استثناء اللهم الا ان يقال هما مخصوصان عن
القاعدة وترك الاستثناء للشهرة قوله وتحقير الترخيم الخ اى
التحقير بعد الترخيم وبعد حذف الزائد ففي الاضافة نوع مساهلة
ويجوز ان يكون الترخيم بمعنى المرخم تحقير الاسم الذي حذف
زائده فالاضافة اضافة المصدر الى مفعوله ان اعتبرت يحذف في
ان يحذف صيغة معلوم واضافة المصدر الى [illegible] القائم مقام
الفاعل ان اعتبرته بناء مجهول والمراد بالترخيم هنا حذف الزائد
لاجل التخفيف كما اشرنا اليه لا المصطلح في باب النداء قوله
وتقول في ذا وتا ذيا وتيا الخ لما فرغ عن تصغير المعرب شرع
في تصغير المبني اللازم لان المبني العارض حكمه في التصغير

التصغير حكم المعرب فيقال خميسة عشر وبعيلبك وفي يا رجل يا زيد
يا رجيل ويا زييد ثم قرب بالمثال فقال وتقول في ذا وتا ذيا
وتيا وفي الذي والتي اللذيا واللتيا اي تزيد قبل الاخير ياء و
بعده الفا فيجتمع ثلث سواكن الاول ياء التصغير والثاني
الف ذا وتا وياء الذي والتي والثالثة الف التصغير فتقلب
الف ذا وتا ياء فتدغم ياء التصغير فيها وكذلك تدغم ياء [illegible]
التصغير في ياء الذي والتي فيصير ذيا وتيا واللذيا واللتيا
بعد تبديل الكسرة فتحة في الاخريين وفي التثنية يحذف
الف التصغير لالتقاء الساكنين فيقال ذيان وتيان واللذ
يان واللتيان وكذا في الجمع يقال اللذيون بحذف الالف
وتبديل الفتحة ضمة لمناسبة الواو اذ الاصل اللذياون
واللتيات بحذف الف التصغير فان قيل لم حذف الف
التصغير ولم يحذف واو الجمع والف التثنية قلنا لان

للتصغير علامة اخرى بخلاف التثنية والجمع قال بعض المتا
خرين لا توجه للاتيان بالف التصغير في التثنية والجمع
ثم الحذف لالتقاء الساكنين لانهما عملان متعاكسان بلا
فائدة مع انه لو كان الالف اللذيون محذوفة لالتقاء
الساكنين لوجب ان يبقى الفتحة دلالة على حذف الالف
وليس كذلك لانه يقال اللذيون بالضم ثم اعلم انه لا حذف
في اولاء واولى بالقصر والمد لانه يزاد قبل الالف ياء وبعد الالف
فتقلب الف اولى ياء وتدغم الياء في الياء فيقال اوليا واولياء
قيل زيادة الالف بعد زيادة الياء تعويض عن فتحة الثالث
وضم الاول لانه على تقدير الاكتفاء بالياء يتم الغرض ولا
يلزم اللبس هذا وان تصغير المبني اللازم سماعي رفضوا
تصغير الضمائر باسرها لان التصغير هو الوصف با
لصغر والمضمر لا يوصف وكذا تصغير بعض الموصولات

كمن وما ورفضوا تصغير اسماء الافعال لتضمنها معنى
الافعال والافعال لا تصغر وكذا رفضوا تصغير غير من
المعرب لتضمنه معنى الا وتصغير مع وذو منه لعدم امكان
فعيل وتصغير الاسم العامل عمل فعله حين عمل لا يقال
زيد ضويرب عمرا ويقال زيد ضويرب قوله المنسوب
هو الاسم الملحق الخ اي الاسم الذي لحق باخره ياء مشددة
للنسبة اليه اي لتدل الياء المشددة على نسبة ما اخره ياء
مشددة الى المجرد عنها اي عن الياء فالمنسوب بغدادي و
المنسوب اليه بغداد بدون الياء وفي رجل بغدادي
هو الموصوف لا المنسوب الاصطلاحي فالضمير في اليه
راجع الى الاسم المذكور بملاحظة تجرده عن الياء او بعدم
ملاحظة لحوق الياء فلا يلزم اتحاد المنسوب والمنسوب
اليه تامل وانما احتاجت النسبة الى الزيادة لانها معنى

حادث كالتثنية والجمع وتعين الياء لكونها من حروف
اللين ولم ترد الواو لثقلها ولم ترد الالف حذرا عن اللبس
بالمبدل من الالف تقع علامة له كثيرا وشددت لئلا يلتبس
بياء الاضافة قوله الملحق باخره خرج به ما لم يلحق باخره
شيء قوله ياء خرج به ما لحق باخره غير الياء قوله مشددة
خرج نحو غلامي بياء الاضافة قوله للنسبة اليه خرج كرسي
اسم لفلك الثامن وانطبق التعريف على اسم آخره ياء
مشددة متغير بها عن حاله وعن معناه الى معنى
آخر الا يرى ان الاعراب قبل لحوق الياء كان جاريا
على دال بغداد وبعد الياء يجري على الياء وقبل الياء
كان اسما وبعدها صار وصفا يعمل في المضمر وفي المظهر
نحو زيد بغدادي وزيد بغدادي غلامه وامراة بغدادية
والمعنى قبل الياء هي الولادية المخصوصة وبعدها هو

هو الشخص المنسوب الى تلك الولادية وقد يبدل عن
احدى اليائين الف نحو هذا رجل يمان وتهام ورأيت يمانيا
في النسبة الى يمن والقياس يمني وقالوا ان القاف
في زنديق بدل الياء والاصل زنديي منسوب الى زند كتاب
زرادشت الحكيم الضال المضل الحد ولعنه في الدنيا والآخرة
قوله وحقه ان يحذف منه تاء التانيث الخ لانه لو ثبت
التاء يستلزم توسط العلامة وتانيث صفة المذكر
واجتماع التانيثين في صفة المؤنث وثبوت النون في
التثنية والجمع اي ثبوت علامتيهما يستلزم اجتماع
الاعرابين بالحركة والحرف مع ان الغرض من النسبة
وهو اثبات الملابسة بين المنسوب والمنسوب اليه
قايم بالنسبة الى لفظ المفرد فيقع لفظ التثنية والجمع
ضائعا الا ان يكونا علمين فاعربا بالحركة فح تثبت لانه

الاصل ولا مقتضي للعدول عنه واذا اعربا بالحروف
نظرا الى الاصل فلا مساغ للاثبات لادائه الى اجتماع
الاعرابين فلذلك جاء خليلي وخليلاي في النسبة
الى خليلان اسم رجل وقنسري وقنسريني في النسبة
الى قنسرين اسم بلدة جمع قنسر في الاصل وهو الشيخ
الفاني سمي به بلدة لكثرة الشيخ الفاني فيها لكن اذا اعربا
بالحركة يلزمه الالف في التثنية نحو جاء مني خليلانٌ والياء
في الجمع نحو هذا قنسرينٌ كانت عليه تنوين بدون العلمية فقط
بحذف الالف في التثنية والياء في الجمع واذا تحقق هذا فاعلم
ان الظاهر كان عليه ان يقول وعلامة التثنية والجمع
لان المحذوف ليس مجرد النون بل علامة كل منهما لكن
عدل عنه وقال ونون التثنية والجمع تنبيها على تنزل
النون مع الالف والواو منزلة حرف واحد في عدم التجزي

التجزي ومع ان سقوطها يستلزم سقوط اختها وخصص النون
بالذكر مع ان التنبيه يحصل بذكر اختها ايضا لكونها مشتركة
بين النوعين ليحصل التنبيه مع الاختصار مع انه لو قال و
علامة الجمع لعم المكسر وهو سيذكره منفردا بقوله واذا نسب
الى الجمع رد الى الواحد فقوله وان يقال في نمر ودئل الخ اي اذا
نسب الى فعِل بفتح الفاء وكسر العين والى فعُل بضم الفاء و
كسر العين يجب ان يفتح العين لئلا يجتمع الكسرتان مع اليا
ئين مع قلة حروف الكلمة بخلاف علبطي لان كثرة الحروف
هونت امر الاجتماع وبخلاف تغلبي على الافصح وبعضهم
يفتح بناء على ان سكون الثاني جعله كالثلاثي واما فعِل
بكسرتين كابل ففيه طريقان ابقاء الكسرة ليجري اللسان على
سنن واحد وفتح العين لئلا يجتمع الكسرات مع اليائين
مع قلة حروف الكلمة ولم يتعرض له المص لتكون ابقاء

الكسر فيه طيقا ايضا وفي نحو حنيفة حنفي اراد بنحو حنيفة ما هو
على وزن فعيلة مما ليس بمعتل العين واللام والمضاعف لان
معتل العين والمضاعف لا يحذف ياءهما بل يقال في طويلة
وشديدة طويلي وشديدي لانه اذا حذف الياء ولم يدغم
ولم يقلب يلزمه خلاف القانون مع الثقل واذا قلب وادغم
لزم اللبس مع زيادة التغيير والمعتل اللام يجيء حكمه عقيب
هذا والمقصود ان نحو حنيفة يحذف ياؤه كما هو القياس
ثم ياؤه ليفرق من الفعيل ولم يعكس لثقل المؤنث ثم يفتح
العين لئلا يجتمع الكسرتان مع اليائين وسليقي شاذ
وحنفي اشذ لان في الاول بقاء الشيء على اصله وان كان
على خلاف القانون وفي الثاني عدولا به عنه بلا ضرورة
قوله وفي نحو غنية وضرية وامية الخ اي حق المنسوب
ان يقال في فعِلة وفُعيلة بفتح الفاء وضمها من المعتل

المعتل اللام كغنية وضرية وامية غنوي وضروي واموي
ويقال اموي بالفتح على خلاف القياس ايضا باسقاط الياء
والياء وتبديل الكسرة فتحة لما ذكر ويقلب الياء التي هي لام
الفعل واوا لئلا يجتمع الياءات وبعضهم يقول اميي باربع
ياءات لان فتح الثاني هون امر الاجتماع قوله وفيما
آخره الف ثالثة الخ عطف على قوله في نحو ثمرة ذلك اي فيما آخره
الف ثالثة منقلبة عن الواو كعصا او عن الياء كرحى و[illegible]
كمثنى او رابعة منقلبة عن الواو كاعشى اصله اعشو قلبت
الواو ياء ثم الياء الفا او عن الياء كمرمى اصله مرمي قلبت
الياء الفا ينقلب الفه عند النسبة واوا فيقال عصوي و
رحوي ومثنوي واعشوي ومرموي لان الاثبات
يؤدي الى التقاء الساكنين والحذف خلاف الاصل و
الانقلاب ياء اجتماع الياءات وانما قيد الرابعة بالمنقلبة

لأن الرابعة الغير المنقلبة يجوز فيها الوجهان القلب
والحذف كما سيأتي قوله وفي الزائدة الرابعة القلب والحذف
اي وحق المنسوب في الالف الزائدة الرابعة القلب واما
تشبيها بالالف الاصلية كحبلوي ويجوز اقحام الالف بعد
القلب اما تشبيها بالممدودة واما لئلا يجتمع الواو والياء
في مثل دنياوي مع حمل الباقي عليه نحو حبلاوي والحذف
تشبيها بتاء التانيث لزيادتها كالتاء سواء زيدت لغرض
التانيث كالف حبلى او لغرض آخر كالف ارطى هذا اذا سكن
الوسط كحبلى واما متحرك الوسط كجمزى فكالخماسي بالف
فوق فكما يجب حبارى بالحذف يجب جمزى وذلك لتنزل
الحركة منزلة الحرف والمصنف لوضع الرسالة على الا
ختصار رمز اليه بالمثال قوله وفي الخامسة الحذف
لا غير اي في الالف الخامسة مطلقا منقلبة او غير

او غير منقلبة اصلية او زائدة لغرض التانيث او لآخر يتحقق
الحذف ولا يجوز القلب لثقل الخماسي ولم يتعرض لحذف
السادسة لانه يعلم بطريق الاولى لازدياد ثقلها
كمستلقى في المستلقي بالالف قوله وفيما آخره ياء ثالثة
الخ لما تكلم فيما آخره الف شرع ان يتكلم فيما آخره ياء فقال
وفيما آخره ثالثة كعم عموي اي يفتح المكسور ويقلب
الياء واوا وجوبا اما الفتح فلئلا يجتمع الكسرتان مع
الياءين مع قلة حروف الكلمة واما القلب فلئلا يجتمع
الياءات وقيد الياء بالثالثة لان الرابعة يجوز فيها
الامران قوله وفي الرابعة كقاض قاضي وقاضوي
يجوز الحذف لثقل الرباعي والقلب صيانة للحرف الاصلي
من وجه مع عدم بلوغ الثقل غايته لكن الحذف افصح من
القلب لرجحان الخفة على رعاية الاصالة عند تحقيق

الفرق قال فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا درهم عند الحانوتي

ولا نقد قوله وفي الخامسة الحذف لا غير الخ وذلك لبلوغ

النقل نهايته فان النقل اذا بلغ النهاية تعين الخفة ولا

يكون عرض ورائها حتى يثبت الحرف لحصوله ولم يتعرض

لحذف السادسة لانه يعلم بطريق الاولى كسقوة والسقي

قوله وفي المنصرف من الممدود الخ اي الذي همزته ليست

للتانيث بل هي لام الفعل لا بد ان تنقلب عن شيء كقراء

على وزن فعال بمعنى الناسك او جمع قارئ او مع الانقلاب

لكساء على وزن فعال اصله كساو بالواو ولم يتعرض للاقسام

لان حاله يعلم من الثاني بطريق الاولى او زائدة للالحاق

بدلا من الياء كحرباء على وزن فعلال بالهمزة فان همزته

للالحاق بقرطاس اي هي زائدة لان يصير بسببها المثال

الا نقص ع المثال الانيد ليعامل بما يعامل بالانيدين

من الاحكام والاحوال ولا فائدة لزيادتها غير هذا ثبت

عند النسبة على حاله ولا تنقلب همزته واوا لان الثبوت

هو الاصل ولا داعي للعدول عنه وبعضهم يجيز القلب

تشبيها لها بهمزة التانيث ويقول قراوي وكساوي

وحرباوي لكن القلب فيما همزته للالحاق اكثر منه في التي

همزته اصلية فذكر الملزوم وهو الانصراف واراد اللازم

وهو عدم كون الهمزة للتانيث ونصب المثال على هذه الارادة قرينة

لان الهمزة في الامثلة ليست للتانيث قوله وفي غير المنصرف

من الممدود اي الممدود الذي همزته للتانيث كني بالملازم

عن الملزوم فان كون الهمزة للتانيث يلزم عدم الصرف فذكر

اللازم وهو عدم الصرف واراد الملزوم وهو كون الهمزة

للتانيث ونصب المثال قرينة على هذه الارادة فلا يرد عليه

كساء بالهمزة في كساء علما للمراة غير منصرف للعلمية و

التأنيث لأن المراد بعدم الفرق كون الهمزة للتأنيث فلا يرد

ما أورده ابن الحاجب عليه في هذا الموضع تأمل قوله حمراوي

وذكرياوي تحا إيراد المغالين تنبيه على استواء التأنيثين الحقيقي

واللفظي في حكم الانقلاب إذ تأنيث حمراء حقيقي وتأنيث ذكرياء

لفظي وإنما وجب القلب لأن الإثبات توسيط العلامة والحذف

اخلال لها وقلبها ياء التزام لاجتماع الياءات فقلبوا واوا حذرا

عن لزوم المحذور قوله وإذا نسب إلى الجمع رد إلى واحده

أي إذا نسب إلى الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم لا إلى جمع المذكر

السالم لما قد علم فيما سبق قالوا إنما وجب الرد لأن الغرض من

النسبة إثبات الملابسة بين المنسوب والمنسوب إليه وهذا يتحقق

بالنسبة إلى لفظ المفرد فيقع لفظ الجمع ضائعا فيرد إلى الواحد حفظا

عن وصمة اللغوية إلا أن يطرأ عليها العلمية فحينئذ لا يجب

أن يقال مساجدي ومسلماتي في النسبة إلى مساجد ومسلمات

مسلمات علمين ويجري الأنصار والأعراب مجرى

العلم لطائفتين مخصوصتين يقال أعرابي وأنصاري

قوله كفرضي وصحفي الخ يرد في أنفس وصحف الفريضة

وصحيفة ثم بحذف التاء والياء ثم بفتح المكسور يقال فرضي وهو

الماهر في الفرائض وصحفي وهو الماهر في الكاتب و

يجري لفظ الفرائض مجرى العلم للفن المخصوص يقال

فرائضي أيضا قوله أسماء العدد لما اتضح بينهما أن

العدد من أي شيء عبارة وأي شيء هو أعرض عن

تعريفه وبادر إلى بيان كيفية استعماله في المذكر والمؤنث

قيل أسماء العدد ما وضع ليقع جوابا لكم فالواحد وما

فوقه عدد لأنه يقال واحد واثنان في جواب كم درهما لك

وقيل العدد نصف مجموع الحاشيتين كالاثنين وما فوقه

فإن احدى حاشيتي الاثنين واحد والحاشية الأخرى

له ثلثة والثلثة مع الواحد اربعة ونصف الاربعة اثنان فالاثنان
عدد لكونه نصف مجموع الحاشيتين والواحد غير عدد لانه
ليس له حاشيتان بل له حاشية واحدة فقط قوله تقول ثلثة
الى عشرة في المذكر الخ اي تلحق التاء بعدد المذكر من الثلثة
الى عشرة وتقول عندي ثلثة رجال الى عشرة رجال وذلك لان
كلا منهما مؤنث باعتبار الجماعة والامثال فى قوله تع من جاء
بالحسنة فله عشر امثالها باعتبار عن الحسنات فهي جمع مؤنث
او مكسر للتانيث من المضاف اليه واما قولهم ثلثة بنات
اوى فلان الواحد ابن اوى كان المذكر العين لعاقل قد
يجمع بالالف والتاء نحو سرادقات في جمع سرادق فلو كان
الواحد بنت اوى لم يشكل من التاء ايضا قال بعض المغاربة
يشترك المذكر والمؤنث في لفظة البنت في غير العقلاء ويؤيده
قوله عم بنت مخاض انثى فلولا الاشتراك فيها لما قارن

قارن بها تلك الصفة ولا تلحق التاء بعدد المؤنث ولا تقول
ثلثة نسوة وعشرة نسوة فرقا بينهما ولم يعكس لرجحان المذكر
على المؤنث يعني عند اقتضاء كل منهما علامة التانيث يراعى
مقتضى المذكر لرجحانه ويلغى مقتضى المؤنث والواحد ولا
ثنان لعدم المقتضي لعدد لهما عن القانون الذي هو لعدم
كونهما في معنى الجماعة جاريان على القانون يقال في المذكر
واحد واثنان وفي المؤنث واحدة وثنتان او اثنتان فلذلك
قال وتقول ثلثة وبدء من الثلثة قوله وهو مميز المائة
والالف المميز المجرور المفرد مميز المائة والالف نحو مائة رجل
والف دينار وكذا مميز تثنيتهما نحو مائتا رجل والفا رجل و
مميز جمع الالف ايضا نحو الاف رجل واما جمع المائة فلا يو
جد لنا في كلام مطرد ومئين في قوله ثلث مئين للملوك وفى
بها ردائي فجلت عن وجوه الاهاتم شاذ غير صادر عن الواضع

حُمِلَ عليه انكسار الوزن مع انتفاء شرط الجمع بالواو والنون

اما الجر فبسبب الاضافة وقد تترك الاضافة فينصب كقوله

اذا عاش الفتى مائتين عاما واما الاول اذ في الغرض بيان

الجنس وهو يقوم بالمفرد فيقع لفظ الجمع ضائعا ولان فيهما

نقل الكثرة فلو كان مميزهما جمعا انضاعف الثقل وسنين في قوله

تع ولبثوا في كهفهم ثلث مائة سنين محمول على البدل اى لبثوا

سنين قال ابو اسحاق الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لزم

ان يكونوا قد لبثوا في الكهف تسعمائة ووجهه بعضهم بان

مميز المائة فرد من افرادها كمائة درهم فلو كان سنين

مميز مائة لكان فردا من افرادها وهو جمع واقل الجمع

ثلثة فكل فرد من افراد المائة ثلثة فالمائة الواحدة تصير

ثلث مائة سنة فالمجموع تصير تسعمائة لكونه مائة

ثلث مرات وفيه نظر اذ للمانع ان يمنع لزوم كون مميز

مميز المائة فردا من افرادها لم لا يجوز ان يكون مثل ثلثة

رجال في بعض استعمالاته يعني كما لا يكون مميز ثلثة في ثلثة

رجال فردا من ثلثة فليكن ثلثمائة سنين كذلك قلنا قيل

قوله وهو مميز الثلثة الى العشرة جعل المبدأ ثلثة لان الواحد

والاثنين لا يقال بهما التمييز ولا يقال واحد رجل واثنا رجل

او رجلين استغناء بلفظ تمييزهما عنهما بل يقال رجل ور

جلان فيحصل الدلالتان دلالة على العدد ودلالة على

الجنس وقولهم ظرف فيه ثنتا حنظل شاذ والقياس فيه

حنظلتان واما هما وان دلا على العدد فلا دلالة لهما

على الجنس فلا استغناء بهما عن تمييزهما فلا يستعملان الا حيث

يعلم الجنس كقوله تع ومن الضان اثنين ومن المعز اثنين

وثلثة رجال ونحوها فلا استغناء فيهما اصلا لانه لو اقتصر

على العدد لا يعلم الجنس ولو اقتصر على المعدود اى

على المميز ليعلم العدد وجعل الغاية عشرة لان مميز ما فوقها

مفرد منصوب او مجرور لما الحق فلا اضافة وقد ترك

فينصب المميز نحو ثلثة اثوابا واما الجمعية فليطابق المعدود

العدد الذي هو في المرتبة الاولى اذ الاصل هو المطابقة ولا

مانع عنها قوله وقد شذ نحو ثلثمائة اقول وذلك لان

مائة ليست جمع لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر واما معنى

فلانه لعقد معين ولا شيء من الجموع كذلك بخلاف

ثلث رهط فانه وان لم يكن جمعا بحسب اللفظ فهو جمع بحسب

المعنى لعدم تعينه لعدد معين وقد وقعت تمييز الثلثة

الى تسعة والقياس ثلثة مئين في المذكر وثلث مائة في المؤنث

قيل في توجيهه لما كان في لفظ المائة كثرة نزلت منزلت

الجمع واستغنى عنه مع ان في ثلثمائة ثقلا لكثرة مع ثقل التانيث

فلو انضم اليها ثقل الجمع لتضاعف الثقل قوله والمنصوب

والمنصوب مميز احد عشر الخ انما نصب لامتناع اضافة المركب

الى مميزه لانه يضاف الى غير مميزه نحو احد عشرك فلم يضف

الى مميزه فرقا بينهما ولم يعكس دفعا لتوهم اضافة الشيء الى

نفسه وكذا يمتنع اضافة ما فيه نون الجمع من الاعداد لا

ستلزام اضافتها اجتماع المتنافيين وهو سقوط النون و

عدم سقوطها اذ شبهها بنون الجمع يقتضي سقوطها وكونها

جزءا من الكلمة يقتضي عدم سقوطها فلتلك العلة لا يضاف

باب عشرين الى غير مميزه ايضا مع مسيس الحاجة اليها

للبيان وعشرك وعشرو رمضان اظنه من كلام المولدين

وقولهم بعضهم يضاف الى غير مميزه بالاتفاق غلط منشاؤ

عدم تتبع كتب الفن قوله ولا يكون الا مفردا اي المميز

المنصوب لا يكون الا مفردا وذلك لان الغرض بيان

الجنس وهو يحصل بلفظ المفرد فلا حاجة الى لفظ الجمع

ان يكون جمع قلة نحو عشرة افلس الا اذا اعوز نحو ثلثة شسوع متن

ولان في المركب ثقل التركيب وفي باب عشرين ثقل الجمعية مع
الكثرة فلو جمع التمييز تضاعف الثقل واسباطا في قوله تع اثنتي
عشرة اسباطا بدل لا تمييز والا يلزم ان يكون الاسباط
ستة وثلثين كما قال ابو اسحاق في ثلثمائة سنين قوله و
جمع العشرة فما دونها حقه الخ اي ما يليق به وما يناسبه
ان يكون جمع قلة اي جمع المذكر او المؤنث السالم او المكسر من
الاوزان الاربعة التي هي افعُل وافعال وافعِلة وفِعلة
ليطابق القلة لان العشرة وما دونها اقل مراتب العدد
الا اذا اعوز اي حقه ان يكون جمع قلة في كل وقت وزمان الا
وقت اعواز جمع القلة اي وقت فقد جمع القلة من لفظ
المميز نحو ان لا يكون جمع الكثرة للضرورة نحو ثلثة شسوع و
لفقد السماع في اشسع واشساع واشسعة وشسعة و
شسعين وشسعات وقوله تع يتربصن بانفسهن ثلثة

احدى عشرة واثنتا عشرة ثلث عشرة الى تسع عشرة متن

ثلثة قروء وقروء فيه مستعار في موضع اقراء لخفته وكثرة
استعماله قوله وتقول في تانيث الاعداد المركبة الخ ان
قيل لم لم يبين تذكير الاعداد قلنا لا نسلم عدم بيانه فان
بيان تانيثها يستلزم بيان تذكيرها ضمنا فان قيل فلم لم يبين
تذكيرها صريحا حتى يعلم منه تانيثها ضمنا قلنا وذلك ليتمكن
من بيان اسكان الشين وكسرها كما مر قوله تؤنث
الاول كما في تانيث الاول في احدى عشرة واثنتا عشرة على
القياس لان الالف في احدى والتاء في اثنتا علامة
التانيث وفي ثلث عشرة الى تسع عشرة معدول عن الاصل
جار على القياس في تانيث العدد فان الاسقاط فيه دليل التانيث
واما الجزء الثاني فجار على الاصل في الكل لان العدول عن
الاصل لحصول الفرق وهو قد حصل بالجزء الاول
فلا وجه لعدول الثاني عنه بلا ضرورة وتقول في تذكيرها

احد عشر واثنا عشر وثلثة عشر الى تسعة عشر تذكر الاول لكن واحد
عشر واثنا عشر على القياس المشهور وفي البواقي على قياس اسماء
العدد اذ التاء دليل التذكير فيها واما تذكير الثاني ففي غير القياس
المشهور في الكل قوله وتسكين الشين من عشرة او تكسيرها
اقول الاسكان للحجازيين هربا عن توالي اربع حركات فيما هو
مركب بما اخره متحرك والكسرة لبني تميم هربا عن توالي اربع
فتحات فيما هو مركب بما اخره مفتوح والوجه هو الاول
لان توالي اربع حركات محذور فتحات كانت او لم تكن
فهم في ورطة مع هربهم عنها قوله الاسماء المتصلة
بالافعال لاتصالها بالافعال لتضمنها المعنى النسبي اي الحدث
او لكون معناها نفس الحدث فان الحدث جزء مدلول
الفعل وجزء مدلول المشتقات ونفس مدلول المصدر
قوله المصدر اي الاول من الاسماء المتصلة المصدر

المصدر قدمه على سائر الاسماء اما لانه اصل وماخذ
للبواقي واما لانه اقوى في الاتصال لان الاتصال با
الافعال باعتبار الحدث وهو اي الحدث نفس مدلول المصدر
قوله وهو الاسم الذي يشتق منه الفعل اي يوخذ منه الفعل
المراد بالاخذ ان ينقل مادة المصدر عن الهيئة المصدرية
الى هيئة اخرى من هيئات المشتقات والفعل ماخوذ من
المصدر بمعنى ان مادة المصدر منقلة عن الهيئة المصدرية
الى الهيئة الفعلية هذا هو الاشتقاق العملي وقد يطلق الاشتقاق
ان تجد بين اللفظين تناسبا في الحروف والمعنى فترد احدهما
الى الاخر هذا هو الاشتقاق العلمي لان الوجدان هنا بمعنى
العلم اي الاشتقاق العلمي بين الضرب وضرب مثلا ان تعلم
التناسب بينهما في الحروف والمعنى فترد ضرب الى الضرب
فالمردود مشتق والمردود اليه مشتق منه قال العلماء

لم عجبت من ضرب زيد عمرا ومن ضرب عمرا زيد معنى

الكوفية المصدر ماخوذ من الفعل والاصل هو الفعل يعنون ان
مادة الفعل منقولة عن الهيئة الفعلية الى الهيئة المصدرية
كما تنقل قطعة الفضة عن الهيئة الاصلية الى الخاتمية ودلائل
الفريقين مذكورة في المطولات قوله ويعمل عمل فعله الخ
يعني ان الفعل لكون فاعله ركن الكلام ولكون اقتضائه
له اشد من اقتضاء المصدر لفاعله ولتضمنه المعنى النسبي
الذي لابد له من محل يقوم هو به ومما يقع هو عليه ان كان
متعديا اصل في العمل بخلاف المصدر فانه لكون فاعله
فضلة يتم الكلام بدونه فرع في العمل للفعل وعمله دائر على
عمل الفعل الماخوذ منه ان كان الفعل الماخوذ منه لازما
فهو لازم وان كان متعديا الى واحد او الى اثنين او الى
ثلثة فهو اي المصدر كذلك ولزوم الفاعل لبعض المشتقات
ليس لكونه ركنا من الكلام بل لسبب آخر فلا يلزم كونها

كونها اصلا في العمل كالافعال فلذلك شبه عمل المصدر
بعمل الفعل فقال ويعمل عمل فعله اي عملا كعمل فعله ان
لازما فلازم وان متعديا فمتعد وسواء كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال لانه مؤول بان مع الفعل ماضيا
كان او غيره لان ان مع الفعل اخذ من المصدر احكاما تركا
لفاعليته وغيرها فالمصدر اخذ منه حكم العمل مطلقا نحو عجبت
من ضرب زيد عمرا اي من ان ضرب زيد عمرا او من ضرب عمرا زيد
بتقديم المفعول اي من ان ضرب عمرا زيد ويعجبني ضرب زيد
عمرا الآن او غدا ولكونه مؤولا بان مع الفعل قل عمله معرفا
باللام كقوله كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فان قيل
فليكن عمله قليلا عند الاضافة لان ان مع الفعل لا يضاف
قلنا بينهما فرق اذ اللام يغير الصورة والمعنى والاضافة
تغير المعنى فقط ان قيل لم يعمل من المصدر اللازم ايضا

قلنا لان مثال المتعدى مثال له فى الجملة لان عمل المتعدى
وهو الرفع والنصب يتضمن عمل اللازم وهو الرفع فقط
قوله ويضاف الى الفاعل الخ اى يضاف المصدر لكونه اسما الى
فاعله ويبقى المفعول منصوبا ان ذكر نحو عجبت من ضرب زيد
عمرا فهو حينئذ مرفوع المحل وان كان مجرورا بحسب اللفظ فلذلك
يجوز الرفع فى توابعه نحو عجبنى ضرب الجلاد الحاذق بالرفع
الى مفعوله ايضا فيبقى الفاعل مرفوعا ان ذكر نحو عجبت من ضرب
زيد عمرو فهو حينئذ مجرور بحسب اللفظ منصوب بحسب المحل لكونه
مفعولا فيجوز نصب توابعه اجراء على المحل نحو عجبنى ضرب عمرو
السارق زيد وانما قلنا ان ذكر الفاعل والمفعول لان ذكرهما
للمصدر غير لازم اجماعا فمراده مما ذكرنا ويضاف ايضا الى
القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اى من ان ضرب زيد
ويمكن ادراجه فى قوله ويضاف الى الفاعل لان القائم مقام

مقام الفاعل فاعل عند المصنف وقوله تع الم غلبت الروم فى ادنى
الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون يمكن ان يحمل على
كل من الاضافات الثلث على اضافة المصدر الى الفاعل اى
غلبت الفارس الروم على قراءة بناء المعلوم فى غلبت وهم
اى الفارس من بعد غلبهم اى من ان غلبوا الروم على حذف
المفعول سيغلبون بالبناء للمفعول فى سيغلبون اى الروم
وعلى اضافة المصدر الى المفعول والمعنى وهم اى الفارس
من بعد غلبهم اى من بعد ان غلبت الروم هم اى الفارس
على حذف الفاعل سيغلبون اى الروم وعلى اضافة المصدر
الى القائم مقام الفاعل والمعنى وهم اى الروم من بعد غلبهم
اى من بعد ان غلبوا للفارس سيغلبون الفارس على
حذف المفعول على قراءة بناء المعلوم فى سيغلبون وقراءة
بناء المجهول فى غلبت قوله ولا يتقدم عليه معموله اما م

علم تقدم الفاعل فظاهر واما تقدم مفعول فلانه ماول
بان مع الفعل كما اشرنا اليه وهو اى ان مع الفعل له صدر
الكلام لا يتقدم عليه معموله فالمصدر لا يتقدم عليه
معموله وبعض المتاخرين جوز تقديم الظرف عليه مستندا
بانه معمول ضعيف يكفيه رائحة من الفعل وبانه مع
الاشياء كالمحرم وللمحرم حكم لا يكون لغيره فيجوز ان يتقدم
عليه مع امتناع تقدم غيره كان يقال اعجبني اليوم ضربك
والجمهور يحملون مثل ذلك لو وقع في كلامهم على
اضمار العامل وكون المذكور مفسرا اى اعجبني ضربك
اليوم ضربك قوله واسم الفاعل وهو ما اشتق من يفعل
لمن قام به الفعل مع الجري عليه في الحركات والسكنات وعدد
الحروف ولا يبطل طرده بافعل التفضيل لان المراد بالفعل
ماخذ الاشتقاق كالضرب في ضارب وافضل مشتق من يفضل

او الاستقبال نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا ولو قلت امس لم يجز متن

يفضل لمن قام به الافضلية لا لمن قام به الفضل الذي
هو ماخذ الاشتقاق تامل ولامكان استفادة هذا
المعنى من لفظ اسم الفاعل لم يعرفه المصنف واكتفى
باشارة اللفظ عن التصريح لئلا يطول الكتاب قوله
ويعمل عمل يفعل من فعله اذا كان بمعنى الحال قوله
عمل يفعل اى عمل المبني للفاعل من المضارع لاشتقاقه منه قوله
من فعله اى لا يعمل عملا مطلقا للمبني للفاعل اياكان بل
يعمل عمل الذي هو اسم الفاعل مشتق منه فضارب يعمل
عمل يضرب في رفع الفاعل ونصب المفعول وذاهب
يعمل عمل يذهب في رفع الفاعل فقط قوله اذا كان
بمعنى الحال والاستقبال يعني ان عمله عمل يفعل
مشروط بان يكون حين عمله بمعنى الحال والاستقبال
بارادة المتكلم اى بالقرينة او لم يات بها وذلك لان

لموازنته المضارع لفظا فلو كان بمعنى الحال او الاستقبال
لوازنه معنى فيقوى على العمل فيعمل بخلاف ما اذا كان
بمعنى الماضي نحو زيد ضارب عمرو امس او اريد به زمان
مستمر نحو مررت بزيد مالك العبيد فانه ح لا موازنة
بينه وبين المضارع معنى فلا يعمل لضعف الموازنة لانه
لا يوازن المضارع ح الا من جهة اللفظ ولا يوازنه لا في
الا من جهة المعنى بل تجب الاضافة ح معنى خلافا
للكسائي فانه يجوز عمله مطلقا سواء كان بمعنى
الحال او الاستقبال او لم يكن تمسكا بقوله تع وكلبهم
باسط ذراعيه بالوصيد فان باسطا عمل في ذراعيه
مع وقوع البسط في الزمان الماضي قبل نزول الاية
وبقولهم جاءني الضارب زيدا امس وبقولهم
زيد معطي عمرو درهما امس والجواب عن الاول

الاول ان باسطا اريد به حكاية حال ماضية فهو بمعنى
الحال في الجملة وعلى سبيل الحكاية وعن الثاني ان اسم الفاعل
اذا دخله اللام صار فعلا في صورة الاسم لان اللام فيه
موصول والموصول لا بد من صلة والصلة لا تكون الا
جملة وهي هنا اسم فاعل وهو ليس بجملة فهو اي اسم الفاعل
في قوة الفعل فيعمل لكونه فعلا في الحقيقة سواء كان بمعنى الحال
او الاستقبال او لم يكن غيّروه الى صورة الاسم اصلاحا للفظ
لئلا يدخل عليه صورة اللام وان لم يكن للتعريف وعن الثالث
ان درهما منصوب بفعل مقدر اي اعطى درهما لا باسم الفاعل
قوله الا اذا اريد به حكاية حال ماضية مستثنى مفرغ اي لا يعمل
عمل ما هو بمعنى الماضي في وقت من الاوقات وزمان الا اذا اريد اي الا
وقت ارادة حكاية حال ماضية منه فانه يعمل ح لكونه بمعنى
الحال في الجملة وعلى سبيل الحكاية كقوله تع وكلبهم باسط

زمانيه بالوصيد فان البسط وان كان واقعا قبل نزول الاية الا
انه لو نحوه في مورد الحكاية تنزل منزلة الحال وعمل
في المفعول كالذي بمعنى الحال تحقيقا اعلم ان الفرق بينه
اذا كان بمعنى الماضي ولم يرد به حكاية حال ماضية وبين ما
اذا كان بمعناه واريد به حكاية حال ماضية هو ان غرض المتكلم
في الاول ان يخبر السامع عن الواقع في الماضي وفي الثاني ان يخبر
عن الواقع فيه مع ارادة ان يكون السامع كانه يراه بواسطة الصيغة
يعني ان المقصود افادة بسط الواقع عن كلب اصحاب الكهف بدون
ان يلاحظ مضيا وانقضاء ثم يكون السامع كانه يراه بواسطة
الصيغة لان صيغة اسم الفاعل حقيقة في الواقع في الحال اتفاقا
وفي الماضي مجاز عند البعض وفي الاستقبال مجاز اتفاقا
واعلم ان عمله مشروط ايضا عند نحاة البصرة بان يعتمد على
المبتدا نحو زيد ضارب غلامه عمرا او على الموصوف نحو جا

نحو جاءني زيد الضارب غلامه عمرا او على ذي الحال نحو
جاءني زيد راكبا غلامه فرسا او على حرف الاستفهام نحو اقائم
الزيدان او على حرف نفي نحو ما قائم الزيدان خلافا للنحاة
الكوفية والاخفش من البصريين فانهم لا يشترطون الاعتماد
وبان لا يكون موصوفا ولا مصغرا فلا يقال هذا ضارب عاقل
زيدا ولا ضويرب زيد عمرا لان الفعل لا يوصف ولا يصغر و
ليس عمله الا لمشابهته له قوله واسم المفعول وهو مشتق
لذات من يقع عليه الفعل ولا يمكن استفادة هذا المعنى
من لفظ اسم المفعول لم يعرف به قوله ويعمل عمل فعله
الخ اي يعمل عمل المضارع المبني للمفعول لانه ماخوذ منه
قوله من فعله اي لا يعمل عمل مطلق المضارع المبني للمفعول
بل يعمل عمل المضارع المبني للمفعول الذي هو ابي اسم المفعول
مشتق منه فمضروب يعمل عمل يضرب وهو رفع المفعول

لقيامه مقام الفاعل نحو زيد مضروب غلامه كيضرب غلامه
ومعلوم يعمل عمل يُعلم وهو رفع المفعول الاول لقيامه مقام
الفاعل ونصب الثاني نحو يعلم زيد قائما وزيد معلوم غلامه
قائما فلو جاز ان يعمل عمل مطلق المضارع المبني للمفعول لجاز
ان يعمل مضروب عمل يُعلم وليس كذلك اذا وعيت ما تلونا
عليك فاعلم ان عمله عمل يفعل من فعله مشروط بان يكون
بمعنى الحال والاستقبال وبان يعتمد على صاحبه او على حرف
النفي او على حرف الاستفهام وبان لا يوصف ولا يصغر واذا
دخله اللام يستوي فيه الازمنة الثلثة في عمله لكونه فعلا
في صورة الاسم وان الكون بمعنى الحال والاستقبال ليس
بشرط لعمله ايضا عند الكسائي وان الكوفيين لا يشترطون
الاعتماد لعمله ايضا فاعلم ان تعرضهم لبعض الشروط في
اسم الفاعل استغنى عن التعرض لذلك البعض في اسم المفعول

المفعول لكونهما في حكم المتقابلين والمتماثلين قوله والصفة
المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم ليدل على دوام قيام
المأخذ بالذات دواما واقعيا او فعليا غير جار على
يفعل من فعله ولها صيغ متخالفة بحسب السماع نحو حسن
وكريم وصعب وغيرها وكلها مترادف تدل على الدوام
كصيغ الماضي في الدلالة على الزمان الماضي وصيغ
المضارع في الدلالة على الزمانين ومثل الواجب والدائم
والمستمر لا يدل بالصيغ على دوام قيام المأخذ بل الدوام يفهم من
المأخذ ومواده فتأمل ولو وضع صيغ هذه الصفة للدوام
اذا قصد حدوث المأخذ قيل حاسن لاقتضاء تغير المدلول
تغير الدال وانما سميت مشبهة لان لها شبها باسم الفاعل في
الدلالة على قيام المأخذ بالذات وفي التثنية والجمع وغيرهما
قوله وعملها كعمل فعلها وهو رفع الفاعل فقط اذ لا تؤخذ

الا من اللازم ولذلك لدلالتها على الدوام لا يشترط عملها باحد الز
مانين لانه ما يقترن بالزمان يكون مغايرا له ولا دوام
للزمان لان وجود جزء منه مشروط بفناء آخر فلا يدوم
ما يقترن به لعدم دوام مغايره وهي دالة على الدوام فلا
يشترط عملها باحد الزمانين لكن يشترط بالاعتماد وبان لا يوصف
ولا يصغر اعلم ان هذه الصفة اما معرفة باللام او مجردة عنها
وعلى كلا التقديرين اما معمولها مضاف او معرف باللام او مجرد
عنهما فالمجموع ستة وكل من الستة اما مرفوع او منصوب
او مجرور فيضرب الستة في الثلثة يحصل ستة مرفوعات
وستة منصوبات وستة مجرورات فالمجموع ثمانية عشر
قسما تسعة للصفة المجردة عن اللام وتسعة للمعرف بها
اثنان من اقسام المعرفة باللام من قسم المجرورات الحسن
وجهه الحسن وجه ممتنعان وواحد من اقسام المجردة عن

عن اللام من قسم المجرورات ايضا مختلف فيه وهو حسن
وجهه والاصح جوازه فيبقى ستة عشر وما فيه ضمير واحد
في الصفة او في معمولها احسن لحصول المقصود وهو الربط
بدون زيادة عليه وما فيه ضميران حسن لحصول الربط
وليس باحسن لوجود الزائد على المقصود لان الربط يحصل
باحدهما فلا حاجة الى الاخر وما لا ضمير فيه اصلا قبيح لعدم
الربط متى نعت بها فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل فان
وجد الضمير في معمولها فاحسن والا فقبيح وان نصبت او جررت
بها ففيها ضمير للموصوف لامتناع خلوها عن الفاعل فان وجد الضمير
في معمولها ايضا فحسن وليس باحسن والا فهو احسن ثم اعلم ان الرفع
على الفاعلية والنصب في المعرفة على التشبيه بالمفعول به وفي النكرة على
التمييز والجر على الاضافة قوله افعل التفضيل وهو ما اشتق
من فعل لموصوف بزيادة على غيره وشرطه انه يمكن ان يؤخذ

هذا المعنى من لفظ افعل التفضيل قوله لا يعمل في الظاهر اقول وذلك

لانه لا يجري على ما يفعل من فعله بحسب المعنى الذي يدل على زيادة صاحب

الفضل الموصوف في الصفة على الغير كافضل في زيد افضل من عمرو فانه

يدل على زيادة زيد في الفضل على عمرو بخلاف يفضل فانه لا يدل على زيادة

شخص في الفضل على آخر فلم يجر على فعله من جهة المعنى لم يعمل في

الظاهر الذي هو معمول قوي لا يعمل فيه الا عامل قوي الا اذا كان

جاريا لشيء وهو في المعنى لمسبب لذلك الشيء مفضل باعتبار الاول

على نفسه باعتبار غيره منفيا فانه يعمل في الظاهر نحو ما رأيت رجلا احسن

في عينه الكحل منه في عين زيد لانه يجري على الشيء بعقد ما جرى

على المسبب يمكن عمله في الظاهر وبكونه منفيا يقع في موقع الفعل اذ

حرف النفي من خواص الفعل فيقوى على العمل في الظاهر مع انه

لو لم يعمل في المسبب لرفع المسبب على الابتداء ورفع افعل التفضيل على

الخبرية وجعل ضميرا للمبتدا واعني المسبب لوقوع الفصل بين العامل

ومعموله في مثال الناوين معموله ومعمول منه باجنبي وهو الكحل

لكونه مبتدأ واحصى في قوله تعالى اي الحزبين احصى لما لبثوا امدا

ماض من باب الافعال لا افعل التفضيل وقوانس في قول الشاعر

واضرب منا بالسيوف القوانسا منصوب بفعل مقدر يدل عليه

باضرب وهو يضرب اي يضرب القوانس بالسيوف قوله فلا يقال

مررت برجل افضل منه ابوه اي يجب افضل على ان يكون صفة رجل

برفع ابوه على الفاعلية اما اذا رفع ابوه على المبتدائية ورفع افضل

على الخبرية بتقديم افضل على المبتدا فلا يمتنع فلا مقال في جوازه قوله

فيلزمه التنكير مع من وذلك لانه لا بد له من مفضل عليه ويلزم

طرق احديها من نحو زيد افضل من عمرو والثانية الاضافة نحو

زيد افضل القوم والثالثة لام العهد كقولك زيد الافضل مشيرا

باللام الى المعهود المفضل عليه كعمرو فاذا حصل البيان باحديها

لم يحتج الى الاخريين فاذا استعمل مع من لا يستعمل مع الاضافة

تجربة القلم صيد اد كردم

واللام فيلزم التنكير اذ لا يتصور تعرفه باللام او الاضافة وهو
لا يستعمل معهما ومن في قوله وليست بالاكثر منهم حصى
ليست لبيان المفضل عليه بل هي كالتي في قولهم انت البطل الشجاع
من بينهم والمعنى وليست بالاكثر من جهة الحصى من زيد مثلا من
بين القوم الفلاني فلست الاكثرية بالنسبة الى زيد لك بالنسبة الى القوم
فالقوم ليس بمفضل عليه بل الداخلة عليه ليست لبيان المفضل عليه اصل
حق تامل قوله فاذا فارقته فالتعريف باللام او الاضافة اي اذا
فارقت كلمة من عن افعل التفضيل اذا لم يستعمل معه من لفظا و
لا تقديرا فالتعريف باللام او الاضافة لازم نحو زيد الافضل و
زيد افضل الرجال ليحصل بيان المفضل عليه باحد هاتين الطريقين
بعد انتفاء الطريقة الثالثة وكلتا الطريقين موجبة للتعريف
ولا يرد قوله تعالى انه يعلم السر واخفى وقولهم الله اكبر و
قول الشاعر ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز

اخفى لذلك من مقدرة والمعنى يعلم اخفى من السر وهو اكبر من كل
شيء ودعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت واذا ولي سوءك
ما ولي عليك عليك فاعلم انه في استلزام مفارقة من اياه تعرفه باللام
او بالاضافة نظر لانه يجوز ان يضاف الى النكرة نحو زيد افضل رجل
فيبقى على النكارة والتوجيه برفع الاضافة لا ينفض لانه قال في مفصله
فالتعريف باللام او بالاضافة باعادة الجواب رعاية ما امكن في توجيه
ان يقال المراد بالتعريف معنى يشمل التعريف والتخصيص كما هو
شائع عموم المجاز او بنى الامر على الاعم الاغلب كما هو دابه في
هذه الرسالة ميلا الى الاختصار قوله فما دام منكرا الخ اي يستوى
فيه الذكر والاناث والاثنان والجمع وقت استعماله مع من وكذلك
اللازم وهو التنكير وارادة الملزوم وهو لا يستعمل مع من
مع جواز ارادة اللازم بما هو طريق الكناية فيقال زيد افضل
من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو

وهند اجل من دعد والهندان اجل من دعد والهندات اجل من دعد
بلفظ الافراد في الكل وذلك لامرين احدهما انه يشبه صيغة التعجب في
الوزن والمبالغة فكما لا يتصرف صيغة التعجب لا يتصرف هذا والاخر
ان كلمة من تجوز مستلزمة ومهالها عند مفارقتها اللام والاضافة
فتخلل العلامة بينهما كتخلل الفاصل بين العصا ولحائها والحاقها
عليها اي على كلمة من افراد علامة التثنية فيلزم لفظ المفرد المذكر
مع توارد علامتي التثنية وغيرهما على الموصوف قوله واذا عرف
باللام انث وثني وجمع نحو الزيدان الافضلان والزيدون الافضلون
وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات او الفضل
وذلك لقوة اسميته بدخول اللام وضعف مشابهته فعل التعجب و
مفارقته كلمة من المانعة عن التصرف بعوارض التثنية وغيرها
قال الله تعالى بالاخسرين اعمالا قوله واذا اضيف ساغ فيه الامران
اي اذا اضيف وقصد زيادة موصوفه على المضاف اليه ساغ فيه

الامران المطابقة وعدم المطابقة اما المطابقة فلما ذكر في
المعرف باللام واما عدم المطابقة فلشبهه بالذي من ذكر
المفضل عليه صريحا واذا اضيف ولم يقصد زيادة موصوفه على
المضاف اليه بل قصد زيادته مطلقا واضيف لمجرد التوضيح اوليبان
المفضل عليه وجبت المطابقة نحو الناقص والاشج اعدلا
بني مروان اي الناقص والاشج العادلان في بني مروان
اعدلكم من العادلين سواء كان في بني مروان عادل غيرهما
او لم يكن فانما اضيف لمجرد التوضيح لجواز الاشتراك
بتعدد الاوضاع في هذين الاسمين وكقولنا محمد صلى
الله عليه وسلم افضل قريش اي محمد الناشي من
قريش افضل من الملائكة والثقلين فاضافته للتوضيح
للاشتراك في الاسم العربي بتعدد الاوضاع وانما وجبت
المطابقة لقوة الاسمية بسبب الاضافة وعدم مشابهته

بالنعم وذكر المفضل عليه صريحا باب الفعل هو ما صح
ان يدخله قد الخ اى كلمة جاز دخول قد وحرفا الاستقبال
اى السين وسوف والجوازم عليها واتصل به الضمير المر
فوع اى امكن ان يتصل به الضمير المرفوع البارز لان المستكن
يشمل الافعال والصفات والظروف واسماء الافعال كلها
فكانه اراد بالاتصال الاتصال اللفظى فانه بحسب اللفظ لا
يطلق الا على البارز لان الحتى يكذب اتصال شىء بضرب في زيد
ضرب بل نقول بالاتصال في مثل اصطلاح نحوى وتاء التانيث
الساكنة ليدل على تانيث الفاعل وقيد بالساكنة لان المتحركة من
خواص الاسم ولم يعكس الامر للتعادل لثقل الفعل وخفة
الاسم فتحركها في مثل ضربتا عارض بسبب الالف ولذا لم يعد
المحذوف في مثل دعتا ولم يقل دعاتا لعدم السبب في اختصاص
هذه الاربعة بالفعل هو ان قد لتقريب الماضى من الحال او

او لتقليل الفعل في المستقبل وهذان لا يتحققان الا في الفعل
وفي اختصاص حرفى الاستقبال هو انهما لتخصيص المشترك
بين الحال والاستقبال بالاستقبال وذا ايضا لا يتحقق
الا في الفعل وفي اتصال الضمير المرفوع البارز هو انه لا
تصاله وبروزه اقوى فلا يتصل الا بالاقوى ولئلا يلتبس اتصال
غير الفعل به في مثل ضاربان وضاربون الى اجتماع الا
لفين والواوين لان هذين اى الالف والواو حرفا
اعراب لتغيرهما بالعوامل نحو رايت ضاربين وضاربين
فلا بد من الف وواو اخرين والواو في مثل هاتوا [illegible] هاتكم
حرف للدلالة على كون المستكن جمعا والا لوجب ان يقال كنيا
قوم مكرما اذا احطت هذا علما فاعلم ان كلا من الخواص المذكورة
غير شامل لجميع افراد الخاصة سوى اتصال الضمير المرفوع
البارز فانه خاصة شاملة لجميع افراد الفعل [illegible]

يضربون واضرب وأما قد فلا تدخل الا من والسين وسوف

لا يدخلان غير المضارع وتاء التانيث الساكنة لا تدخل غير

الماضي وبعض الجوازم لا يدخل غير المضارع لكن التعريف

لا يشتمل على خاصة شاملة مطردة منعكسة وقد يتم تعريف من

العوارض المفارقة بحيث يستقيم طرده وعكسه بمعنى ان كل ما وجد

فيه احدى العوارض المفارقة فهو يصدق عليه المحدود وان

المحدود لا يخلو عن احد العوارض قوله واصنافه الماضي و

المضارع الخ وقدم الماضي المجردة عن الزوائد ولكونه اسبق

باعتبار الزمان والمضارع لكونه ماخذ الامر وقدم المتعدي

لكونه وجوديا ولكثرة عمله وجعل المبني للمفعول صنفا براسه

لكونه مغايرا عن الاصل مع تغير معموله ليبحث عن كيفيته

واحوال وأخر الافعال الناقصة عن الافعال القلوب لنقصانها

واخر افعال المقاربة عن الافعال الناقصة لكونها انقص في

في التصرف من الافعال الناقصة لاختصاص خبرها بان يكون

مضارعا وقدم باب المدح على باب التعجب لكن لم نرعا فهو

اكثر من ذلك وترك العطف لا يرادها على نمط التعديد

قال الماضي اي الصنف الاول من الاصناف الماضي قوله وهو الذي

يدل على حدث في زمان قبل زمانك اي بمادته على حدث و

بهيئته على زمان قبل زمانك اي قبل تكلمك سواء تنقسا الى

زمان التكلم اولم يتقيد لدلالة بالوضع فخرج ما دل على زمان

بعارض نحو زيد ضارب عمرو امس ودخل ما دل بالوضع

وتجرده لعارض نحو نعم وعسى ولم يتعرض لقيد الوضع

اعتمادا على انصراف المطلق الى الكامل وهي الدلالة بالوضع

ويجوز تخصيص التعريف بالماضي المتصرف ولم يقل في الزمان

الماضي بل في زمان قبل زمانك لئلا يتوهم تعريف الشيء

بنفسه قوله وهو مبني على الفتح اما البناء فلانه الاصل في

الافعال وأما الحركة مع ان السكون اصل في البناء فلان له
ادنى مشابهة بالاسم فبني على الحركة توفيرا على ذلك الشبه حقه واما
الفتح فللتخفيف قوله الا اذا اعترض الخ مستثنى مفرغ اي مبني على
الفتح كل وقت وزمان الا وقت ان يعترض عليه ما
يوجب سكونه او ضمه اما السكون ففي الاعلال نحو غزا ورمى او وصل
غزو ورمي قلبت الواو والياء الفا او باتصال المرفوع المتحرك
البارز نحو ضربت وانما وجبت هذه الاتصال سكونه لئلا يتوالى
الحركات الاربع فيما هو كالكلمة الواحدة ولئلا يختل الحركة
بين الفعل وبين فاعله الذي كجزء منه واما الضم فلمناسبة
الواو المضموم في مثل غزوا وبجذوا واما الضم في مثل ضربوا
لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة او انقلاب الواو ياء قوله
المضارع هو ما اعتقبت في صدره اي اوله الزوائد الاربع
ومعنى الاعتقاب في الزوائد الاربع ان لا يوجد في اول كلمة

المضارع اكثر من واحد وان لا يخلو المضارع من جميعها وهي اي
الزوائد الاربع الهمزة التي هي علامة المتكلم وحده وتاء المخاطب
الخطاب والغيبة في المؤنث وياء الغيبة ونون المتكلم مع الغير
وانما احتيج فيه الى احدى الزوائد ليتميز عن الماضي ولم يعكس
لسبق الماضي باعتبار الزمان والتجرد سابق فاخذه وتعينت
هؤلاء للزيادة لان بعضها من حروف اللين وهو الياء و
بعضها بدل منها كالهمزة والتاء فان الهمزة بدل من الالف
والتاء بدل من الواو وبعضها يشبه حرف اللين في سهولة
التلفظ وهي النون وهي اي حروف اللين كثيرة الدور في الكلام
اذ كل ما يتلفظ به يتلفظ اما بانفسها او بابعاضها اعني الحركات
وبابعاضها فهي لكثرة دورها اليق بالزيادة وخصت الهمزة
بالمتكلم وحده لان المتكلم اصل والهمزة الف في الاصل فاستوثر الاصل
بالاخف او لان المتكلم اقوى فاستوثر الاقوى بالاقوى

وخص التاء بالخطاب تذكيرا او تانيثا لانها بدل من الواو ولذلك
يجتمع الواوات في مصادع مثل وجل فجعل البواقي عليه وابدال
الواو تاء كثير في كلامهم كتراث اصله وراث وتجاه اصله وجاه
والواو من منتهى المخارج والمخاطب ينتهي اليه كلام المتكلم
فناسب اعطاؤها اياها وخص الياء بالغيبة لكونها من وسط
المخارج والغائب دائر بين المتكلم والمخاطب والعدول الى التاء
في الغائبة والغائبتين لئلا تلتبسا بالغائب في الغائبين والتباسهما
بالخطاب اسهل ولم يعدل عنها في جمع المؤنث لعدم الالتباس
اذ جمع المذكر بالواو ولا واو هنا وبزيادة الياء فيما يسند
الى اسماء الله تع كقوله ان الله يقضي بالحق بناء على ان كل اسم من
اسمائه مذكر غائب بمعنى انه ليس فيه علامة التانيث ولا صيغة
التكلم والخطاب ولا نعني بالغائب الا ما ليس بصيغة التكلم و
الخطاب وان كان ذاته تع متعاليا عن الذكورة والانوثة

ته والغيبة لانها من صفات الاجسام هذا اذا فسر الغائب
بما لا يرى بحجاب جسماني او بحجاب الكبرياء فقد اطلق لفظ الغائب
عليه بمجرد عدم الاذن الا ان يعني بما لا يرى مطلقا او ك
يطلق على ما جاوز بين المتكلم والمخاطب لمعنى لا طلاق الغائب
عليه لانه لا يكون من نجوى ثلثة الا هو رابعهم وهو اقرب
اليهم من حبل الوريد وخص النون بالمتكلم مع غيره اي با
المتكلم الذي قارنه فردا وفردان فصاعدا من المخاطب او من
الغائب او منهما جميعا لانه كان علامة له في الماضي وجعل في المضا
رع كذلك او ليوافق نحن او نفعل لم يبق من حروف اللين شيء
فاعطيت اياه بدون الالتفات الى المناسبة وقد يراد
النون في المتكلم وحده تنبيها على جلالته وعظمته وعلى تنزيله
منزلة جمع كثير وعلى انه يصدر منه ما يصدر عن الكثير من
الاثار والافعال ومن قوله نحن نقص عليك قوله

ويشترك فيه الحاضر الخ اي يشترك الزمان الحاضر والمستقبل
في المضارع عند الاطلاق من غير قرينة بالنسبة الى التابع على معنى
ان الحدث الذي هو جزء مدلوله كالضرب في يضرب زيد يحتمل ان
يكون مراد المتكلم وقوعه في الحاضر ويكون مساق الكلام له وان
يكون وقوعه في المستقبل ويقع سوق الكلام لخصوصه كما هو شان
سائر المشتركات واما الاشتراك بمعنى ان المتكلم قد ساق الكلام
لهما جميعا فباطل قطعا لان المشترك لا يستعمل باعتبار المعنيين
ولا يلزم المتكلم تعيين المراد باللفظ فلا يلزم على المخاطب فهم
مراده على القطع بل اللازم عليه فهم محتمل اللفظ سواء كان مراده
او لم يكن ولهذا قالوا سبب وضع المشترك قصد الابهام ولو
اطلق بازاء المعنيين جميعا لما كان فيه الابهام قطعا وقيل
سببه الذهول عن الوضع الاول وقيل تعدد الواضع ثم اعلم انه
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وبعضهم على عكس ذلك

ذلك يؤيد الاول لتبادر الفهم منه عند الاطلاق من غير قرينة
الى الحال والحق انه مشترك بينهما وضع للحال مرة واخرى للا
ستقبال لانه يطلق عليهما اطلاق كل مشترك على معانيه يعني انه
لو كان مجازا في الاستقبال لوجب القرينة عند اطلاقه بازائه
ولامتنع فهم الاستقبال منه بدون قرينة تدل عليه وليس
كذلك وكذا لو كان مجازا في الحال لامتنع فهمها منه بدون قرينة
مع ان الفهم يتبادر اليها عند الاطلاق بدون قرينة فالحق
انه حقيقة فيهما والتبادر الى الحال لكثرة الاطلاق بازائه
قوله الا اذا دخله اللام الخ اي يشترك فيه هذان الا وقت
زمان الا وقت دخول اللام او سوف فانه وقت دخول
اللام يتعين للحال على راي الكوفيين ووقت دخول سوف
والسين يتعين للاستقبال كما هو شان المشترك عند
نصب القرينة على احد المعاني نحو رايت عينا جارية انا

قيل ان كانت اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال في مثل
قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فالجواب ان اللام تفيد
الحال اذا دخلت على المشترك واذا دخلت على المستقبل الصرف
فهي لمجرد التاكيد من قبيل استعمال اللفظ في جزء مدلوله
فان قيل فلتفد اللام معناه وليقصد من سوف معنى آخر غير
الاستقبال قلنا تخلل سوف بين الفعل واللام يدل على تقدم دخولها
على الفعل فلا وجه لابطال حكمها بما يدخل بعدها مع ان اللام
تفيد الحال والتاكيد جميعا كما اشرنا اليه فاذا لم تفد الحال تفيد التاكيد
واما سوف فهي للاستقبال فقط واذا لم تفده فقد تعرت عن
معناها قطعا والسين قد تستعمل ايضا لمجرد التاكيد كقوله تعالى
سنكتب ما قالوا وكقول الشاعر سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا
انتم فان كتابة قولهم وطلب بعد الدار عن المخاطبين في الحال
قوله ويعرب بالرفع والنصب والجزم يعني بعوض الجزم

فإن كانت اللام للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال في مثل

قوله تع ولسوف يعطيك ربك فالجواب ان اللام تفيد

الحال اذا دخلت على المشترك واذا دخلت على المستقبل المحرف

فهي لمجرد التاكيد من قبيل استعمال اللفظ في جزء مدلوله

فان قيل فلتفد اللام ...

... على الفعل

... الحال والتاكيد ...

واما سوف فهي للاستقبال ...

معناها قطعا والسين قد تستعمل ايضا لمجرد التاكيد كقوله تعالى

سنكتب ما قالوا وكقول الشاعر سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا

انتم فان كناية قولهم وطلب بعد الدار عن المخاطبين في الحال

قوله ويعرب بالرفع والنصب والجزم يعني في الجزم

الجزم عن الجر في الاسم ولا يدخله الجر المستفاد من العامل لفظا

او تقديرا لانحطاط رتبته عن الاسم اذ هو متطفل في الاعراب عليه فنا

سبه اياه وتعويضها هنا مع ان الانحطاط يحصل باي كان ذلك نفيا

ينتظم وعمله لم ينتظم في اعرابه ايضا بخلاف الرفع والنصب فانهما

منتظمان في العمل فينتظمان في اعرابه ثم ان جزم المفردات سوى

المخاطبة اسقاط الحركة وجزم ما في آخره النون اسقاط النون

سوى نون جمع المؤنث كما سياتي بيانه بقوله وارتفاعه معنى الخ

لما بين انواع اعراب المضارع شرع في بيان عوامله فقال وارتفاعه

معنوي اي بامر ذهني لا حظ للسان فيه وهو وقوعه بنفسه

بحيث يصح وقوع الاسم او موقع جنس الاسم مسندا نحو زيد

يضرب فيضرب موقع زيد ضارب لانه حق الخبر وهو الافراد ف

مسندا اليه نحو يضرب زيد فيضرب موقع زيد في زيد ضارب لان

اول الكلام موضع الابتداء في الجملة فلو مثل للثاني بضارب لا

احسن لعمل التشبيه على هذا المعنى واعاعمل هذا المعنى لكونه

موجبا لشبه المضارع بالاسم الذي شأنه الاعراب فاعمل الرفع

لانه موجب لكمال الشبه الذي يناسبه اقوى الاعمال وهو الرفع و

الكسائي ذهب الى ان ارتفاعه بما في اوله من الحروف الزوائد بناء

على ان سبب اعرابه المشابهة وهي تحصل من حروف المضارعة

وهو ضعيف فلا نؤيده نظيره في كلامهم اذ ليس فيه ما يكون

جزء معاملا فيه قوله وانتصابه باربعة احرف الخ بعد الفراغ من

بيان عامل الرفع شرع في بيان عامل النصب وقدم أن لانها اصل

في النواصب لانها تشبه أن المثقلة وهي تنصب الفعل واما البواقي فهي

انما تنصب بجهة أن حتى ذهب بعضهم الى ان الناصب هو أن

وحدها والنصب بعد البواقي باضمار أن ثم ان نصبها ما ليس في

آخره نون تبديل الضمة فتحة ونصب ما فيه النون اسقاط النون

تشبيها للناصب بالجازم سوى جمع المؤنث فانه مبني مع نونه

ونونه ضمير الفاعل لا يعمل فيه جازم وناصب هذا وان أن قد لا تعمل

تشبيها لها بما المصدرية كما تشبه ما المصدرية بها في عملها

تكون نحو يوحى عليكم قال الشاعر ابى الله ان اسمو بأم ولا اب

بسكون الواو والقياس ان اسمو بالفتح وقال ايضا ان تقرآن

على اسماء ويحكما بالنون والقياس ان تقرأ بدون النون

ووجهه ان أن لها عملان لفظي وهو النصب ومعنوي

وهو جعل الجملة في قوة المصدر فجاز ان يقتصر فيها في بعض

استعمالاتها على العمل المعنوي كما ان المذهب في ما المصدرية

هو الاقتصار على العمل المعنوي قوله وينصب باضمار أن

بعد ستة احرف حتى واللام الخ اقول انما اضمرت أن بعد حتى و

اللام لانهما حرفا جر وحرف الجر لا يدخل الفعل فوجب

تقدير أن بعدهما لتجعل الفعل في قوة الاسم نحو سرت حتى

ادخل البلد بمعنى كي ادخل البلد او الى ان ادخل البلد

يعني للدخول او الى دخول هذا اذا كان مدخولُ حتى مستقبلا
بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا في الواقع نحو اسير
حتى ادخلَ البلدَ او لم يكن نحو سرتُ امس حتى ادخل البلدَ
فانّ الدخول وان كان منقضيًا الآن لكنه وقت وجود السير
كان مترقبًا وغرضك ان تخبر عن المترقب مع قطع النظر عن
تقضّيه وان اريد به الحال تحقيقا نحو مرض فلان حتى لا
لا يرجونه اي الآن يرجون في الحال شفاءه عن مرضه او حكاية
نحو كنتُ سرتُ امس حتى ادخلُ البلدَ فان الدخول وان
كان منقضيا الآن غرضك ان تحكي حال الدخول وتخبر السامع
عنها بصيغة الحال مع قطع النظر عن تقضيه ليكون السامع
بواسطة الصيغة كالمعاين له كانت حرف ابتداء والجملة
تكون خالية للامتناع تقدير أن لان بها الاتيان مع الحال ورفع
ما بعدها على الاستئناف ووجب سببية ما قبلها لما بعدها

(وبحسبه)

بعدها ليتحقق الارتباط المعنوي بعد ما بطل الارتباط
اللفظي كأمرضَ والسير في المثالين المذكورين اذ المرض
سبب عدم الرجاء والسير سبب للدخول قوله واو بمعنى الى
اقول وفي كلام بعضهم بمعنى الى أن وهل هذا الا خلف
من القول لا تنازع فيه كما لا يخفى والحق هو الاول وسبب
الاضمار بعدها كونها بمعنى الى ويجوز ان يكون المعنى ولا
لزمنك كل اوقات الا وقت اعطائك حقي او لالزمنك
لكي تعطيني حقي فيجب تقدير أن ايضا لكونها من الا
واللام كي من دواخل الاسم قال سيبويه في قول امرئ القيس
فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكا او نموت فنعذرا
لو رفعت كان عربيا جائزا على ان تشرك بين الاول
والآخر كأنك قلت انما نحاول او انما نموت وعلى ان يكون
مبتدأ مقطوعا عن الاول يعني او نحن ممن يموت

قوله وواو الجمع والفاء في جواب الاشياء الستة الخ اقول
في جواب الاشياء الستة قيد لكليهما جميعا فان الاضمار بعدها
مشروط بان يقعا في جواب الاشياء الستة اي في حيز احدها
هذا الشرط مشترك بينهما ولكل منهما شرط خاص وهو
السببية في الفاء والجمعية في الواو اما الشرط المشترك
فلانهما اذا وقعا في جواب احدها كان ما قبلهما انشاء
وما بعدهما اخبارا فيلزم عطف الاخبار على الانشاء مع كمال
الانقطاع بينهما فوجب ان يؤول كل منهما بمصدر مع
بقاء اصل المعنى في الجملة بتقدير ما ئله من خارج كان يقال
ائتني فاكرمك ليكن منك اتيان فاكرام وان حصل التفصي
عن ذلك المضيق لانه توجه ورطة اخرى وهي عطف
الفعل على الاسم فوجب اضمارها بعدهما تخلصا عنها بعطف
الاسم على الاسم اي ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا

لكن بدل

ولا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن اي مع شرب اللبن اذ لو اريد به
نهي عن كل منهما على حدة قيل لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم (اه)
فيهما جميعا بمعنى ولا تشرب اللبن واما النفي فمحمول على النهي
واما الشرط الخاص فلانهم قصدوا ان يجعلوا النصب امارة على
السببية في الفاء وعلى الجمعية في الواو فان في كلامهم تغيير
شيء لشيء فلو انتصب ما بعدهما مع انتفاء السببية والجمعية
لزم نصب العلامة بدون المعلم عليه فاذا انتفتا ولو بعدم
قصدا ترفع ما بعدهما على الاستئناف او على الاشتراك كقوله تعالى
ودوا لو تدهن فيدهنون اي فهم يدهنون او فهم ممن يدهن
في كل حال او لو تدهن فلو يدهنون وكقولهم لو تدنو فتحدثنا
اعدانا ممن يزورك او لو تقف ولو اذ وكقولهم ما تاتينا فتحدثنا
له معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا اي لم يكن منك اتيان فحديث
منك والآخر ما تاتينا اتيانا يتسبب الحديث اي يوجد منك اتيان

بالحديث بذلك لان هذا الكلام مسوق لنفي المجموع ونفي المجموع اما بانتفاء
كل جزء وهو المعنى الاول او بانتفاء الجزء الثاني وهو الحديث واما
العكس وهو ممنوع لانه وجود المسبب مع انتفاء السبب قوله
وليتني عندك فافوز والا تنزل بنا فتصيب خيرا اقول الاول مثال
التمني والثاني مثال العرض وتقدير الاول ليتني حصولا عندك
ففوزا من الفوز وتقدير الثاني الا يكون منك نزول بنا فاصابة خير
منا ان قيل ما الفرق بينهما وكل منهما اطلب بوداده الشيء قلنا نعم
لكن المتمنى لا يطمع في وقوعه بخلاف المعروض فانه لا بد
وان يكون ممكنا يتوقع وقوعه ولان المتمنى على تقدير وقوعه يعود
نفعه الى القائل والمعروض على تقدير وقوعه يعود نفعه الى السامع
كاصابة خير في المثال المذكور وايجاد ان يعود الى القائل نفع كما
كما يقتضيه الحال بالوداده قوله والجزم بخمسة احرف الخ
اقول وسياتي معانيها على التفصيل في باب الحرف ويحمل لما والجزوم

قوله لم يجز ولا يضربه ولا تفعل وان تكرمني اكرمك

فالمجزوم يحذف نحو لم يضرب زيد ولما اي ولما ينفعه الندم وكذلك لم
في الشعر كقوله واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعادة ان
وصلت وان لم احدا ان لم تصلحه وقد يفصل بين لم ومجزومه في الشعر
كقوله فاصبحت بمغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من
الوحش تؤهل اي لم تؤهل قوله وبتسعة اسماء متضمنة لمعنى
ان الخ اقول وهي اي الاسماء المتضمنة بعضها غير ظروف وبعضها
ظروف وغير الظروف بعضها لذي العلم وهو من وبعضها لغير ذي
العلم وهو ما ومهما وبعضها مشترك وهو اي للمذكر وايه للمونث
والظروف بعضها للزمان وهو قسمان قسم لا يستعمل الا مع المزيدة
وهو اذما وقسم يستعمل معها وبدونها نحو متى تاتني اكرمك ومتى ما
تاتني اكرمك وبعضها للمكان وهو اقسام ثلثة قسم لا يستعمل
الا بما وهو حيث نحو حيثما تكن اكن وذلك لتكفهما عن الاضافة
المانعة عن الاعمال وقسم لا يستعمل معها اصلا وهو انى وقسم

يستعمل معها مرةً واخرى بدونها وهو اين نحو اين تكن اكن وايما تكن
اكن ثم ان الغرض من تضمين هؤلاء الاسماء معنى ان هو حصول
التعليق باعتبار العموم على وجه الاختصار بيانه انك اذا اردت
تعليق اكرامك باكرام مكرمك لا تقدر عليه الا بذكر احصاء جزئيات المكرم
وان لا عموم فيها فلا بد لك لحصول هذا الغرض ان تأتي باسم فيه عموم
وان تضمنه معنى ان وتستعمله بدلها ليحصل الغرض الذي هو التعليق
على وجه العموم والاختصار وكذلك الاسم كمن في من يكرمني اكرمه
على معنى ان انسان يكرمني اكرمه فما هو للزمان للتعليق باعتبار
عموم الزمان وما هو للمكان للتعليق باعتبار عموم المكان وما هو
لذي العلم للتعليق باعتبار عموم ذي العلم وما هو لغير ذي العلم
للتعليق باعتبار عموم غير ذي العلم وما هو مشترك للتعليق
باعتبار عموم ذي العلم او غيره فان قيل لهم من قوله تع نساؤكم حرث
لكم فاتوا حرثكم انى شئتم حلّ اللواطة لان انى لعموم المكان فالمعنى

فالمعنى في اي مكان اردتم فالجواب ان انى هنا بمعنى كيف لعموم الاحوال
اي فاتوهن في اي حال اردتم قائمة او قاعدة او غيرهما او بمعنى من
اي جانب شئتم اي فاتوهن من اي جانب اردتم بعد ان يكون المأتى به
واحدا او بمعنى متى اي في اي زمان اردتم ليلا او نهارا وعلى تقدير
تسليم ان يكون لعموم المكان فليكن المعنى في اي مكان اردتم
اي في اي دار اردتم او في اي جهة اردتم ومع هذا لا يكون المراد
به عموم السبيلين بقرينة الحرث فان المقعدة ليست بموضع
الحراثة بل هو موضع تضييع البذر هذا ولكن سبب النزول يناسب
الاول ثم اعلم ان اذا لم تجزم المضارع اذ لعدم تمحضها للشرط ... على الاضافة
وعند الكوفيين تجزمه مطلقا كما في قوله واذا تصبك من
الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة فستنجلي وان كيف لا يجازى
به فلا يقال كيف تكن اكن عند البصريين لامتناع التعليق
باعتبار عموم الاحوال خلافا للكوفيين فانهم يجزمون به

المضارع ويستعملونه في التعليق باعتبار عموم الاحوال ويخصّون
الاحوال كما يمكن التعليق باعتبار عمومها الا القيام والقعود لا
كالفصحة والعرض ولا كالحلاوة والمرارة قوله وعليه فقس الخ
اقول لما علم المذكور وهو من يكرمني اكرمه قس الباقي واستعمل
كلا منهما بجزم الفعلين الشرط والجزاء والفاء في فقس زائدة
لتزيين اللفظ ولا فليس صلة قس عليه وقيل هو فاء الجزاء والشرط
محذوف مع الاداة اي مهما يكن من شيء فقس الباقي على
المذكور فعلى هذا صلة المذكور لا يجوز تقديم ما بعد فاء الجزاء
عليه في مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق ولما صلة المقدر ان
لم يجوّز المذكور مفسّر له قوله ويجزم بان مضمرة الخ
اقول اعلم ان كلا من الجملتين اي الشرط والجزاء متأصل في
هذا الباب لانه لا فتضائها يجب ان تكونا متأملة ولانتفائها
الجملتين يجب ان تعمل عملا يحصل به الاقتضاء وهو الجزم

الجزم فان توافق اما بحرمهما بعضها اياها في النقل ذلك ما ثبتها كما
يجزم مظهرة يجزم مضمرة في جواب احد الاشياء الستة التي عاد
بالفاء حيث ان ينصب الفعل المضارع بعدها باضمار ان لانها
تجاب بالفاء حيث الجزم باضمار ان وان شرطا ضما دهنا بان يقع
في جواب الاشياء الستة لان كلا منها غير النفي مشكوك فيه
ومتضمن لمعنى الطلب فيناسب الشرط المشكوك الذي هو غالب
يكون وان لا يكون مع ان متعلق الطلب في كل منها مدلول الشرط
فيوجب كل منها مناب الشرط ويدل عليه قوله الا النفي اقول يعني
لا يجوز الانجزام باضمارها بان في جواب النفي لانه خبر مقطوع خال
عن الطلب غير مناسب للشرط المشكوك فلا تقول ما تاتينا تحدثنا
بمعنى ان لم تاتينا تحدثنا لما ذكر ولعدم استقامة المعنى قوله
نحو ليتني اكرمك اقول اي ليتني فاني ان تاتني اكرمك فا
لشرط مع الاداة مضمر عليه قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا

وواوه ويائه نون يجزيان ويغزون وتغزين ميتي

يُقيمُوا الصلوةَ لجاز ان تقول يقيموا الصلوة وكلا يلزم الكذب لان
الشرط علة ناقصة والمعنى ان وقع القول مع انضمام امر آخر
وقع اقامة الصلوة ولو حملت ذلك الانضمام وقع اقامة
الصلوة عند القول من الممتثلين المنقادين للامر ولعدم الا
نضمام تخلف عن الاقامة المتقاعدون المتكاسلون قوله و
يلحقه بعد الف الضمير الخ اقول وذلك لتعذر ان يكون اللام
معقب الاعراب لاقتضاء الضماير التي بعدها كونها على وجه
واحد من الضم او الفتح او الكسر ومعقب الاعراب ينبغي ان
يتوارد عليه الوجوه والضماير لكونها كلمة اخرى لا تصلح
ان تكون اعرابا له وزيادة حرف من حروف اللين تؤدي
الى اجتماع حرفي علة فزيد النون لكونه اقرب الحروف
اليها لشبهها قوله وذلك في الرفع اقول اي لحوق النون
علامة لرفع المضارع دون نصبه وجزمه وذلك لان

المخاطب نحو تضع ومما وب من تضارب ودحرج من تدحرج من

الرفع اقوى الاحوال ووجود النون اقوى من سقوطه
فاستوثر الاقوى بالاقوى واما في الجزم فيحذف حذف الحركة
واما في النصب بدون اسقاط النون فيحذف حملا على الجزم وان
لم يكن الناصب مسقط الحركة وذلك لتعذر النصب بدون اسقاط
النون وعلم اسقاط ان الناصبة نون الاعراب تشبيها لها
بما المصدرية وعلم اسقاط الجوازم والنواصب نون جماعة
النساء قد ذكرنا فلا نعيد قوله والامر مما يؤمر به الفاعل
اقول الامر صيغة يؤمر بواسطتها الفاعل المخاطب كائنة
على مثال افعل او محذوف منها حرف المضارعة خوف اللبس
بالمضارع ومعاملا اخرها معاملة مجزوم من حذف الحركة
ونون الاعراب لئلا يجتمع الاعراب والبناء مبتدأة بما
بعد حرف المضارعة ان كان متحركا نحو ضع من تضع وضارب
من تضارب ودحرج من تدحرج ومزيلا في اولها همزة وصل

مكسورة ان كان ساكنا ليتوصل بها الى النطق بالساكن اما
تعينها فلانها اقوى الحروف والابتداء بالاقوى اولى ولانها
في الاصل الف والالف اخف واما كسرها فلانه الاصل في تحريك
وهذه زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم حركت بالكسر
دفعا لتعذر الابتداء بالساكن كما هو مذهب بعضهم او
زيدت بالحركة كما هو مذهب الاصح لكن لما زيدت لدفع
الابتداء بالساكن كانت بمنزلة تحريك الساكن فزيدت
مكسورة اللهم الا ان يضم عين المضارع فتضمها حينئذ
لجري اللسان على سنن واحد ولئلا يلزم الخروج من الكسرة
الى الضمة نحو اكتب وضمة الميم في اكرموا منقولة عن اللام
واكرم ماخوذ من تاكرم لا من يكرم فهو من القسم
الاول من الثاني والهمزة للقطع فلا منافاة بين قوله
على مثال افعل وبين قوله نحو مع وضارب ودحرج لان

لان تخصيصه بالذكر لكونه من الثلاثي المجرد مع كونه اعم
الاوامر لا بالنظر الى سكون ما بعد حرف المضارعة والحاقها
بهمزة الوصل فقولهم ما يومر به شامل لاقسام الامر
كلها فقوله الفاعل اخرج به ما يومر به المفعول اذا كان نحو
لاضرب انا ولتضرب انت وليضرب زيد ولتضرب هند وقوله
المخاطب خرج به ما يومر به الفاعل المتكلم نحو لاضرب انا و
الغائب نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وقوله على مثال
افعل خرج به مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فانه وان كان
مامورا به الفاعل المخاطب الا انه ليس على مثال افعل لثبوت
حرف المضارعة قالوا اذا كان المامور جماعة بعضهم
حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر على الغائب
وان يقال افعلوا على طريقة افعل لانه يقصد باللام تنصيصا
على كون البعض غائبا وان تبع التاء تنصيصا على كون البعض

نحو ليضرب زيد ولتضرب انت ولاضرب انا وليضرب زيد ولاضرب انا متى

حاضرا كما هو مذهب بعضهم قوله وغيره باللام الخ اقول

اى غير الفاعل المخاطب وهو المفعول ايا كان والفاعل

المتكلم وحده او مع غيره والفاعل الغائب والغائبة يوجد

كل منها باللام مع حرف المضارعة ولم يتعرض للبقاء لان

الاتيان باللام يستلزمه مع الاعتماد على الامثلة وذلك

لان العدول من اللام الى الصيغة المخصوصة فى امر الحاضر

لكثرة الاستعمال ولا كثرة له فى غير الفاعل فلا وجه للعدول

فيبقى حرف المضارعة ويؤتى باللام فالصيغة صيغة المضارع

معربة لثبوت حرف المضارعة مع عدم المعارض مجزومة

لوجود الجازم بخلاف صيغة امر الحاضر فانها لعدم حرف

المضارعة مبنية لان البناء هو الاصل فى الافعال والمشابهة

زالت بزوال حرف المضارعة فكونها معربة مجزومة كما

هو مذهب الكوفيين غير معقول لعدم المشابهة مع

في المتعدي ما كان له مفعول به ويتعدى الى مفعول واحد كضربت زيدا والى اثنين نحو كسوته جبة وعلمته فاضلا والى ثلثة نحو اعلمت زيدا عمرا خير الناس متق

مع ان اضمار الجازم ضعيف قوله المتعدى وغيره اقول

قدم المتعدى لكثرة تصرفه ولكون مفهومه وجوديا قوله

المتعدى ما كان له مفعول به اقول اراد بالمفعول به

هنا المفعول المنصوب الذى يتعدى اليه الفعل بدون

واسطة حرف الجر فالمعنى ما نصب المفعول به فهو تعريف

له بحسب اللفظ وقيد المفعول بقوله به لان المتعدى

وغيره سيان فى نصب ما عدى المفعول به والفارق بينهما هو

المفعول به فقط قوله ويتعدى الى مفعول واحد

اقول وذلك لتوقف تصوره على متعلق واحد كضربت

زيدا فان الضرب لا بد له من مضروب كما انه لا بد

له من ضارب فيتوقف تعقله عليهما ولا يتوقف على

شيء غيرهما قوله والى اثنين اقول وذلك ايضا

لتوقف تعقله على مفعولين نحو كسوته جبة مما

لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبرا لعدم اتحادهما ذاتا فان
تعقل الكسوة موقوف على تعقل المكتسي وهو المفعول الاول
قد وعلى تعقل المكتسى ذ وهو الثاني ونحو علمته فاضلا
مما مفعولاه مبتدأ وخبر لاتحادهما ذاتا فان هذا الباب
معقود لتعريف الذات بصفة فلا بد له من مفعولين
احدهما الذات وهو المنسوب اليه والاخر الصفة وهو
المنسوب قوله الى ثلثة مفاعيل اقول اي وتوقف تعقله على
ثلثة نحو اعلمت زيدا عمرا اخاك الناسخ فان الاعلام يقتضي
شخصا عالما بالذات مع الصفة اي عالما بالمنسوب اليه
والمنسوب فالثاني المنسوب اليه والثالث المنسوب والاول
ذ العالم بهما اعلم ان ما يتعدى الى ثلثة قسمان قسم
منقول من الثلاثي المجرد المتعدي الى مفعولين
الى باب الافعال وهو لفظان اعلم وارى فان علم ورأى

ورأى بمعنى علم متعديان الى مفعولين د بالنقل الى الافعال افاد
اخرى وهو الاول لانه العالم بالمنسوب اليه والمنسوب فصارا متعديين
الى ثلثة وقسم متعد الى واحد في الاصل وهو خمسة الفاظ
انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث يقال انبأتك عن زيد وفي التنزيل
نبأني العليم الخبير ثم يجوز لك ان يضمنها معنى الاعلام
لان الاخبار مستلزم للاعلام وتعديتها الى ثلثة تعديته اليها
فتقول انبأتك زيدا فاضلا بمعنى اخبرتك بفضل زيد اي
اعلمتك زيدا فاضلا قال بعض المحققين ثاني القسم الثاني
وثالثه مفعول مطلق للنوع في الحقيقة لانه نوع من
الاخبار مندرج تحت مطلق الانباء والاخبار والمعنى
انبأتك نوع انباء وهذا الاعتراض من الزبدة قوله
وغير المتعدي ما يختص بالفاعل اقول اي ما لا يتجاوز
عمله من رفع الفاعل الى نصب المفعول به في الاختصاص

اضافى لانه والمتعلق سيان فى نصب ما عدا المفعول به قوله
وللتعدية ثلثة اسباب اقول اى لتصيير غير المتعدى متعديا
سواء كان عدم تعديته حقيقيا او اضافيا ثلثة اسباب اى
ثلث آلات الهمزة اى النقل الى باب الافعال بشرط ان تغير
الهمزة معنى الفعل وتضم اليه معنى التصيير نحو اذهبت زيدا
بمعنى صيرته ذاهبا وتثقيل الحشو اى الوسط يقال فلان
من حشو بنى فلان اى من وسطهم وخيارهم اى النقل
الى باب التفعيل بشرط تغير المعنى وضم التصيير نحو فرحت
زيدا اى صيرته فرحا علا وفى تثقيل الابل وحرف الجر وذلك
ايضا بشرط تغير المعنى وبضم التصيير اليه نحو خرجت به
بمعنى صيرته خارجا وما لم يتغير به معنى الفعل لا يكون
الفعل به متعديا نحو مررت بزيد نعم يقال ان الفعل متعد
بواسطة الباء فى مثال مررت بزيد بمعنى ان الفعل عامل

عامل فيه بواسطة الباء ولا يطلق عليه المتعدى بمعنى المقابل للازم
هذا واياك ان تظن ان كل لازم يتعدى بكل آلة من الآلات التعدية
بل الامر فيه موكول الى السماع لا يقال ذهبت خالدا ولا انصرت
زيدا ثم واياك ان تظن ان كل لازم يتعدى بكل حرف من حروف الجارة
بل الامر فيه ايضا موكول الى السماع ان قيل حصر الاسباب فى ثلثة
ممنوع لان سين الاستفعال والف المفاعلة والتضمين اسباب
لها ايضا قلنا مراده حصر الاسباب التى لا يتوقف بها شيء سوى
التعدية فى الثلثة وسين الاستفعال والف المفاعلة يتوقف بهما
الطلب والمشاركة واما التضمين فالة اى المتعدى فى التحقيق
ليس هذا بل ذاك وايضا معنى المتعدى قد اكتسى لفظ اللازم
على سبيل العارية فهو خارج عن جاعل اللازم متعديا تامل قوله المبنى
للمفعول وهو فعل ما لم يسم فاعله اقول اى فعل المفعول الذى
لم يذكر فاعله لغرض من الاغراض كالاختصار مع شهرة الفاعل

نحو خلق الانسان هلوعا اى خلقه الله هلوعا لان الخلق والايجاد
لا يصلح الا له تع ومنه عُلَّ الرجل فهو معلول وسُلَّ فهو مسلول
وجُنَّ فهو مجنون وصُيِّد فهو مصيود ودق الرجل دق السيف اذا
جعل حسن التقطيع للعلم بان فاعل هولاء فى الغالب هو الله تع
ولذلك تركت معلوماتها فى كلامهم اذ لا يقال علّه فهو معلول
ولا سلّه فهو مسلول وهكذا او لان القصد الى وقوع الفعل على المفعول
به لا الى صدوره عن الفاعل نحو قتل الخارجى فان المهم قتله ليؤمن
عن شره لا قاتله او لصون الفاعل عن لسانك نحو ضرب الانوك اذا كان
الضارب عظيم الشان رفيع القدر او لصون لسانك عنه نحو ضرب
الامير اذا كان الضارب دنيا رذيلا او لتجهيل الفاعل على السامع
لا من نحو قتل زيد او للجهل بالفاعل نحو سرق المال ولو غير ذلك مما
هو مقرر فى موضعه واسند ذلك الفعل الى المفعول لنيابته
عن الفاعل فلم يصرح بالاسناد اليه كتفاء بر منه اليه بقوله فعل

فعل ما لم يسم فاعله فان هذه الاضافة تقتضى الاسناد الى المفعول لكنه لا يخفى
على من له ذوق وملاحظة قيد الاسناد الى المفعول لتحقق حقيقة المبنى
للمفعول مع انه لو لم يلاحظ لدخل التعريف ضرب فى مثل ضربنى واكرمت
زيدا اذا اعمل الثانى وخلق فاعل الا قدعيًا راى الكسائى اذ نه فعل لم يذكر
لم يذكر فاعله فقوله ويسند الى المفعول به اقول لانه احد طرفى الفعل
كالفاعل فحذف عدم الفاعد لا بد وان يسند اليه الا ان لا يوجد ولا
يجوز ان يسند الى غيره عند وجوده خلافا لسيبويه فان المتكلم
على رايه مخير ان شاء اسند الى المفعول به او نحو لما هو داخل فى
المتكلم فهو الواقع قوله ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو
الكلاب الشاذ قوله عليم قصد تناسب القوافى والتوفيق فى الابيات
قوله الا اذا كان الثانى من باب علمت والثالث فى باب اعلمت
اقول لا يسند الى المفعول به كل وقت وزمان الا وقت ان يكون
الثانى من باب علمت اى فى افعال القلوب والثالث من باب اعلمت

فيقام الثاني لان الاول يقوم مقام الفاعل بالاتفاق وقال في باب علمت
لان الثاني في باب اعطيت يقع موقع الفاعل لعدم المانع واما الثاني في
باب علمت والثالث في باب اعلمت فلا يقعان موقع الفاعل لا يقال
عُلم قائمٌ زيدًا ولا أُعلم فاضلٌ زيدًا عمرًا لانهما خبرٌ في الحقيقة وحق الخبر
ان لا يخبر عنه واجاز ابن الانباري ذلك اذا لم يكن نكرة لان التنكير يرشد
الى انه ثانٍ وثالث ولا يلزم اللبس بالاول في القيام مقام الفاعل واجاز
بعض الائمة ذلك في المعرفة ايضا بشرط الزامها في مركزها نحو ان يقال
عُلم زيدًا اخوك لان التاخير يرشد الى انه ثانٍ وثالث قوله والى
المصدر الخ اقول اي ويسند الى المصدر نحو سِيرَ سيرٌ شديدٌ لانه
جزء مدلول الفعل ولا مانع عن الاسناد اليه ووصف المصدر شيئا
على ان المصدر التاكيدي لا يجوز نيابته مناب الفاعل لعدم الفائدة فيها
لانه جزء مدلول الفعل فيدل عليه الفعل تضمنا ذكرا فلم يذكروما
يسند اليه الفعل يجب ان يكون شيئا ولا دلالة للفعل عليه فلا يقال

يقال سِيرَ سيرٌ الا ان يقصد صفة من التكثير كالدوام والشدة كما يقال سير
الاسير ابدا لك القصد فالقايم مقام الفاعل هو النوعي نحو سِير سيرٌ
شديدٌ وضُرب ضَربُ الامير او ضربةٌ او الضربُ ورُجع القهقرى
واشتمل الصماء والعددي نحو ضُرب ضربةٌ وضُرب الفٌ لان فيهما شيئا
لا يدل عليه الفعل ويسند الى الظرفين ايضا اي ظرف الزمان والمكان
لان كلا منهما يلابس الفعل ويصلح للقيام مقام الفاعل ولا ما
نع منه نحو سِير يومُ الجمعة وسِير فرسخان ولا يذهب عليك
انهما لا يقومان مقام الا بعد تقريبهما عن تقديرهما في هذا اذا كان
الكلام خلوا عن المفعول به الصريح اما عند وجوده فلا مساغ لقيام
الباقي مقام الفاعل كما اشرنا اليه واذا لم يوجد فلك الخيار في الاولة
ومنهم من يختار المصدر لانه جزء مدلول الفعل واقرب اليه
ومنهم من يختار الجار والمجرور لانه مفعول به وان كان بواسطة
ومنهم من يختار المصدر والظرفين على الجار لعدم افتقار العامل

بفعل الواسطة وسكت عن المفعول معه والمفعول له لامتناع قيامهما
مقام الفاعل لان المفعول معه بالواو ويلزم العطف بدون المعطوف
عليه ولو قام مقام الفاعل بدونها لم يكن مفعولا معه لانه المذكور
بعد الواو واما المفعول له فلانه ليس من ضروريا للفعل لان الكثير من
الافعال غير معلل والقائم مقام الفاعل يجب ان يكون من ضروريا كالفاعل
ولانه جواب لم والفعل والفاعل لا يتخلل بينهما سؤال قوله افعال
القلوب الخ اقول سميت هذه الافعال افعال القلوب لان بعضها
للعلم وبعضها للظن والعلم والظن مما يتعلق بالقلب وان كان
للحواس مدخل فيهما قوله وهي حسبت وخلت وظننت اقول
قدمه ما هو الظن لكثرة الظنيات بالنسبة الى اليقينيات وجرى الظن
مجرى المبادي لليقين لكونه مسبوقا بالظن غالبا قوله وعلمت
ورأيت ووجدت وزعمت اقول زعمت يستعمل مرة بمعنى الظن
واخرى للاعتقاد والدعوى بلا دليل والثلثة لليقين قوله

بحث الاعتقاد

قوله تدخل على المبتداء والخبر اقول اي على الجملة الاسمية لبيان ما هي
عبارة عنه من ظن او يقين فتنصبهما اي فتنصب المبتداء والخبر هذا
تصرفها اللفظي وتصرفها المعنوي افادة معناها في الجملة الاسمية
ولم يذكر التصرف المعنوي بناء على ان النصب اللفظي يفهم ذلك من
التسمية اي من قوله افعال القلوب لانه بمنزلة ان يقال افعال الظن و
اليقين قوله وحسبت وخلت لا زمان لذلك اي للدخول على المبتداء
والخبر ونصبهما على المفعولية اذ ليس لهما معنى اخر يتعديان به الى
واحد فقط بخلاف الباقية فان لها معاني اخر يتعدى بها الى واحد فقط
فان ظننت اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لا يتجاوز واحدا
لان التهمة لا تقتضي الا متعلقا ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين
اي بمتهم وعلمت اذا استعمل بمعنى معرفة الشيء فقط لا بمعنى معرفة
الشيء بصفته لم يقتضي الثاني نحو علمت زيدا اي عرفته نقيض جهلته
فكما ان جهل لا يتعلق الا الى واحد كذلك نقيضه ورأيت اذا استعمل

للادراك بحاسة البصر فلا يدرك الذات بصفة لا يتجاوز واحدا نحو

رايت بمعنى بصرته وكذا وجدت اذا استعمل لمصادفة الشيء وعلمت

لمعرفة الشيء بصفة لا يقتضي الا مفعولا واحدا نحو وجدت الضالة

اي صادفتها نقيض فقدت الشيء فكما ان فقدت لا يتجاوز واحدا

كذلك نقيضه وزعمت اذا استعمل بمعنى القول بدون دليل يقتضي على

الواحد كقوله تع زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اي قالوا وتكلموا

هذا القول بدون دليل واما زعمت بمعنى كفلت فليس من هذا الباب

قطعا لان الكفالة لا يتعلق بالقلب اصلا والمراد بافعال الاخر معان

تتعلق بالقلب في الجملة والابصار طريق ادراك القلب والفهم

من لا يتنبه القلب ومن شانها جواز الالغاء اقول اي من شان

افعال القلوب جواز الالغاء خاصة ولا يجوز الالغاء في باب

اعطيت لتادية الالغاء في الحمل احد المتباينين على الاخر فتقديم

الخبر المحض فهو اي الالغاء ابطال علاقة المفعولية لفظا

وذلك الابطال انما هو توسط هذه الافعال بين مفعوليها نحو زيد ظننت

مقيم او تاخرها عن مفعوليها نحو زيد مقيم ظننت ولا يجوز الغا

ئها حين تقدمها على مفعوليها لعدم امر يقتضيه من عروض

الضعف بتقدم احد المفعولين او كليهما الا عند الاخفش لا يعتد به

فانه ذاهب الى تجويز الالغاء حين التقديم نظرا الى صلاحية

المفعولين لان يكونا مبتدا وخبرا والضمير في قولهم عبد الله

اظنه منطلق ضمير المصدر لا المفعول الاول والمعنى عبد الله

اظن ظنا منطلق ثم اعلم ان وجه الالغاء حين التوسط والتاخر

عروض الضعف عليها بتاخرها عنهما او عن احدهما مع استقلال

المفعولين كلاما ومع افادة معناها في الجملة الاسمية وبيانه

انها عبارة عن من ظن او علم فاذا قيل زيد ظننت مقيم وزيد مقيم

ظننت كان المعنى زيد مقيم في ظني لكن حين التوسط يضعف

الالغاء لتقدمها على احد المفعولين وحين التاخر يقوى الالغاء

صورة متوسطة وصورة متاخرة نحو زيد ظننت مقيم وزيد مقيم ظننت متى

لزيادة ضعفها بتأخرها عنهما جميعا واما الاعمال فلانها افعال ولا افعال
تعمل متقدمة ومتأخرة قوله والتعليق الخ اقول بالرفع عطف على جواز
الغوا شانها التعليق خاصة لان التعليق في باب اعطيت يؤدي الى جعل
احد المتباينين على الاخر ولا يجوز نحوه عطفا على الالغاء لان التعليق
واجب لا جائز وهو اعني التعليق ابطال علاقة المفعولية لفظا لأمر لفظي
وهو ان لا يبطل صدارة اسباب التعليق اعني اللام وكلمة الاستفهام
وحرف النفي لا محلا لوقوعها على مدلول الجملة مثلا اذا قيل علمت
لزيد منطلق فالجملة منصوبة المحل على المفعولية لوقوع العلم على انطلاق
زيد فان قيل فليكن زيد مقيم ظننت كذلك لوقوع الظن على اقامة زيد
وانتم قلتم الالغاء ابطال المفعولية لفظا ومحلا قلنا ان قلت زيد مقيم مثلا
لحملها على المفعولية لظننت فقيل لك ما المانع من النصب اللفظي فما تقول
يعني انه لو كان مفعولا لانتصب لفظا لعدم المانع منه فهو ليس بمنصوب لا
لفظا ولا محلا بل الظن ظرفه بحسب المعنى كما اشرنا اليه بخلاف علمت لزيد منطلق

منطلق فانه منصوب المحل لوجود المانع من النصب اللفظي وهو اللام
تامل ثم اعلم ان تعليق هذه الافعال قبل اخذ هذه الاسباب بشرط ان يتقدم
على المفعول الاول كامثلة المتن واذا تأخر عن الاول كقولك تعلم
ايهم احسن عملا تعني ليعلمكم لانه تنزه عن السهو والاختبار فلا تعليق
الا بالنسبة الى الثاني لانه لا مانع من العمل في الاول لفظا قوله علمت ازيد عندك
ام عمرو وايهم في الدار اقول واذا وقع هذان في جواب ازيد عندك ام عمرو
وايهم في الدار فالمعنى علمت جواب ذلك السؤال فهنا حذف المضاف الذي
مراد اللفظ واذا لم يقعا في جواب السؤال فالمعنى علمت احدهما بعينه منكرا على
بالتعيين الاستفهام بالهمزة وام ونحوهما كانك سألت الاستفهام في مقتضاه
وهو التعيين ولو اردت علمت احدهما لا بعينه عندك لم يعقد ذلك لفظا علمت
تصريحا بما استلزمه الهمزة وام وهو علم احد الامرين منه المحتاج الى التعيين
قوله الافعال الناقصة اقول ذلك انها وضعت لتقرير الفاعل على صفة غير
مصدرها وسميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها بل تفتقر الى المنصوب وذلك
بناء على مصدر

لا تستلزم الجهل بعواقب الامور وهو منزه عنه تعالى عنه

ليعاملكم معاملة المختبر بالتكليف ايها المكلفون بيضاوي

لان تمام الكلام باجزائه واجزاء الكلام اسمائها واخبارها وهي مفقودة فيها قود دلالة

خبارها فانه اذا قيل كان زيد قائما دل على زيد خبرا فالمعنى ينقايم في الزمان الماضي

زيد متصف بالغنى بعد الفقر وما قال بعضهم معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام

المتصف بالكون الحاصل ثم انه الحاصل ليس بشيء لانه خلاف المتبادر ولان الكون

بمعنى الحصول مصدر كان التامة لا الناقصة مع انه يقتضي ان يكون كان جزء من

الكلام وقائما حالا لا جزءا تاما قوله وهي كان الى اقول اي الافعال الناقصة

الملاحقها المتداولة استعمالها كان الى آخره وجملتها ثلاثة عشر لفظا ومنها جاء وقعد

وطفق وراح واض وتعد مثل قول الحرحتي قعدت كانها حربة بمعنى صارت

قوله ترفع الاسم وتنصب الخبر اي تدخل على المبتدأ والخبر وتتشعب بهما

فترفع المبتدأ وتنصب الخبر نحو كان زيد منطلقا والاصل زيد منطلق هذا التعريفها

اللفظي المشترك فيه بين جميعها ولكل منها تصرف خاص معنوي كالنقل

الى الماضي في كان والانتقال من شيء الى شيء في صار وهكذا قوله وكلها تكون

ناقصة لما بين التصرف اللفظي المشترك بين الكل شرع اذ يبين الفرق

فات الخصوصية بهذه وتقفية التنبيه عليها لكونها ام الباب فقال وكلها تكون ناقصة

تدل على ثبوت خبرها لاسمها في الزمان الماضي دائما نحو كان الله عليما ازليا وانقطاع

نحو كان زيد قائما وقيل انها في الاول زائدة بمعنى تعالى عليم ثم لعدم من مقارنة

الزمان لفيه نظر لان المقارنة بينه تتعلق العلم بالمعلوم لا بنفس العلم وتكون تامة

بمعنى وقع ووجد فلا يفتقر الى الخبر بل يتم بالمرفوع نحو وان كان ذو عسرة

قوله تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي من حصل ووجد في المهد حال كونه صبيا

وطفلا ويجوز ان يكون زائدة والمعنى كيف نكلم من في المهد صبيا اي من حصل

في المهد حال كونه صبيا ولا يجوز ان تكون ناقصة بمعنى كيف نكلم من كان في

الزمان الماضي في المهد صبيا اي كيف نكلم الان من ثبت له الصبوة والطفولية

والوجود في المهد في الزمان الماضي اذ لا تعجب حينئذ استنكار التكلم واستبعاده

وبمساق الاية اذ كل من يكلمنا الان فهو من ثبت له الصبوة والطفولية و

الوجود في المهد في الزمان الماضي ويكون زائدة لفظا ومعنى نحو ما كان احسن زيدا

في قوة ما احسن زيدا فهي زائدة لمجرد التاكيد ولا يبعد ان يكون غير زائدة بمعنى

ويكون المقصود منه التعجب من الاحسان في الزمان الماضي واما قول العرب
ولقد ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم
فزائدة لفظا ومعنى لا احتياج لعدم زيادتها بحسب المعنى كما في قوله جياد بني
ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب على المسومة العراب وفي لفظا لا معنى
نحو زيد كان قائم اي قائم في الزمان الماضي فهي زائدة لفظا لعدم عملها لا معنى
لافادتها الزمان الماضي واما زيادتها معنى لا لفظا فقد قال بها البعض
تمسكا عند قوله كان الله عليما حكيما فالعامة على دلالة لفظا لكونها عاملة
دلالته معنى تعالى اي دايم بقدمه عن مقارنة الزمان والجواب غير قدم مر انها
فلا نفيده ويكون مضمرا اي لها ضمير الشان اي يكون اسمها ضمير الشان او ضمير مدلوله
الشان والقصة فاضافته الى الشان اضافة الدال الى المدلول والحديث الضمير يرجع
على ما علمه تقدم المرجع وكون الخبر جملة لامتناع رجوع الضمير منها اليه وكون
مفهوم الشان فالواو انه لا يستلزمه الاجمال والتفصيل لا يستعمل الا في
موضع التفخيم فلا يقال كان زيد ذاهب لعدم الفخامة في الحكاية ان قيل هذا

من تتمة في

هلا نقول كون قسم الشيء قسيما له لان ما اسمه ضمير الشان قسم الناقصة
قلنا معنى كلامه وكان تكون ناقصة بان لا يكون اسمها ضمير الشان او ناقصة بان تكون
اسمها ضمير الشان على ان التقسيم العام والخاص على سبيل منع الخلو جائز
لا يستقيم ان قيل كان عليه انه يعرض لكونها بمعنى صار كقوله تيهاء قفر
والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي قد صارت بيوضها
فراخا فلا يستقيم ان يكون زائدة لكونها عاملة ولا استلزامها حمل
الفراخ على البيوض دون ان تكون الزمان الماضي لانه يوهم سبق الفراخ على البيوض
فتعين ان يكون بمعنى صار فالمعنى كما لا يخفى على من له ذوق ولا يستقيم ايضا
ان يكون اسمها ضمير الشان لامتناع نصب الخبر وهو لا يجب بعدم الا
بالجملة دون مفردي وهو حمل الفراخ على البيوض فتحقق ان يكون بمعنى صار
والمعنى كان المطي في السرعة قطا الحزن قد صارت بيوضها فراخا
اي انقلبت بيوضها من صفة البيضية الى الفراخية وحصل هذا الاعتبار في
الاستقامة والصحة قلنا يمكن ادراجه في الناقصة والمعنى وكان تكون

ناقصة بان تكون لافعال الماضي ويكن يكون للانتقال مع انه يمكن ان لا يتعرض
له لقلته ولما تعرض عا يكون اسمه بمعنى الشان لاختصاصه بحواشي كما
هو حاله في هذه الرسالة ميلا الى الاختصار ثم نقول ان المصنف
قصر البيان على اتم الباب لا باس علينا ان نفصل الباب بقدر الوسع
على وجه الاختصار فاعلم ان صار يستعمل ناقصة للانتقال من ذات الى ذات
نحو صار الماء هواء او من وصف الى وصف نحو صار زيد غنيا اي انتقل من
الفقر الى الغنى واخرى تامة للانتقال من جهة الى اخرى نحو صار زيد الى
عمرو اي ذهب وانتقل من هذه الجهة الى الجهة التي عمرو فيها واصبح وامسى و
اضحى مرة تقرن مضمون الجملة بالاوقات الخاصة اصبح تقرنه بالصباح
وامسى بالمساء واضحى بالضحى واخرى تستعمل للانتقال من شيء الى شيء
نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد فقيرا قال عدي اصبحوا كانهم ورق جف
فالوت به الصبا والدبور ثم صاروا مشتبهين بالورق الجاف اليابس
وانتقلوا من النضارة والطراوة الى البلى والرثاثة وهاجوا واضطربوا

بوا بالسواد مشابهين الورق الجاف وانقلاب بانه بالرياح والتي للدوام
في الضحى على هذه الصفة لان تقترن به يختص بزمان دون زمان وبالتي
تكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات نحو اصبح زيد وامسى زيد يعني دخل
في الصباح والمساء وقال عبد الله الواسع اذا الليلة الشهباء اضحى جليدها
اي دخل جليدها في الضحى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بالوقتين
الخاصين ويكون بمعنى صار منه قوله تعالى اذا بشر احدهم بالانثى ظل وجهه
مسودا اي انتقل وجهه وتغير من صفة البياض الى السواد لاستكراهه
ولادة الانثى خشية املاق او خوف لحوق العار من دخولها تحت تصرف
الغير فالانتقال الى السواد لكراهته ولادة البنت على ان يختص ببعض الازمان
حتى يستقيم ارادة اتصاف الوجه بالسواد في خصوص النهار فهو في ذلك
كصار وعاد وغدا وراح وجاء مرة تكون بمعنى صار واخرى تامة يقال عاد زيد
من سفره اي رجع عنه وقال الشاعر عادت ومن عليه اي انقلبت من عليه وطا
رت ويقال راح زيد اي ذهب بعد الزوال وقال الشاعر اخو بيضاء راح متلوث

اي ذهب بعد انفلاك مثاد او راجع اليها او كل الليل وانا آض فهو بمعنى صار

قطعا او تبصر بمعنى جاء بمعنى ما ادعى في قول العرب ما جاءت حاجتك بنصب تقوى

لانهم يقولون لكل ابن تجاه ابن قعرين وقد يعنو اي البس قعين بالعصا

واما قعد فمعنى صار في موضع التشبيه لانه يقال قعد زيد كانه سلطان

بمعنى صار كانه سلطان ولا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار زيد كاتبا وما في اواخرها

ما النافية وهي ما زال وما انفك وما برح وما فتئ لاستمرار خبرها لفاعلها

مذ قبله لان دخول النفي على النفي اثبات وهو نفي الزوال استمرار وقد يحذف

النافي وهو لا كقول امرأة سالم بن قحفة تزال حبال مبرمات اعدها لها وتزال

وكقول امرئ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا اي لا ابرح قاعدا وفي التنزيل

تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وما في اولها ما المصدرية

التوقيت فعل بعده يؤول بمصدر خبرها لا بد من اسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا

اي اجلس وقت دوام جلوس زيد وليس لنفي الحال تقول ليس زيد قائما

الآن ولا تقول ليس زيد قائما غدا وبعضهم على انه للنفي مطلقا تمسكا

بقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فان عدم صرف العذاب

عنهم امر استقبالي يكون يوم القيامة والجواب ان الحادث او المستقبل

في خبر الله تعالى بمنزلة الحال لامتناع الكذب في خبره تعالى فكان القيامة

قد قامت فغشيهم العذاب وهو غير مصروف عنهم الآن قوله ويجوز

تقديم خبرها فيها وذلك لانها افعال والفعل له تصرف في العمل بالتقدم

والتأخر فكذا عند كل معمول له على اسمه بالاصل وعند تغيره منه قوله الا

ما في اوله ما اي لا يجوز لمستثنى من الحروف المتصدرة فلا يجوز تقديم

الخبر على النفي في اوله ما النافية كانت او مصدرية بل يجوز تقديم خبر

على الاسم فقط وذلك لاقتضاء كل من النافية والمصدرية لكونهما مفردة

لصدر الكلام فلا تقول قائما ما زال زيد ولا اجلس جالسا ما دام زيد

خلف وفيه لاحد الا لابن كيسان في غير ما دام وسنده انه هذه الافعال

الاربعة قبل دخول النافية منفية فبعد دخول النافي تصير مثبتة

لان نفي النفي اثبات فهي كان وكذلك حكى ابن هشام في قول جرير

لا تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا وكم يكن اشتاتا لها كان

اللفظية حمله بعضهم على جواز التفريغ في غير الموجب اتفاقا ف

الجواب ان العبرة بصورة النفي في نظر القوم لان بحثهم متعلق بالالفاظ

ولما كان الاصح جواز التفريغ ليس مع تحقق النفي المعنوي وقيل كلاء

اشربه ولا يزد ذلك ولا يجز عندك بناء الاسم في الكل على الفتح لتحقق

صورة النفي ولانه كالنفي في القصد الاولي بحرف التحقيق في الثاني الى العرض فلا

الثالث الى الاستفهام عن الكون عند المخاطب وان كان للبناء على

الفتح وجه فهذه الافعال الاربعة منفية في الجملة وان قلنا الاصح

جواز التقديم على ليس لان بعضهم ذهب الى امتناع التقديم عليه ذهابا

الى المعنى ولجموده معنى عن صيغة الفعل المتصرف باسكان العين الى صورة

ليت والتحقيق بطلانه قوله الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فان

يوم صلة مصروفا ومعمول مقدم على ليس وهو اي مصروفا خبر ليس واذا

جاز تقديم معمول المعمول على ليس فتقديم معموله اجوز ولم يتعرض

هي افعال وضعت لرجاء قرب الخبر او لحصوله قريبا او لقرب حصوله وهي عسى وكاد واوشك وكرب متى

يتعرض للخلاف فيه تنبيها على ضعف سنده وعلى انهما لا اعتداد بهما في افعال

المقاربة الخ اقول هي افعال وضعت لرجاء قرب الخبر او لحصوله قربه

او لقرب حصوله اي حصول الخبر وتمامه الى الحال فالاول عسى و

هو لرجاء قرب الخبر تقول عسى الله ان يشفي مريضك تريد ان

قرب شفائه الى الحال مرجو من عند الله ومطموع منه لان قرب شفائه

قد حصل لذلك تقول ... ان الاديب عن ... منه ولكونه انشاء لم

القرب كلعل لم يتصرف ولا يجيء منه مضارع ولا غيره الا انهم قالوا عسى

لفظا نحو عسيا عسوا عست الخ بخلاف اخواته فانها لكونها

اخبارا تتصرف ويجيء منها المضارع وغيره كقوله تعالى يكاد البرق

يخطف ابصارهم وكقول الشاعر يوشك من فر من منيته في بعض

غراته يوافقها والثاني كاد وهي لحصول قرب الخبر الى الحال نحو

كادت الشمس تغرب اي قرب غروبها الى الحال فحصل وشرف

وقد تستعمل لقرب الشيء وكمال المناسبة بين الشيئين نحو كاد

العروس يكون اميرا ليس المراد ان قريب من الامارة قد حصل وسيكون
اميرا بل المراد انه بينهما لما كان المناسبة كان العروس هو الامير نفسه
والثالث كرب واوشك وجعل واخذ وطفق وهلهل والقرب حصول
الخبر وعامة بعد تحقق الشروع فيه نحو كرب الشمس تغرب حين افل
ثم انها قوله عملها كعمل كان اقول ايضا ترفع المبتدا وتنصب الخبر
وعلم استقلالها مع الفاعل كلاما كان قبلها يتوقف لها على انفرادها
فهي ناقصة في الحقيقة بجزئيات ذلك ابدا قلنا اختصاصها بكون
الخبر مضارعا وافادتها القرب اقتضيا ذلك ليبحث فيه عن تفاصيل
القرب ويتبين فيه ان ما خبره مضارع بدون ان وما خبره مضارع
مع ان ماذا وان ما يجوز فيه الامران ماذا قوله الا ان خبر عسى
ان مع الفعل المضارع اقول الاستثناء منقطع والا بمعنى لكن
يعني ان قوله عملها كعمل كان لما اوهم ان كل ما يصلح خبرا لكان
يصلح خبرا لهذا الباب رفع ذلك الوهم بقوله الا ان خبر عسى

عسى الخ يعني ان خبر كان لا يلزم ان يكون مضارعا بخلاف
هذا الباب فان خبره لا يكون الا مضارعا وذلك لانها وضعت لـ
افادة القرب الى الحادث رجاء او حصولا او اخذا والتي هو ابين لذلك
خبره صيغة الحال ليكون خبره ادل على مقتضاه وملائمة لما
هو الغرض منها نحو عسى زيد ان يخرج اي قارب زيد الخروج على
معنى الخروج والا لا يستقيم الحمل وابدا من حمل المبتدا في
الخبر فلا بد من تقدير المضاف او من جعل المصدر في قوة اسم الفاعل
قوله وقد يقع ان مع المضارع فاعلا لها فيستغني عن الخبر اقول
حينئذ يكون تامة بحسب الظاهر لعدم الخبر ولكن في الحقيقة ناقصة
لجري المنسوب والمنسوب اليه في صلة ان وجريها في صلتها يغني
عن ان مع الفعل والا فلا وجه لانه وضعها على افادة قرب ثبوت
المنسوب اليه رجاء اعلم انه يجوز ان يعتبر الموضع في هذا الا
ستعمال اسمها وان مع الفعل خبرها في الا ان فيقال عسى ان

يخرج الزيدان والزيدون وعلى الثاني عسى ان يخرجا اخوك وان يخرجوا

اخوتك قوله وخبر البواقي الفعل المضارع بغير ان اقول اما وجه

كونه مضارعا فقد مرّ في السابق واما عدم مقارنة ان فلان في الرجاء

والقرب في البواقي مقطوع فبينهما نوع منافاة قوله فابت الى فهم

وما كدت آيبا شاذ لما ذكر استعمل الاصل المرفوض قوله ويجوز

تشبيه عسى بكاد اقول اي تجريد خبرها عن ان تشبيها بكاد كقوله عسى الكرب

الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وقد يشبه كاد ايضا بعسى

قد كاد من طول البلى ان يمصحا قوله وكرب مثل كاد اقول اي في تجريد

خبره عن ان بل التجرد عنها الغ في خبره من خبر كاد كما لا يخفى على المتامل

وتقليل التشبيه لكثرة استعمالها قوله واوشك مثلهما في الاستعمال اي مثل كاد وعسى

فيه اي يجرد خبره عنها مرة ويأتي بها اخرى نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان

يخرج زيد كعسى ان يخرج زيد في الاحتمالين واوشك زيد يخرج ككاد زيد يخرج

قال يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها قوله فعلا المدح و

قوله فعلا المدح والذم اقول هما ما وضع لانشاء مدح او ذم فلا

يرد عليه مدحت وذممت لانه وضعا للاخبار وكونهما لانشاء

مدح او ذم عارض لهما بالقصد وكذا لا يرد نحو امدح واذم ولا مدح

ولا ذم لان المراد ان يوضع لانشاء مدح او ذم وكلا ماخذ الاشتقاق

لفظ المدح والذم ولا باعتبار الوضع اخبارا ولفظ التثنية للتغليب

ما هو الاصل في الباب صنفا على حدة وعبر عما هو غير اصل فيه بلفظ

الجاري مجرى الباء تمييزا بين الاصل والفرع قوله واصلهما نعم وبئس

اقول بكسر الفاء وسكون العين فالاصل نعم وبئس بفتح الفاء وكسر العين

وقبل النقل الى الانشاء يجوز فيهما ما يجوز في فخذ من اللغات الاربع

اللاتي احديها اصل وثلثها فرع وبعد النقل الى الانشاء يتعين

كسر الفاء وسكون العين لان الانشاء لا يقبل التصرف والاول اعني نعم

لانشاء المدح والثاني اعني بئس لانشاء الذم وكل منهما يدخل على

اسمين مرفوعين اولهما فاعله والثاني مخصوص يسلك فيهما

سلك التفصيل بعد الاجمال لان كلا من المدح والذم موضع مبالغة ومقام
اطناب واول الاسمين يسمى الفاعل لكونه فاعلا ومصدق رسم الفاعل
عليه والثاني يسمى المخصوص بالمدح في نعم وبالذم في بئس فقوله نعم الرجل
زيد وبئست المرأة هند شبه بالتاء في انهما وان كانا بسبب النقل الى
الانشاء جامدين لكنهما لم تسلبا تصرف التانيث عند كون الفاعل مؤنثا بل
يجب تانيثهما عند كونه مؤنثا نحو نعمت المرأة هند وبئست المرأة دعد
ورد به على الكوفيين ايضا حيث ذهبوا الى اسميتهما تمسكا بقوله
تعالى يا نعم المولى ووجهه انه يقال بئست المرأة دعد بتاء التانيث الساكنة
ولا تلحق الا الفعل فهما فعلان والمنادى في قوله تعالى يا نعم المولى محذوف
والتقدير يا الله نعم المولى ثم انهم ذكروا في اعراب المثالين وجوها
احدها ان يكون المخصوص فيهما مبتدأ والجملة خبرا مقدما عليه
وثانيها ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه لما قيل نعم الرجل وبئست
المرأة قيل من الممدوح والمذموم فقيل زيد وهند اي هو زيد وهي

هند والثالث ان يكون بدلا من الفاعل ويأباه سياق الكلام لان الفاعل
كالبدل لا ذكره والرابع ان يكون عطف بيان او تتمة للفاعل لا يفارقه
كتقديمه وسياق الكلام له اي للفاعل لا له قوله وحق الاول التعريف
بلام الجنس اقول اي بلام الاستغراق لان الاستغراق انسب بهذا المقام
لانه يدل على ان المخصوص قايم به مناقب الجنس او مثالبه ومقام المدح
والذم مقام اطراء واغراق ومنع ابن الحاجب قدس سره كون اللام
للجنس ذاهبا الى ان اللام للعهد الذهني والمعنى نعم فرد شايع زيد
لان المخصوص لا يكون عبارة عن الجنس والافراد وهو يجب ان يكون عبارة
عنه لكونه تفسيرا للمبهم نعم رجلا زيد وحبذا رجلا زيد بمعنى نعم
الرجل زيد بلا نزاع ولا استغراق في المضمر ولا اشارة والجواب
عن الاول انه من قبيل المسامحة كما اشرنا اليه والمعنى انه قايم بالمخصوص
ما للجنس وجميع الافراد من المناقب والمثالب وعن الثاني منع ان
لا يكون المضمر والاشارة للاستغراق لا يجوز ان يقصد بكل منهما

الاستغراق بقرينة المقام قوله وقد يفسر بنكرة منصوبة قوله

اي يميز بنكرة منصوبة اما الاضمار والتفسير فللتفصيل بعد الاجمال

واما النكارة فلوجوب نكارة التمييز واما النصب فللامتناع اضافة المضمر

وقد يجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز تاكيدا او مبالغة كقوله تزود مثل

زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا ثم البصريون على ان الفاعل المضمر

في هذا الباب لا يستغني عن صورة المفرد المذكر ولا يطابق التمييز يقال نعم

رجلا ونعم امراة ونعم رجالا ونعم نساء لانه عبارة عن شيء ذهني

غير ملاحظ بصفة غير الشئية فلا وجه لتانيثه وتثنيته وجمعه

والكوفيون يجعلونه مطابقا للتمييز ويقولون نعمت امراة دعد وهكذا

لانه عبارة عنه لكن اجماع الفريقين منعقد على نكارته لانه لا يراد به

الا شيء ما فيكون نكرة كالمرجع قوله وقد يحذف المخصوص اقول اي عند

قيام القرينة لانه ركن من الكلام فلا يحذف الا مع القرينة كقوله

تعالى فنعم الماهدون نحن والمراد فنعم الماهدون نحن والقرينة قوله تعالى والارض

والارض فرشناها الان فرشنا بمعنى مهدنا فالفارش هو الماهد ومن قوله

تعالى في قصة ايوب نعم العبد اي نعم العبد ايوب والقرينة سياق الاية

قوله وحبذا يجري مجرى نعم اقول اي في افادة المدح على سبيل الاستغراق

من غير تعيين خصلة ولم يجعله من الباب بل جعله جاريا مجرى نعم لانه غير

متغير عن صورة الاخبار بخلاف نعم وبئس فاعلم انه لا يليق الا ذا مع انه يستعمل

في الخبر كثيرا يقال حب الرجل وحب بضم الفاء على الاصل وبنقل ضمة

العين اليه اذا صار بمعنى باجلاء قال وحب بها مقتولة حين تقتل

انما ذكره في مخصوص نعم من الوجوه جارية في مخصوص حبذا مع زيد

فيجوز ان يكون حبذا مبتداء والمخصوص خبره في قوة الممدوح زيد وحبذا

لا ينهض الا على مذهب من يغلب الاسمية على الفعلية عند التركيب

وان يكون المخصوص فاعل حبذا وهو مذهب من يغلب الفعلية على

الاسمية عند التركيب ومن المعربين من يجعل الفاعل المعرف باللام

الذي يعقب اسم الاشارة لا المخصوص وهو ضعيف لانه يقال حبذا

زيد وحبذا رجلا زيد ولا معرفا باللام قوله وساء ويجري مجرى بئس جعلهم
جاريا مجرى بئس ولم يجعلوه من بابه اصالة لادخاله في صورة الخبر ويستقل
للاخبار كثيرا نحو ساء زيد بمعنى احزنه ثم من احكام هذا الباب تجانس
الفاعل والمخصوص فقوله تعالى مثلا القوم الذين كذبوا باياتنا على حذف المخصوص
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم او على حذف المضاف اي بئس مثل
القوم مثلا الذين كذبوا ومنه قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين
كذبوا اي مثل القوم الذين كذبوا قوله فعل التعجب وهو اي التعجب كيفية
انفعالية تكيف النفس بها عند ادراك امر غريب معتاد كادراكها
احيانا ما خفي عليها سببه او غيره معتادا وخارجا عن العرف والعادة
قوله وهي ما افعله وافعل به اقول اي هما صيغتان احدهما افعل كاكرم
والاخرى افعل على هيئة امر الافعال اقول ولا يبنيان الى آخره اقول
اي هاتان الوزنان لا يبنيان ولا يؤخذان من كل فعل ثلثيا او رباعيا
مجردا او مزيدا فيه لونيا او عيبيا او غيرهما بل يؤخذان من ثلاثي مجرد

مجرد ليس بلون ولا عيب لان ابقاء جميع الحروف في الرباعي والثلاثي
المزيد فيه اخلال بالوزنين وحذفها اخلال بالاصل واللوني والعيبي
لا يؤخذ منهما افعل التفضيل فلا يؤخذ منهما صيغة التعجب لكمال
شبهها به بالوزن والمبالغة وقوله ليس بمعنى انفعل وافتعل في قوة
ليس بلون ولا عيب لان هذين البابين مقصوران على الالوان و
العيوب ومستلزمان لها فذكر الملزوم واراد اللازم ولا يرد
ما اجهله وما اضله لان المراد بالعيب العيب الظاهر قوله
ويتوصل الى التعجب فيما وراء ذلك باشد اي قصد بناء التعجب
مما يمتنع بناؤه منه يتوصل الى التعجب منه بنحو اشد اي بمعنى التعجب
مما يجوز بناؤه منه ويجعل مصدر ما يمتنع بناؤه منه معمولا له فيقال ما
اشد دحرجته وابلغ بسواده واقبح بعوره فيحصل منه ما يحصل
منه لو بني بلا واسطة من التعجب والمبالغة وقولهم ما اولاه للمعروف
وما اعطاه من الافعال شاذ عند الجمهور قياس عند الاخفش

وقولهم ما اتقته وما اشبهها من متقضى وشهى منسين المفعول على خلاف القانون

المستنبط من تتبع كلامهم مع ان باب التعجب شبه افعل وهو لا يبنى لتفضيل

المفعول لعنا لكنها مستمع على خلاف القانون قولهم وما في ما افعل مبتداء وافعل خبره

الى هذا مذهب سيبويه اذا قيل ما احسن زيدا فالمعنى شيء احسن زيدا اي جعله ذا حسن

الاخفش انها موصولة والجملة صلتها فهي مع صلتها مبتداء محذوف الخبر

التقدير الذي احسن زيدا شيء وفيه نظر لانه تقبل الخلاف عمدة تنحو اليه ولا

المبتداء بمعنى المفهم عند الاطلاق فقد وجد الفظ على خلاف المبتداء

خلاف قانون فهو معهم من ذهب الى انها استفهامية مبتداء والجملة خبرها وان التقدير اي

شيء احسن زيدا ولا يخفى ما فيه من التكلف لان النقل عن الانشاء الى الانشاء غير معهود

في كلامهم واما افعل به نحو اكرم بزيد فقيل اصله اكرم زيد بمعنى صار ذا كرم

كاغد البعير الا انه غير الى صيغة الامر لا لحاجة تغيير المعنى والانتقال عن المعنى الاخباري

الى الانشائي والباء مثلها في كفى بالله ولا حاجة الى التغيير في ما افعل لان ما التعجبية

يقصد بها عن الالتباس بالاخبار قال العلامة وهذا ضرب من التعسف وعند

سنذكرها ان استعماله ماخذا ان يكون امرا لكل احد بان يجعل كريما اي يصفه بالكرم والباء زائدة

فالهمزة للتعدية او بان يصيره ذا كرم والباء للتعدية فالهمزة للصيرورة وانا اقول فيه

ايضا تعسف لان النقل عن الانشاء غير معهود في كلامهم الا ان التعسف في ذلك لفظي

وفي هذا معنوي ولا يذهب عليك ان اختلاف فيهما في المنقول عنه لا في المنقول

اليه فان المعنى المنقول اليه في كلا الوزنين واحد ان قيل لم يبين حال افعل به وقد بين

حال ما افعله قلنا لعدم اختلاف فيه فان جميعهم مجمعون على ان الاصل اكرم زيد بمعنى

صار ذا كرم كاغد البعير غير الى هيئة الامر والباء زائدة في الفاعل لا خلاف لاحد فيه غير [illegible]

المبنى بخلاف ما افعله فان الهمزة فيه اقوالا ثلثة فتعرض لها ليتبين محلها وافق الهمزة فيه

باب الحرف

سمي هذا القسم حرفا لان الحرف بحسب اللغة هو الطرف وهذا

القسم طرف ابدا وضميمة لاحد جزئي الكلام قوله وهو ما دل على معنى في غيره

اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها بضميمة الضميمة لا بنفسها كقد في قد ضرب

فانه دال على التحقق الحاصل في مدلول ضرب وكاللام في الرجل فانه دال على التعريف

في مدلول رجل وقيل معناه ما دل على معنى ملحوظ باعتبار غيره كمن في سرت من البصرة فانه دال

على ابتداء مخصوص ملحوظ بين السير والبصرة بجعله آلة لملاحظتهما وسببا لتعرف حالهما في عرفانه

الحال بان يكون احدهما مبتدأ والاخر منتهيا ما آل الى الاول قوله حروف الاضافة وهي الجارة

لما قدم هذا الصنف في الاجمال قدمه في التفصيل فقال حروف الاضافة وهي الجارة او الصنف الاول

من الاصناف حروف الاضافة سميت بذلك لانها تضيف معاني الافعال او شبهها الى الاسماء كمررت بزيد

فان الباء تضيف معنى المرور الى زيد واما تسميتها بالجارة فاما لهذا المعنى فان الباء في مررت بزيد

تجر معنى المرور الى زيد وتضيفه اليه واما لانها تعمل الجر وهي بحسب مدخولها قولهم من للابتداء المخصوص

الملحوظ بين السير والبصرة مثلا لان معناه هو الابتداء المطلق والا لزم ان يكون اسما كلفظ

الابتداء وعلى هذا البواقي فان التعبير عن معاني الحروف بالمطلقات من قبيل المسامحة جارية كانت

او غيرها وقد يكون للابتداء بدون ملاحظة الغاية نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وصاحب التبعيض

والتبيين والزيادة راجعة الى معنى الابتداء كما يظهر عند التامل ثم ان سيبويه يقضي بزيادتها في غير

الموجب والاخفش يجوزها مستشهدا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم والجواب منع ان يكون زائدة

بل هي للتبعيض والمعنى يغفر لكم بعض ذنوبكم ولا يعارضه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا

لان المخاطب بالاولى امة نوح عم والثاني نزل في امة محمد صلعم وعلى تقدير اتحاد المورد والمخاطب

منع ان يكون الاستغراق في قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا حقيقيا لم لا يجوز ان يكون عرفيا

ويكون المراد به عموم الصغائر وعلى تقدير تسليم ان يكون الاستغراق حقيقيا نقول لا تعارض الا

بان نقول بالمفهوم المخالف في مثل يغفر لكم بعض ذنوبكم ونحن لا نقول به في مثله وقد يجاب بانها بيانية

والمبين مقدر والتقدير يغفر لكم شيئا من ذنوبكم وفيه ما فيه قوله والى وحتى للانتهاء والاكثر في حتى ان يدخل

ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا قيل اكلت السمكة حتى راسها دخلت الراس في الاباحة حتى الصباح فالراس ماكول

والصباح منوم فيه واما الى فقد قيل حكم عدم الدخول الا مجازا وقيل مشترك بين المعنيين حقيقة

حقيقة فيهما والحق انه ان تناول الصدر الغاية فحكمه الدخول كمسئلة السمكة فان السمكة تتناول

الراس لانها عبارة عن مجموع الاجزاء وكقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فان اليد

ممتدة الى الابط والمرفق جزء منها فالصدر متناول للغاية وذكر الغاية لاسقاط ما وراءها من حكم

وجوب الغسل فغسل المرفق واجب بمنطوق النص فيه ماخوذ من السنة فاذا حتى لا تدخل المعنى

فلا يقال لحتاه استغناء عنه بالية ولدفع الالتباس لان بعض النحاة يقولون مؤتية بعض وحتى لا

تلزم الجر لانها تكون عاطفة ومبتدا ما بعدها حتى يجوز في مسئلة السمكة وجوه الاعراب الجر بناء

على كونها جارة والنصب على كونها عاطفة والرفع بناء على كونها ابتدائية والتقدير حتى راسها ماكول

وقوله فتى حتاك يا ابن ابي يزيد شاذ قوله وفي للوعاء اي معناها الظرفية محققة كانت نحو زيد في داره

وركض في الميدان او مقدرة نحو زيد نظر في الكتاب وسعى في حاجته فان النظر واسع يمكن ويستقر

في تحصيل الحاجة واستخراج ما في الكتاب تمكن زيد والركض واستقراره في الدار والميدان وفي قوله

تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل التحقيق فيه انها في على اصلها للتمكن المصلوب في الجذوع تمكن الحال

في الظرف فيه هذا الظرفية الا هو لا على الدخول قوله والباء للالصاق حقيقة نحو به داء

اي التصق به وخامره او حكما نحو مررت به اي التصق مروري بموضع يقرب منه زيد ومنه اقسمت

بالله اذ المعنى التصق قسمي بلفظ الله ويستعمل للاستعانة نحو كتبت بالقلم وبتوفيق حججت و

دكا كالا دخل الا له والمصاحبة نحو دخلت عليه بثياب السفر اي معها وتزاد في المنصوب كقوله

تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اذا اريد بالايدي الانفس وكقول الشاعر سود المحاجر لا

يقرأ من بالسوية اي يقرأ ان السوية في المرفوع نحو كفى بالله شهيدا او بحسبك زيد اي كفى الله وحسبك
زيد الا ان زيادتها في المنصوب اقيس منها في المرفوع لكون الجارة موضوعة لمعنى المفعولية وتزاد قياسا
في خبر ليس وخبر ما بمعنى ليس سماعا في غيرهما الا في فاعل كفى فانها فيه قياس قوله واللام للاختصاص
اما مع التمليك نحو المال لزيد او بدونه نحو الجل للفرس ومراد الشيخ نجم التمليك كالاختصاص وجعله
في مثل الجل للفرس مجازا وقد تزاد كقوله تع ردف لكم ومنذ كتاب له من هذا القبيل على رأي سيبويه والخبر
محذوف وقال ابن الحاجب ليس بمضاف لفساد المعنى وبقاء اللام بلا خبر وقد يستعمل للقسم في
موضع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وكقول الهذلي لله يبقى على الايام ذو حيد اي لا يبقى فان عدم
تأخر الاجل الى آن آخر وعدم بقاء وعل ذو حيد مخصوص بجبل مشمخر على مرور الايام متعجب منها
قوله ورب للتقليل اي لتقليل النوع من الجنس نحو رب رجل كريم فان الرجل الكريم نوع من مطلق
الرجل والمتكلم يستقله بواسطة رب ولها خصائص لا تدخل الا على نكرة ظاهرة ومضمرة ويجب
توصيف تلك النكرة اذا كانت ظاهرة نحو رب رجل جواد وتفسيرها بتميز اذا كانت مضمرة
نحو ربه رجلا وجهة الوجوب ان رب للتقليل ويفهم الصفة تقليله فان الرجل الجواد اقل
من مطلق الرجل وان المضمر الغائب لا يفهم منه عين الشيء ولا جنسه فيفسر بما يعلم جنس المراد
بالتقليل ويجب تأخر عاملها لانها لانشاء التقليل وكل ما وضع للانشاء فموضعه صدر
الكلام فان قيل صدور الملاقي عن المتكلم ووقوعها على الرجل الجواد في رب رجل جواد ونسبة
اخبارية محتملة للصدق والكذب فما وجه تحقق النسبة الانشائية فيه قلنا النسبة الانشائية فيه

في استقلال الرجل الجواد والنسبة الاستقلالية انشائية لا محالة ويجب عاملها محذوف في غالب الكلام
بطول الكلام بمجيئها ويكون ماضيا لان وضعها للتقليل المقطوع ويجوز رب رجل جواد سيأتي
او لا يقتضي ويؤدي قوله تع ربما يود الذين كفروا متنزلة تود لان الكائن الاستقبالي في خبره تعالى
بمنزلة الكائن الماضي لامتناع الكذب في خبره تع وفيها لغات لا يسع نظمها نطاق هذا المختصر
قوله ويختص بالنكرة الظاهرة او مضمرة ولم يبين الى الاقسام مجيء لفظ النكرة مقاربا بالنكرة ووجه
اختصاصها بالنكرة انها للتقليل نوع من الجنس وذا لا يتصور الا في النكرة
قوله وواو القسم مبدلة من الباء الالصاقية في اقسم بالله لان الواو والجمع والجمع
والالصاق متقاربان نوعا لكونهما فرع الباء لا تدخل المضمر ولا يذكر متعلقها ولا تستعمل الا
للاستعطاف بخلاف الباء فانها لا ما تدخل المظهر والمضمر وتستعمل للاستعطاف نحو بحياتك
اخبرني فتاءه وتبدل عن الواو في والله ووجه ابدالها عن الواو قرب المخرج مع ان ابدال التاء
عن الواو شايع في كلامهم نحو تراث وتخمة في وراث ووخمة ولكونها فرع الفرع لا تدخل من
الظواهر الا على لفظة الله تع لا يقال تالشمس تالليل والشمس والليل وقد روى الاخفش
ترب الكعبة قوله وعلى للاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح اي مستعل عليه وحكما نحو عليه
دين فانه مما تعلق بذمته ولزم عليه اداؤه صار كانه استعلاه كما يقال ركبه دين وقولك مررت
عليه اذا جزته وارد على الاتساع لان المرور لم يقع عليه بل على مكان يقرب منه زيد وهو في جانبه
الا على وقع اسم بمعنى الفوق في قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها اي انتقلت وطارت

من فوقه اذ لو كان جارا لما دخله الجار قوله وعن للبعد والمجاوزة اى تدل على مجاوزة لما قبلها
وبعده عما بعدها نحو رمى السهم عن القوس وكساه عن العرى اى بعد السهم عن القوس
بان قذفه منها او بعد زيدا من العرى وجاوزه به عنه بان كساه ما لبسه ونحو جلس عن يمينه
بمعنى جلس متراخيا عن بدنه فى المكان الذى يحاذى يمينه كانه تجاوز عن مكانه الى مكان يحاذى
يمينه فجلس فيه واذا دخل عليه الجار تكون اسما بمعنى الجانب كقوله ولقد ارانى للرماح دريئة
من عن يمينى مرة وامامى اى من جانب يمينى اعلم ان كل موضع يصلح فيه تقدير الابتداء و
المجاوزة فهو موضع لمن وعن وذلك ان توقع فيه ايتهما شئت نحو سقاه من العطش او عن
العطش لان ابتداء السقى من العطش وهو نقله بان سقاه عن العطش وكل موضع لا يليق
الا بالابتداء فهو موضع من نحو زيد افضل من عمرو فان افضلية زيد لكونها من الامور
الاضافية وانما تظهر بالقياس الى فضل عمرو فبالنسبة اليه مبدا ظهورها فضل عمرو و
ارادة المجاوزة غير معقولة لان فضل الشخص لا يتجاوز منه الى غيره كذا قيل
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يراد ان زيدا بعيد عن عمرو بسبب افضلية فيقال زيد افضل عن
عمرو وان كل موضع لا يليق الا بالمجاوزة فهو موضع عن نحو ادى عنه دينه اى كفل دين
زيد فانتقل الدين وتجاوز بسبب الكفالة عن ذمة زيد الى ذمته واداه واوصله
الى الدائن وخلصه منه قوله والكاف للتشبيه اى لتشبيه ما قبلها بما بعدها نحو
الذى كزيد اخوك فالذى مشبه وزيد مشبه به والكاف آلة التشبيه ووجه الشبه

الشبه محل وهو مع كونه محلا ينبغى ان يكون اخص اوصاف المشبه به فلا يجوز ان يراد
الذى كزيد فى الشيئية اخوك لان الشيئية ليست اخص اوصافه وهو اسم فى قوله يضحكن
عن كالبرد المنهمر اى مثل البرد لان الجار لا يدخل الجار وفى نحو زيد كالاسد يجوز
ان يعتبر اسما وحرفا واما فى الذى كزيد اخوك فلا يتاتى الا حرفا لان الصلة لا تكون
الا جملة قال الوضع فى قوله تعالى ليس كمثله شىء صلة والا يلزم نفى الله تعالى لانه يصير
المعنى هكذا ليس شىء من الاشياء مثل مثله لانه على تقدير ثبوت المماثلة هو
مثل مثله لان المماثلة من الطرفين فنفى مثل مثله نفى الله تعالى فهى صلة والحق
ان الآية من قبيل الكناية التى هى ذكر اللازم وارادة الملزوم وبيان ذلك ان
تحقق المثل له يستلزم تحقق المثل لمثله فاذا انتفى اللازم وهو مثل مثله انتفى الملزوم
وهو تحقق المثل له كقولهم ليس لاخى زيد اخ والمقصود ليس له اخ تامل حق التامل
ثم اعلم ان الكاف لا يدخل المضمر اسما كان او حرفا لا يقال كه بل يقال مثله وقوله وام
اوعال كها او اقربا شاذ اضطر اليه الشاعر لانكسار الوزن قوله ومذ ومنذ للابتداء
فى الزمان الماضى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومذ يوم السبت ويكونان اسمين بمعنى
اول المدة فيليهما مفرد معرفة اى زمان يصلح ان يقع جوابا لمتى نحو ما رايته مذ يوم
الجمعة اى اول المدة التى انتفت الرؤية فيها يوم الجمعة او بمعنى جميعها فيليهما المقصود
بالعدد كالتثنية والجمع نحو ما رايته مذ يومان وثلاثة ايام اى اول المدة وآخرها يومان

ادغمتم ايام ولا يليهما المفرد المعرفة الا بتاويل كان يقال ما رايته مذ يوم الجمعة
ويراد اول المدة واخرها اثنا عشرة ساعة او عشرين ساعة وقد تم البحث فيهما قوله
وحاشا معناها التنزيه وتطهير ما بعدها عن حكم ما قبلها نحو اساء القوم حاشا زيد
كانه براه من حكم الاساءة وحاشا في قوله حاشا لله ونحوها ان به ضنا عن الملحات والشتم تنزيه
للممدوح وتقديسه عن اللوم اى اذم القوم والومهم الا بافوه فان ذاته نزاهة من اللوم
وان في شانه خلا عن الملحات اى اللوم والشتم لانه يستحق المدح وعلى ابو العباس استعماله
فعلا متعديا بمعنى جانب نحو هجم القوم حاشا زيدا بالنصب بمعنى جانب بعضهم اى كل
بعض من ابعاضه قصدا الى البعض المستغرق او جانب الهاجم زيدا البعيد عن الايراد وان
كان مندفعا بالقصد الى الاستغراق وحكى ابو عمرو الشيباني عن بعض العرب العرباء
اللهم اغفر لي ولمن سمع دعائي حاشا الشيطان وابن الاصبغ بالنصب بمعنى جانب كل بعض
من ابعاض من سمع الدعاء او مجانبا السامع الشيطان او ابن الاصبغ قوله وعدا
وخلا للاستثناء اى لصرف ما بعدهما عن حكم ما قبلهما نحو جاء القوم عدا زيد وخلا
زيد بمعنى الا زيدا والذي يكثر في كلامهم كونهما فعلين متعديين نحو جاء القوم عدا
زيدا وخلا زيدا بمعنى جانب بعضهم او جانب الجائي زيدا واذا صدر بما يجب نصب
ما بعدهما لتعينهما فعلين اذ ذاك وقد مر الكلام فيهما في بحث الاستثناء ثم اعلم انك
في قولهم كي ومذ لو ادغ ولولا لعله حرفا جر ولم يتعرض لهما المصنف لقلة استعمالها ولوقوع

الخلاف فيهما ومما يتعلق بهذا المقام انه يحذف الجار ويعدى الفعل
بنفسه الى متعلقه كقوله تع واختار موسى قومه سبعين رجلا اى من قومه وان اضماره
قليل ومن ذلك اضمار رب بعد الفاء والواو واضمار الباء في القسم نحو الله لافعلن
كذا بالجر وفي قول رؤبة خير بالجر اذا قيل له كيف اصبحت اى بخير اصبحت واللام ولاه
ابوك اى لله ابوك قوله والحروف المشبهة سميت بها لشبهها بمطلق الفعل
في لزومها الاسماء وفي كونها على ثلثة احرف فصاعدا وبالمتعدى منه في اقتضاء الطرفين
وبالماضي منه في فتح الاخر وفي المعنى ايضا قوله ان وان للتحقيق اى لتحقيق مضمون
الجملة الاسمية وتوكيده اذا كان السامع مترددا فيه او منكرا له او لا يخفى عليه شيء من مخائل الانكار
كقوله تع انك ميت وانهم ميتون وقد يوكده المتكلم مع خلو ذهن السامع عن المذكورات
راسا او واجه عنه نحو انك علام الغيوب وانك سميع الدعاء فيما كان يقول ابو اسحق
لقد عجبت في كلامهم استدراكا لانهم يقولون زيد قايم وان زيدا قايم وكلاهما واحد
ولا يذهب عليك ان احتمال الكذب باق بعد التاكيد قوله ولكن للاستدراك اى لدفع
توهم ناشئ مما سبقها نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ فان الاخبار عن زيد بالمجيء لما اوهم
مجيء عمرو لتصاحبهما دفعه لكن فهي تتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا والتغاير
في المعنى بمنزلة التغاير في اللفظ نحو فارق زيد لكن عمرا حاضر وجاءني زيد لكن عمرو غائب
قوله وكان للتشبيه اى آلة لتشبيه المبتدا بالخبر نحو كان زيدا الاسد والاصل

ان زيدا كالاسد لما اريد بناء الكلام من اول الامر على التشبيه قدّم الكاف وفتحت همزة انّ ههنا
اذا كان الخبر جامدا كما ذكروا واذا كان مشتقا نحو كأنّ زيدا قائم فهي بمعنى لعلّ لاقتضاء التشبيه
تغايرا بحسب الذات ولا تغاير ههنا بحسبها وبعضهم يقبل التشبيه ههنا ايضا بتقدير الموصوف
اي كأنّ زيدا شخص قائم فهو نحو كأن زيدا اسد في تحقيق التغاير بحسب الذات **قوله وليت
للتمني وهو** الطلب وارادة شيء ممتنع او ممكن لا طماعية في وقوعه كقول الشاعر الا ليت
الشباب يعود يوما وكقول وليتك ترضى والانام غضاب فان رضى الله تعالى عنه وان كان
ممكنا لكنه لا يتوقعه لسواد وجهه بفرطاته وفرط معاصيه وقد يتمنى بلعلّ لنأي حرصه
في متمناه **قوله ولعل للترجي** اي لاظهار وارادة الشيء الممكن المتوقع وقوعه كقول الشاعر
لعل الله يجعله رحيلا يعين على الاقامة في ذراكا فان كون الشعر معينا على اقامته في ناحية
المحبوب امر ممكن يوده ويتوقع وقوعه لان الشعر وسيلة الحج للاذ وهو وسيلة الى
اصطياد الغولة ومعاشرتها ويستعمل ايضا التوقع امر مكروه مخوف كقول القائل لعلّ
الحبيب يلبس النعال ويقطع اليوم الرجا واما قوله تعالى لعل الساعة قريب فهو ترجٍّ للعباد والمعنى
يا ايها العباد كونوا على توقع قرب القيمة وجعلها الاخفش تع بمعنى ان لا يتمنى في قوله تعالى
لعله يتذكر او يخشى لعدم تحققها من فرعون فيلزم الكذب في خبر الله تعالى فان قيل قال
فرعون آمنت برب موسى وهارون حين ادركه الغرق فالجواب ان ذلك من خوف الغرق
لا عن صميم القلب فالمعنى يا موسى وهارون اذهبا انتما على رجائكما ذلك من فرعون وكونها

وكونها للتقليل بمعنى كي وان استقام في قوله تعالى لعلكم تفلحون لا يستقيم في لعلّ الساعة
قريب وفي لعله يتذكر او يخشى والذي يطرد في الكل صرف الترجي في الكل الى العباد
قوله فانّ المكسورة مع ما بعدها الخ اشارة الى الفرق بينهما بعد اشتراكهما في افادة
التأكيد وذلك ان الجملة بعد دخول ان المكسورة على حالها في الاستقلال والخبرية
فلم يغيرها بدخولها الا التأكيد فقط والمفتوحة تقلبها الى حكم المفرد لا يجوز السكوت
عليها فضلا عن ان تكون اخبارا وانشاء ولذا تعامل معاملة المفرد فتقع فاعلة و
مفعولة ومبتداءة ومضافا اليها ولا تستعمل بدون الانضمام **قوله فالكسر في مظان الجمل
والفتح في مظان المفردات** لانه للفرق المذكور اذا كان كذلك فالكسر اي فاستعمل ان
المكسورة في مظان الجمل اي في مواضع يظن وقوع الجمل فيها في افتتاح الكلام لانه موضع
الجملة لان من انتقل من الصمت الى النطق يتفوه بما يصح السكوت عليه غالبا وبعد القول
لان مقوله لا يكون الا جملة وبعد الموصول لوجوب جملية الصلة وبعد الامر والنهي
والدعاء نحو قوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم ولا تدن من الاسد انه يأكلك ورحمك
الله انه ذو احسان لانها بعد هولاء الثلثة تكون علة استئنافية والعلة الاستئنافية لا
تكون الا جملة وفي كلما الخبر فيه محلى باللام نحو علمت ان زيدا لمنطلق رعاية لصدارة
اللام وان كان حقها ان يفتح لوقوعها مفعولة والفتح اي استعمل ان المفتوحة في مظان
المفردات في مواضع الفاعل والمفعول وعند ملاصقة الجار وعند كونها مبتداءة وعند

كونها مضافا اليه لان الموقع ملتزم فيها الافراد وانفتاحها بعد لو لا لكونها مبتدأ وقد
بعد لو لكونها فاعلة لمقدر نحو لو انك تنطلق اي لو وقع انطلاقك لكن اذا وقعت مبتدأة
التزم تقديم الخبر نحو حقا انك منطلق لئلا يلتبس بالمكسورة لاتحادهما في نقش الكتابة
وبالمفتوحة التي بمعنى لعل نحو ائت السوق انك تشتري اللحم اي لعلك ولئلا يلزم تقاربهما
في مثل ان عندي انك قائم اذا اخر الخبر واذا وجد موضع يحتمل تقدير المفرد والجملة توقع فيه
~~انهما شئت نحو اول ما اقول اني احمد الله ان جعلتها خبرا وحكيتها وقصدت الى اللفظ~~
لم تحك فالواجب الفتح لان حق الخبر هو الافراد لعدم الضمير في صلتها الى المبتدأ
وان جعلتها خبرا وحكيتها وقصدت الى اللفظ كسرت وقلت اني احمد الله لان الحكاية
تقع على ما قيل فالمعنى على الاول اول مقولاتي احمد الله وعلى الثاني اول مقولاتي اني احمد الله
اي هذا الكلام وجعل الخبر مقدرا او الكسر قوة اول ما اقول اني احمد الله ثابت لا يروج
عند من له طبع ناقد لانه يؤدي الى معنى اني احمد الله ثابت لان القول عبارة عن مقول واوله
باعتبار الحروف همزة وباعتبار الكلمات ان ومقوله فالاخبار بالثبوت عن الهمزة او عن ان
وكلاهما ظاهر الخلل **قوله ولذا عطف على اسم المكسورة الخ** اقول اعاقل بعد ذكر
الخبر لان العطف بالرفع على اسم ان المكسورة قبل ذكر الخبر كان يقال ان زيدا وبشر منطلقان
يفضي الى توارد عاملين على معمول لان منطلقان خبر ان وللمبتدأ وهو باطل قطعا
والكوفيون على تجويزه بناء على انها لا اثر له في الخبر فلا يلزم ذلك المحذور عنه على رأيهم

ولا يهود وبتفصيل قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون من آمن
بالله واليوم الاخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون لانه محمول على التقديم والتاخير على معنى ان
يكون الخبر خبر ان فقط ويقدر الخبر للمعطوف كانه قيل والصابئون كذلك على ما مضى الخبر او على معنى
ان يقدر الخبر لان قبل المعطوف بقرينة الخبر المذكور ويجعل الخبر المذكور خبر المعطوف فعلى هذا
معنى التقديم تقدير الخبر لان مقدما على المعطوف ومعنى التاخير جعل المؤخر خبر المعطوف وقوله
ناس من العرب انهم اجمعون ذاهبون وزيد ذاهبا حمله سيبويه على الغلط **قوله وكذلك**
لكن دون غيرها اقول اي كان المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها بعد مضي الخبر
لفظا او تقديرا نحو ما زيد لكن عمرو قائم لم يجئ وبكر او دون غيرها يعني انه لا يجوز العطف بالرفع
على محل الاسم في البواقي اما الاول فلان لكن للاستدراك وهو لا يغاير معنى الابتداء واما
الثاني فلان المفتوحة تقلب الجملة الى حكم المفرد وكان مركبة من كاف التشبيه وان وليت و
لعل يجعلان الاخبار انشاء وذا الزجاج اجرى الصفة مجرى المعطوف وجعل علام الغيوب في قوله
تع ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب على الوصف وجعل صفة محمولة على المحل واباه غيره لانه الفصل
وعكسه بالآية لا ينهض لاحتمال ان يكون المرفوع فيها خبرا بعد خبر او بدلا او فاعلا يقذف
والاصل لا يثبت الا بثبت **قوله ويبطل عملها الكف واذا خففت ويجب الدخول**
على الفعلين قوله اي على الجملة الاسمية والفعلية اما ابطال الكافة فلحيلولتها
بينها وبين معمولها ولازالتها مناسبة هذه الاحرف بالماضي في كونهن مفتوحات الاواخر

وذلك في الحلّ وقد لحنت من قالت الا ليتما هذا الحمام لنا بنصب الحمام واما ابطال التخفيف فلاستلزامها
تغيير ها عن وضعها وكذا لة تشبيهها بالماضي في فتح الاخر لانه لا يلحق الا على اخره النون كراهة اجتماع
النونين على الاثبت ولعلّ وقد تعمل المكسورة المخففة نحو ان زيدا لكريم وقرئ وان كلا لما ليوفينّهم
على الاعمال **قوله** كانّ ظبية تعطو الى ناظر السلم على رواية النصب قلت كأن ثدياه والمفتوحة المخففة تعمل في
ضمير الشأن المقدر وجوبا لكونها اصل الباب نظرا الى التشبيه كيلا يوجد عملها في الظاهر قدر ضمير
شان مقدر واما للهيئة فلا دخول على الفعلية ولا اختصاصها بالاسم لاجل العمل وقد بطل باحلال العامل في
فلا وجه للاختصاص **قوله** وكانّ ثدياه حقان اقول مصراع ثان والاول قوله ونحر مشرق اللون ناد
الضمير في ثدياه للنحر **قوله والفعل الذي تدخله ان المخففة** الخ اقول وذلك لئلا ينحط عن الدرجة
الاولى بالكلية غير ان يقتضاها في الجملة والكوفي يمنع مستندا بقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما والجواب
منع سنده لندرته **قوله واللام لازم لخبرها الخ** اي لخبر ان المكسورة المخففة ذكر ههنا ان كان زيد
لكريما وقام في ان ظننت لقائما بمنزلة خبر ان ووجه اللزوم ان يكون مفارقة بينها وبين ان النافية وقيل
لا يلزم عند العمل لعدم الالتباس لان النافية لا تعمل والحق هو اللزوم مطلقا اما عند عدم العمل فلدفع اللبس
بالنافية ولئلا يجري بها نقصان التخفيف واما عند العمل فلجبر النقصان ولان نحو ان زيد سنن واحد في الحالين
قوله ولا بد لان المخففة من احد الحروف الخ اقول يريد انها لا بد لها من احد الحروف الاربعة عند
دخولها على الفعل ليكون عوضا عما حذف منها وفارقا بينها وبين ان الناصبة لان الناصبة لا تجامع
هذه الحروف فكما لا يخفى وجوبها على المتأمل واما عند دخولها على الاسم فلا حاجة الى احد هذه الاحرف

حرف لعدم الالتباس ح لان الناصبة من خواص الفعل **قوله نحو علمت ان قد خرج** اقول تعد
بيان بفعل العلم ثم ضمنا الى ان الفعل الذي يدخل على المفتوحة مثقلة او مخففة يجب مشاكلته
اياها في معنى التحقيق كعلمت وايقنت بخلاف مثل اطمع وارجو واخاف فانه لا يدخل الا على
الناصبة التي هي للرجاء والطمع ومثل ظننت وحسبت يدخل عليهما جميعا نحو ظننت ان
تخرج وانك تخرج وان سيخرج اما دخوله على الناصبة فظ واما دخوله على التي للتاكيد
والتحقيق فبالنظر الى ان الظن من مبادي الحكم كاليقين بل الاحكام اكثرها ظنيات بخلاف
التمني والترجي وغيرهما **قوله** الواو للجمع اقول اي تجمع بين الشيئين في ثبوت المعنى لهما نحو
جاء زيد وعمرو او في انتفائه عنهما نحو ما جاءني زيد وعمرو او في ثبوتهما لشيء واحد نحو زيد
كاتب وشاعر او في الانتفاء عنه نحو ما زيد بكاتب ولا شاعر او بين الجملتين في الوقوع نحو
قام زيد وقعد عمرو او في الانتفاء نحو ما قام زيد وما قعد عمرو او فيهما جميعا نحو ما قام
وقعد عمرو واذا عطف على المنفي دون النفي **قوله** بلا ترتيب يعني انه لا اشعار فيه على الترتيب
بل يصدق جاء زيد وعمرو وبعكس الترتيب او بالمعية كما يصدق بالترتيب ومصداقه اختصم بكر
وخالد وسيان قعودك وقيامك وجاء زيد وعمرو واخوك حيث لا يتصور فيها الترتيب اذ لا يصح
الاختصام من واحد ولا يكون الاخبار بالمساواة من واحد والترتيب في الاخوة غير معقول
وقوله عز وجل حاكيا عن المنكرين للبعث والحيوة بعد الموت وما هي الا حيوتنا الدنيا نموت و
نحيا اذ لو كانت للترتيب لكانوا من اهل الحق انهم اعترفوا بالبعثة لقالوا نحيا ونموت وما

عند الشافعي رحمه الله من انه للترتيب حيث اشترط الترتيب في الوضوء وغسل الاعضاء والمفروض
المفروضة افتراء عليه وهراء والشافعي منه براء لانه لم ياخذ الترتيب من الواو بل اخذ من السنة
وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا ما روي عن ابي حنيفة ومالك رضي قولهم حين
قالوا انبدأ من الصفا ام من المروة يا رسول الله عم ابدأوا بما بدأ الله تعالى به لا يدل على ان الترتيب
بل المراد ان تقديم الصفا على المروة لا يخلو عن حكمة ومصلحة فهو يدل على ان الشيء ينبغي ان يبدأ
من الصفا بدون الالتفات الى الواو ولا ترتيب في كونهما من شعائر الله ولو كانت للترتيب
لوجب ان يقع في كونهما من شعائر الله لان ما سيق له النظم كونهما منها لا البداء وكما قال
سيبويه لم تجعل الرجل منزلة تقدمك اياه بكلا اولى بها من الحياء كانك قلت من رب بهما والمراد
ليس له منزلة بالنسبة الى الحكم المروي ولا شك ان تقديمه في الذكر على الحياء يعني لتقدمه وشرفه فانهم
يقدمون الاشرف قوله والفاء وثم له مع الترتيب اي الجمع مع الاشعار على الترتيب وقد يقال ان
الترتيب في مجرد الذكر نحو توضأ رسول الله عم فغسل وجهه الى آخره وقول الشاعر ان من ساد
ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده ان قلت ان الفاء في قوله تعالى كم من قرية اهلكناها فجاءها
بأسنا الآية مستعملة بعكس الترتيب لان مجيء الباس قبل الاهلاك وان ثم في قوله تعالى واني
لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى مستعملة فيما لا يتصور فيه الترتيب ولا العكس
ولا المعية لان الاهتداء ليس الا الايمان والتوبة والعمل الصالح فالجواب ان المراد ارادة
الاهلاك لا لنفي الاهلاك وهي سابقة على مجيء الباس وان كان نفس الاهلاك

الاهلاك متأخر عنه والمراد فاحكمنا بان الباس فجاءها يعني ان المعطوف ليس مجيء
الباس بل هو الحكم بمجيء الباس فانه ليس الا بعد الاهلاك وان المراد بقوله تعالى ثم
اهتدى دوام الاهتداء والثبات فانه ليس نفس الايمان والتوبة والعمل الصالح بل هو
امر واحد قد يترتب عليها وقد لا يترتب او المراد به سلوك سبيل الاستقامة في
الوقايع ومكايد الامور فانه ليس بالايمان والتوبة والعمل الصالح بل هو امر
لا يوجد الا في بعض اخص الخواص كنبينا عم كما قال عم شيبتني سورة هود
حيث امره عم فيها بالاستقامة بقوله تعالى فاستقم كما امرت فالاية على هذا
التوجيه قاطعة لرجاء المذنبين غفران ذنوبهم لانه ليس في مائة الف منهم
واحد على الاستقامة قوله وفي ثم تراخ اشارة الى الفرق بينهما بعد اشتراكهما
في افادة الجمع مع الترتيب والفرق بينهما ان الفاء توجب وجود الثاني بعد
الاول بدون مهلة وتراخ وثم توجب بمهلة وتراخ لكنهما لكونهما
عرفيين يختلفان بحسب اختلاف الافعال والاحكام فكم من فعل وحكم يكون نصف
اليوم بل ثلثه بالنسبة اليه مهملة وتراخيا بل تعد فوريا كقوله تعالى فخلقنا العلقة
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فخلقنا العظام لحما فان بين كل ايجادين
اربعين يوما مع بيانها لكن لما كانت هذه الايجادات ايجادات امور متبا
نية متسمة ببداعة وغرابة ومبادي لحصول الانسان الذي هو اغرب الا

شياء وابدعها وعجيب دقايق صنع الله تعالى بعد تلك المدة مهملة قوله وحتى بمعنى
الغاية يعني ان المعطوف بها يجب ان يكون آخر جزء من المعطوف عليه اما ادونه
نحو قدم الحاج حتى المشاة او اعلاه نحو مات الناس حتى الانبياء لتفيد قوة للمعطوف
او ضعفا له وآخر جزء من الشيء غاية له فهي بمعنى الغاية اعلم ان حتى للترتيب
كالفاء وثم الا ان الترتيب فيها ذهني سواء وجد في الخارج ترتيب او لم يوجد بخلاف
الفاء وثم فانه فيهما ذهني وخارجي والترتيب الذهني هو ان يعتبر الذهن تعلق
الحكم بالمعطوف عليه اولا ثم بالمعطوف ثانيا سواء كان في الخارج كذلك او لم يكن
نحو مات الناس حتى الانبياء ومات كل اب لي حتى آدم يعتبر الذهن تعلق الموت
باشخاص غير الانبياء وباباء غير آدم ثم بالانبياء وبآدم ثانيا مع ان الامر في
الواقع ليس كذلك وان فيها معنى التدريج كما يظهر عند التامل في قول ابن الراوندي
وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الدهر حتى صار ابليس من جندي فان من كان من جندي
ابليس لا يكون ابليس من جنده الا بالتدريج والترقي في المكر والغواية والاغواء يوما فيوما
قوله واو واما لاحد الشيئين والاشياء اي لتعلق الحكم باحد الشيئين ان كان المعطوف
واحدا او باحد الاشياء اذا كان فوق الواحد وتقعان في الخبر والامر والاستفهام
نحو قام زيد او عمرو واما عمرو واضرب راسه او ظهره واما راسه واما ظهره وارايت
عبد الله او اخاه او اما عبد الله واما اخاه ووقوعهما في الخبر اما لشك من المتكلم او

او لتشكيك السامع وفي الامر للتخيير نحو خذ اما درهما او اما دينارا او للاباحة
نحو تعلم الفقه او النحو والفرق بينهما ان المامور لو اخذ الدرهم والدينار جميعا
لما حصل الامتثال بخلاف الاباحة فان المامور اذا تعلم الفقه والنحو جميعا
كان ممتثلا كما اذا تعلم واحدا فقط فان قيل ليس احد الامرين في الاباحة قلنا مفهومها
فيها ايضا احد الامرين وعدم الحجر عن الاخر ماخوذ من خارج لا منها تامل
وقد يستعمل او بمعنى الواو كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اي آثما وكفورا
وكقول الشاعر ترى بعه او نبله او مجنه او بعه ونبله ومجنه وابو علي لم
يعدها من الحروف العاطفة محتجا بانها تقع قبل المعطوف عليه ويدخل العاطف
عليها والجواب ان الواقعة قبل المعطوف عليه موطئة وان العاطف الداخل
على اما تعطف اما على اما واما تعطف ما بعدها على ما قبلها واجتماعهما ليس لغرض واحد
حتى يستلزم الاجتماع والفرق بين او واما ان اما يلزمها تقدم اما بخلاف او قوله
وام وحكمها حكم او في تعليق الحكم باحد الامرين غير انها لا تقع الا في الاستفهام متصلة
بخلافهما فانهما لا اختصاص لهما به بل تقعان فيه وفي الخبر والامر كما تقدم وهي
اي ام المتصلة التي تقع بعد الهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة
نحو ازيد ام عمرو وبعضهم يشترط التوافق فيما يليها وتقع غير في الخبر منقطعة
نحو ازيد عندك ام عندك عمرو اي بل اعندك عمرو وانها لابل ام شاء اي بل اهي

عنه وانما سميت منقطعة لانها بمعنى بل والهمزة كما اشرنا اليه وبل وبل للاضراب عن
الاول والاعراض عنه فما بعدها منقطع عما قبلها كما هو مقتضى الاضراب وبيان انها بمعنى
بل والهمزة انك استفهمت اولا عن حصول زيد عند المخاطب ثم ظهر لك ان لا حصول
له عند المخاطب وجوزت ان يكون الحاصل عنده عمرا فقلت ام عندك عمرو على معنى بل اعندك
عمرو وكذا اذا رايت جثة من بعيد واعتقدت انها ابل فقلت على حسب اعتقادك انها ابل
ثم تبين لك انها ليست بابل وظننت كونها شاء وجوزت عدم كونها شاء تجويزا مرجوحا
فقلت ام شاء على معنى بل اهي شاء بخلاف المتصلة فان ما بعدها كما قبلها وما قبلها كما بعدها
في المشكوكية والاحتمال اذا قلت ازيد عندك ام عمرو وكان المعنى ايهما عندك فلذا
سميت متصلة هنا مع ان الاتصال اللفظي يضاف فيها حاصل لانك اذا قلت ايهما
عبرت عنهما بلفظها بخلاف المنقطعة لان التعبير بذلك الوجه فيها غير ممكن كما لا يخفى ثم
ان السؤال بالمتصلة عن التعيين فلذا كان الجواب بالتعيين دون نعم او لا لان الاول غير
مفيد والثاني خلاف الواقع لان حصول احدهما عند المخاطب معلوم السائل ومقطوع به الا ان يقصد
تخطئة المستفهم قوله ولا للنفي ما وجب للاول ولما نحو عن الثاني نحو جاء زيد لا عمرو فان لا نفى
المجيء الثابت لزيد عن عمرو وقد علم ان العوامل مجيء قوله وبل للاضراب عن الاول منفيا كان
الاول او موجبا اي للاعراض عن الاول مستويا نفيه وايجابه في كونه مفضيا عنه ثم الاضراب
على راي الجمهور جعل الاول في حكم المسكوت عنه حتى قيل جاءني زيد بل عمرو وقيل عمرو لان معناه بل

بل جاءني عمرو وزيد في حكم المسكوت عنه لا يعلم بهذا الكلام مجيئه ولا عدم مجيئه وكذا اذا قيل ما جاءني بكر بل خالد
كان معناه بل ما جاءني خالد وبكر في حكم المسكوت عنه لا يعلم بهذا الكلام مجيئه ولا عدم مجيئه وعلى راي
المبرد هو في حكم الاول بعد فالتالي وانما ثبت ضده حكمه له اي ضد حكم الاول للاول حتى اذا قيل جاءني زيد بل عمرو
وكان معناه على رايه بل جاء عمرو وما جاءني زيد واذا قيل ما جاءني بكر بل خالد كان معناه بل ما جاءني خالد
وجاءني بكر ولذا ان يقول بل جاء خالد فالاضراب الاعجب اللفظ ومنه ما يستعمل في مقام الترقي نحو زيد عالم
ودعها لا وصار لابيس الاضراب فيه الا بحسب اللفظ قوله ولكن للاستدراك وهو رفع توهم نشأ من
كلام سابق على لكن فلذا يجب توسطها بين المتغايرين نفيا واثباتا معنى سواء وجد هناك تغاير
بحسب اللفظ ام لم يوجد لان رفع التوهم من الايجاب سلب ورفع التوهم من السلب ايجاب قوله
وهي في عطف الجملة نظيرة بل اي في مجيئها بعد النفي والايجاب جميعا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء
وما جاءني زيد لكن عمرو غائب وفارقني زيد لكن عمرو حاضر في رفع التوهم الناشي عن كلام سابق
فان بل فيها معنى الاستدراك مع زيادة للاضراب بخلاف لكن فانها لمجرد الاستدراك قوله وهي
في عطف المفردات نقيضة لا لانها اذا عطف بها مفرد على مفرد كانت للاستدراك بعد النفي
خاصة والاستدراك بعد النفي ايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهو موجب للثاني ما نفي عن الاول
فهي نقيضة لا لان لا تنفي عن الثاني ما وجب للاول قوله وحرف النفي ما للنفي الحال اي لنفي
الفعل في زمان الحال في الاضافة نوع مساهلة ولنفي الفعل في الزمان الماضي القريب المقرب بمعنى
الحال قوله القريب صفة للماضي بحسب اللفظ وفي الحقيقة صفة الفعل المنفي في الماضي قال سيبويه

ما فعل نفي قد فعل يعني ان قد المقرب من الحال فكذا نفيها قوله وان نظيره فهالا نفي الحال
اي نظيره ما في التصرف المعنوي فقط ولا يجوز اعمالها عمل ليس لعدم السماع واجازه المبرد
لمجرد القياس واللغة لا يدخل للقياس ولانها لا تعمل عمل ليس تدخل على الجملتين الفعلية و
الاسمية لان المقتضي للاختصاص باحد القبيلين هو العمل ولا عمل فلا اختصاص قوله ولا
لنفي المستقبل الخ اي لنفي سيفعل او يفعل غدا او لنفي الماضي بشرط التكرير اي بشرط ان يتكرر النافي
والنفي كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى اما تكرير النافي فظاهر واما تكرير المنفي فضعيف اللهم الا ان يقال
يراد بالتكرير تعدد النافي والمنفي مع انه يجوز ان يراد بالتكرير تكرير النافي فقط ويفهم تعدد
المنفي من طريق الالتزام وقد لا يكرر كقوله واي امر سيئ لا فعله ولنفي الامر ويسمى النهي
نحو لا تفعل ولنفي الدعاء نحو لا رعاك الله اعلم ان النفي اذا كان قبل النفي دعاء له كان نفيه
دعاء عليه كالمثال المذكور واذا كان دعاء عليه كان نفيه دعاء له نحو لا شلت يداك قوله و
لنفي العام الخ اي لنفي الحكم عن الجنس على سبيل العموم والاستغراق نحو لا رجل في الدار ولا امرأة
اي لا وجود لهذين الجنسين اولهما الى آخرهما في الدار ولنفي غير العام اي لنفي الحكم عن المفرد من
الافراد بدون العموم والاستغراق نحو لا رجل فيها ولا امرأة اي ليس فيها فرد واحد من افراد
هذين الجنسين ويجوز ان يكون فيها فردان فصاعدا ولهذا يجوز لا رجل فيها بل رجلان
بخلاف لا رجل في الدار اذ لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان قال ابن الحاجب في ايضاحه تمثيله
هذا النفي العام بغير مستقيم لكونه نصا في الاستغراق مثل لا رجل في الدار ولا امرأة وغير عام

عام في قولك لا زيد في الدار ولا عمرو فنقل مختلطا وفيه نظر لان تمثيله في الاستغراق والعموم
ممنوع ثم لا يجوز ان يساق هذا الكلام لنفي فرد من الافراد بدون القصد الى العموم والا
ستغراق بيان ذلك ان مثل رجل ينطوي على معنى الجنسية والفردية فيجوز ان يساق لنفي الجنسية
ويكون لنفي العام وان يساق لنفي الفردية ويكون لنفي غير العام مع ان النقل مختلطا وعلى ظاهر
التصنيف غاية الاستبعاد قوله ولم ولما لنفي المضارع وقلب معناه الى الماضي اي لقلب معنى
المضارع الى الماضي ونفيه قوله وفي لما توقع وانتظار الخ كانه قيل هل من فرق بينهما فقال
ولما توقع وانتظار اي للنفي بها فعل يتوقع وقوعه وينتظر الى حين التكلم فاذا قيل لما يركب زيد
فمعناه يجوز كانه عدم ركوبه مستمر الى حين التكلم وركوبه متوقع مترقب الا ان هذا الحين بخلاف في
لم يركب زيد فانه يجوز ان لا يستمر النفي ويقع الركوب قبل زمان التكلم هذا هو المراد بقولهم ان لم يفعل نفي
فعل ولما يفعل نفي قد فعل وفرق آخر وهو انه يجوز ان يسكت على لما نحو ندم زيد ولما اي ولما ينفعه الندم
كما يجوز ان يسكت على قد نحو وكان قد اي وكان قد ذلك لان اصل لما لم ضمت اليها ما بزيادة وبها معنى التوقع و
الانتظار وليكون كالعوض عن الفعل اذا حذف بخلاف لم فانها لا يجوز السكوت عليها الا في الشعر كقوله
يوم الاعادة ان وصلت وان لم اي وان لم تصل قوله في لن نظيرة لا في نفي المستقبل قيد
بقوله في نفي المستقبل لانها ليست بنظيرة لها في التاكيد والنصب اذ لا تاكيد في لا ولا عمل لها
قوله ولكن على التاكيد استدراك دفع للتوهم الناشئ من قوله نظيرة لا في نفي المستقبل فانه
موهم لعدم الفرق بينهما في هذا الحكم فاذا اردت نفي المستقبل بدون التاكيد قلت لا ابرح

فلما اذا اردت نفيه مع التاكيد والتشديد قلت لن ابرح اليوم مكاني وقيل انه للنفي في المستقبل على التابيد
وعدم القول بالرؤية يوم القيمة بناء على هذا ويبطله التحديد في قوله تعالى فلن ابرح اليوم
حتى ياذن لي ابي قال الخليل اصلها لا ان خففت وركبت ورد بعدم جواز فلان يقوم زيد ويجوز زيدا
لن اضرب وبان الاصل في الحروف هو الافراد والعدول الى التركيب للضرورة مردود في الخفيف
وقال الفراء نونها مبدلة من الالف لا ورد هذا ايضا بان الاصل في الحروف عدم الابدال ولا
داعي له ويجوز زيدا لن اضرب بتقديم المفعول وزيدا لا اضرب بليس بمعهود في كلامهم وقال
سيبويه وهو حرف براسه وهذا صحيح سالم عن وجوه التزييف جار على القياس قوله
حروف التنبيه ها الخ فائدتها ايقاظ المخاطب عن الغفلة واخلاء ذهنه عن التوغل
ليسمع الى كلام المتكلم ولا يفوت مقصوده عنده قوله هو اكثر دخولها على اسماء الاشارة
والضمائر الخ هذا هو السبب لافرادها بالذكر عن اخواتها ولا جهة لتلك الكثرة غير الاستقراء
والتتبع وقد تدخل غيرهما نحو ها ان عمرو بالباب قال النابغة هَا إِنَّ تَا عِذْرَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ قَبِلَتْ
فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ قوله واما والا ولكثرة اما في كلامهم يستخفون فيه تارة
بحذف الفه كقول عمرو بن طليام وسيفي ودنيه ورحي حنطيه وفرسي واذنيه لا يدع
الرجل قائلا به وهو ينظر اليه واخرى بابدال الهاء عن همزته فان الهاء اخف من الهمزة
لانه اخرج منها فالاخرج من حروف الحلق اخف نحو هما والله وبابدال العين منها ايضا
لان العين اخرج منهما نحو عما والله وعم والله قوله حروف النداء يا وايا الخ النداء طلب

اقبال الشيء بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا هذا هو الاصل ويا قد تدعو لغير امور اخر لا يسع
ذكرها المقام قوله للبعيد اي لنداء البعيد حقيقة كبعيد المسافة او حكما كالاصم والنائم
والساهي والسر في اختصاص هؤلاء بنداء البعيد هو ان فيها زيادة صوت ليس في
الهمزة واي ونداء البعيد محتاج اليها قوله واي والهمزة للقريب اي لنداء القريب حقيقة
كقريب المسافة او حكما كبعيد المسافة الحضور بالبال دائما كقوله اسكان نعمان الاراك
تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان لما دام حضورهم ولازم التمكن بقلبه صاروا كانهم
في قلبه فناداهم بالهمزة دون غيرها منه واذا نودي القريب بغيرهما فذلك لحرص
المنادي على اقبال المنادى ليتفطن لمن يناديه له وقول الداعي يارب هضم منه لنفسه
واستبعاد لدعائه عن مظان القبول لافراطه في التفريط في جنب الله تعالى واظهار
للرغبة في الاستجابة بالجؤار حال التضرع يعني ان البعيد ليس الا بالنسبة الى الاحسان والا
ستجابة كيف وهو اقرب اليه من حبل الوريد هذا وان بعضهم على ان يا اعم
الحروف وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب فح لا حاجة الى التوجيه في يارب مع
يحتاج اليه في يارب قوله وا للمندوب وهو المتفجع عليه بواو يا ان قيل لم ذكر
حرف الندبة في بحث حروف النداء قلنا لانه له مناسبة بها في افادة الاختصاص فكما
ان المنادى مخصوص من بين قومه بالنداء كذلك المندوب مخصوص من بين قومه
بالندبة فلذا يذكرون المندوب في بحث المنادى قوله حروف التصديق نعم

اللازم للمثبت والمنفي في الخبر والاستفهام اي لتقريرهما على حالهما كقولك لمن قال قام
زيد او لم يقم زيد او اقام زيد او لم يقم زيد نعم اي ان الامر كما اخبرت والحال كما سألت و
كنانة تكسر عينها وتقول نعم وقرئ عن عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما قالوا نعم
وعن نصر بن شميل نحم بالحاء وهي لغة ناس من العرب قوله وبلى تختص بالنفي خبرا او استفهاما
اي تقع تصديقا للمنفي على سبيل الايجاب ولا تقع تصديقا للمثبت فاذا قيل لمن قال لم يقم
زيد او لم يقم زيد بلى كان المعنى بلى قد قام ولهذا قيل لو قال بلى في جواب الست بربكم من
الارواح الظاهرة على ظهر آدم عم يسمع جبرئيل عم مؤمن لانه في قوة بلى انت ربنا
على ما يستوجبه القانون المقدم وقائل نعم منها كافر لانه في قوة نعم لست ربنا الاول نعم يقع
تصديقا لما سبقها على حاله من الايجاب والسلب اللهم الا ان يحمل على العرف اذا قيل لك
اليس لي عليك كذا درهما فقلت نعم قال القاضي يلزمك هذا لحمل الاقرار والزمك اداء المقر به ترجيحا
للعرف على اللغة فهو كبلى نظرا الى العرف فالمعنى نعم لك علي كذا درهما او نعم انت ربنا واذا تحقق
هذا فاعلم ان لقائل ان يقول اذا كانت ايجابا بعد النفي فلا يكون تصديقا بل تكذيبا فما وجه
ادراجها في حروف التصديق وتسميتها حرف تصديق وغاية ما امكن في التوجيه
حمل الادراج والتسمية على التغليب قوله واجل بالخبر نفيا او اثباتا اي لا تقعان تصديقا للاستفهام
بل تختصان بالخبر وتقعان تصديقا له على حاله وقد يفتح راء جير وقد يجمع بينهما كقوله
وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره قوله واي
مختصة بالقسم وتقع تصديقا لما سبقها على حاله في الاختصاص بالقسم ماخوذ من لا

من الاستقراء ولا وجه له من جهة العقل اذ قال المستفتي بعد هذا كان كذا قلت اي والله واي
الله بفتح الياء وحذف واو القسم واي الله بالتقاء الساكنين وا الله بحذف الياء ولالتقاء
الساكنين كما هو القياس ومن حروف التصديق ان بمعنى نعم كقول ابن الزبير لمن قال لعن
الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها اي نعم وراكبها وان في قوله تعالى ان هذان لساحران بمعنى
نعم على احد التوجيهات قوله حروف الاستثناء الا وحاشا وعدا وخلا كون الا حرف
استثناء مقطوع به وكون حاشا حرف استثناء لغة معروفة وكون عدا وخلا حرفي استثناء خلاف
المتعارف قوله حرفا الخطاب الكاف والتاء في مثل ذلك وانت كون الكاف
في ذلك حرف خطاب امر مكشوف لا سترة فيه لان ذا اسم اشارة يتم جزءا من الكلام بلا
انضمام الكاف فهي حرف يزاد في بعض الاطلاقات ليتبين به ان المعني بالخطاب من هو
وكون التاء في انت حرف خطاب بناء على ان الضمير في الكل ان وحده والتاء حرف لحقه لبيان
احوال المخاطب ومؤنثه مجردة عن التاء المتكلم وحده كانا معه انه لا مانع عن اعتبار مجموعه ضميرا
وكون الكاف في اياك حرف خطاب امر مختلف فيه واما الكاف في هاك بمعنى خذ والنجاءك
بمعنى اسرع وارايتك بمعنى ابصر فمختلف بالاتفاق والا يلزم اجتماع ضميري الفاعل والمفعول
لشيء واحد في غير افعال القلوب وهو باطل قطعا فالاحقية بمثله حرف البتة قوله
ويلحقهما التثنية والجمع والتذكير والتانيث كما يلحق الضمائر لكن يلحقهما التثنية ولم
يقل وتثنيتان وجمعان لئلا يتوهم انهما تثنيتان وجمعان على حد مسلم ومسلمين ومسلمين قوله

حروف الصلة ان في ما ان رايت زيدا الخ اراد بحروف الصلة حروف الزيادة سميت بذلك لان
المتكلم يصل بها الى غرض التاكيد واستقامة الوزن والقافية وغيرها الا ان الغالب ان تزاد بعد ما
النافية كثيرا نحو ما ان رايت زيدا والاصل ما رايت زيدا في بيت ان للتاكيد والفرا يرى انهما
حرفا نفي ترادفا في التاكيد في ان زيدا لقائم وبعد ما المصدرية قليلا نحو اجلس ما ان
جلس القاضي اي وقت دوام جلوس القاضي وان تزاد بعد لما نحو فلما ان جاء البشير اي لما جاء
البشير وقبل لو بعد القسم كثيرا نحو والله ان لو قمت قمت اي والله لو قمت قمت وقلت في مثل
ان لو استقاموا وان لو قيل وجهك وان ما تزاد في آخر حيث وجوبا اذا اريد به المجازات والتعليق
باعتبار عموم المكان لكفه عن الاضافة اما نعته عن الانجزام وليتاكد بها عمومه وكذا تزاد
وجوبا في آخر مهما في مهما على تقدير ان يكون مركبا من مه وما لتدل على الخلاص معنى الفعل عنه وعلى الشرطيه
معنى المجازات وتزاد جوازا في آخر اين لتاكيد العموم كقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت وتزاد بعد الباء
الجارة كقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم فلو كانت استفهامية على ما زعم البعض لقيل فبم
رحمة من الله كقوله فبم تبشرون وعلى مه وبعد من الجارة كقوله تعالى عما قليل اي عن قليل وبين المضاف
والمضاف اليه كقوله تعالى ايما الاجلين قضيت اي اي الاجلين وان لا تزاد بعد ان المصدرية
كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك الا تسجد وتزاد قبل القسم كقوله تعالى لا اقسم بيوم
القيمة لان سياق الاية على انه يقسم بيوم القيمة تعظيما لشانه وتفخيما لهوله وتنبيها على انه
امر مقطوع به وقيل نفي الكلام للكفار من انكار البعث واقسم مقطوع عنها والمعنى ليس الامر

الامر على ما يقولوا اقسم بيوم القيمة وقيل نفي للقسم على معنى لا اعظم يوم القيمة تعظيما هو حقه وان
من تزاد بعد النفي خاصة على راي سيبويه كقوله تعالى ما جاءنا من بشير وكقوله تعالى هل من مزيد
والاخفش يعممها مستدلا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اي ذنوبكم والتبعيض يعارضه ان الله
يغفر الذنوب جميعا والجواب منع المعارضة بان المخاطب بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم امة
نوح عليه السلام والمراد بالذنوب في قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا ذنوب امة محمد عليه السلام
فلا مناقضة بين غفران البعض دون الكل وبين غفران الكل وبان الاستغراق في قوله
تعالى يغفر الذنوب جميعا عرفي اي يغفر جميع الصغائر فلا مناقضة بين غفران جميع وعدم
غفران بعض الكبائر او بان المعنى انه يغفر جميع الذنوب من الصغائر والكبائر ان تاب منها
وان الباء تزاد قياسا في مثل ما زيد بقائم لتاكيد النفي وقالوا بحسبك زيد وقال تعالى وكفى بالله
شهيدا والمعنى حسبك زيد وكفى الله شهيدا وزيادتها في المنصوب كقوله تعالى ولا تلقوا با
يديكم الى التهلكة اذا اريد بالايدي النفس اقيس منها في المرفوع وهي في فاعل كفى قياس نحو
كفى زيد وكفى بزيد كفاني هذا الامر ومر بهذا الامر والذي على زيادة هولاء الحروف في المواضع
المخصوصة عدم اختلال المعنى بطرحها واختلاله بعدم زيادتها **قوله حرف التفسير** اي
نحو رقي اي صعد وان في ناديته ان قم اي تفسير لمفهوم اللفظ وان لجواب النداء واي في
قوله ترميني بالطرف اي انت مذنب تفسير لكون سبب الرمي بالطرف ذنبا **قوله** ولا يجيء
الا بعد فعل في معنى القول كالنداء والبكاء والامر والنهي والكتابة ولا تقع تفسيرا

لمريح القول لو ما اخذ الحكم بمجرد الاستقراء يقال امرته ان قم وكتبت اليه ان ارجع وقال
الله تع وانطلق الملأ منهم ان امشوا يعني انهم لما سمعوا الكلام ابي طالب في شان محمد
عم وعلي انه يريد عنبطة ولا تيسار كهم فيما قصدوا او شانه عم من الدين ابدل بغضب
عليهم من خرجوا من مجلسه متوعدين بالغيظ والغضب قائل بعضهم لبعض ان امشوا
قوله الحرفان المصدريان في قوله الحكم يذكر ان المشددة لانها لا تفيد ذلك كالتاكيد
ولا اختصاصهما بالجملة الاسمية بخلاف هاتين فانهما مختصان بالجملة الفعلية والمصدر
جزء مدلول الفعل فهي كالشيء المنقول من موضعه بالنسبة اليهما وانما فسر بما رجحت
برجحها العدم استقامة ان يكون موصولة او موصوفة او غيرهما كما لا يخفى على من له ادنى
تمييز وقد تحمل عليه قوله تع والسماء وما بناها اي وبنائها بناء على ان اصلها ان تستعمل في
غير من يعلم وهو اعلم ممن يعلم ويجوز ان يكون موصولة بناء على احتجاب كنهه تع عن العقول
والاوهام وهم يطلقونه فيما يدرك كنهه قوله حروف التحضيض لولا ولوما وهلا والا
وقيل ان الهاء في هلا بدل من الهمزة وهو ليس ببعيد لانضباط النشر بقدر الوسع واجب
اعلم ان التحضيض هو الترغيب والتسمية باعتبار المضارع لانها للتحضيض فيه واما
في الماضي فهي للتوبيخ على الترك كما سيتحقق وقد تسمى حروف التنديم وتلك باعتبار الماضي
لان التنديم هو التوبيخ من الندم قوله وتدخل على الماضي والمستقبل وذلك لان وضعها
على ان تفيد التوبيخ على الترك في الماضي تقول هلا قمت وغرضك ان تلومه على استبطائه

ثم في القيام مع تقاعده عنه اي كان عليك ان تتشرف بالقيام في الماضي لم اخللت الواجب
وضيعت وقته وتفيد الحث والترغيب على الفعل في المستقبل كما تقول هلا تقرا القران
وغرضك ان تحثه على قراءته وتامره بالقراءة اي اقرا القران وفيها ان العرضان
لا يدخلان الا في الفعل فهي من دواخل الفعل فاذا وجد بعدها اسم مرفوع
او منصوب فعلى اضمار رافع او ناصب كقولك لمن ضرب القوم لولا زيدا اي
لولا ضربته قال سيبويه وتقول لولا خيرا من ذلك اي لولا تفعل وترفع على
معنى هلا كان منك خير من ذلك على معنى هلا وجد منك خير من ذلك وكذا
اوجبوا النصب بعدها في باب ما اضمر عامله وقالوا لولا زيدا ضربته ولم يجوزوا [لاختصاصها بالفعل]
الرفع على الابتداء قوله ولولا ولوما تكونان لامتناع الشيء لوجود غيره
اي كما يكونان للتحضيض والتوبيخ تكونان لامتناع الشيء اي لامتناع الشيء الثاني
لوجود غيره اي لوجود الاول وتختصان اي حينئذ بالاسم فرقا بينهما نحو لولا
علي لهلك عمر فامتنع هلاك عمر لوجود علي قيل في سبب ورود هذا الكلام ان
عمر رضي الله عنه امر النبي عليه السلام برجم الحامل من الزنا فذهب بها ليرجمها
ومع حامل فلقيه علي رضي الله عنه وكرم الله وجهه فمنعه عن الرجم قبل وضع
الحمل فقال ان كانت الام قد اذنبت فما ذنب الجنين فامر عمر رضي الله عنه بحملها
واتى النبي صلى الله عليه وسلم مستفسرا قائلا اترجم حاملا ام بعد وضعه
الحمل فقال عليه السلام بعد الوضع فقال عمر رضي الله عنه لولا علي لهلك عمر اي لاثم بالرجم

وقيل ان سائلا اتى الى باب النبي عليه السلام فقال عليه السلام لعمر رضي الله
عنه اقطع لسانه اي ما معنى احسن اليه فذهب ليقطع لسانه بالسكين فلقيه
علي كرم الله وجهه فقال لم تقطع لسانه فقال عمر امرني بذلك النبي عم فقال
علي كرم الله وجهه احسن اليه اذ الاحسان يقطع اللسان فترك القطع وذهب الى النبي
صلى الله عليه وسلم مستفسرا قائلا له اي شيء تعني بالقطع يا رسول الله عم قال
عم اريد الاحسان فقال عمر رضي الله عنه لولا علي لهلك عمر وقيل اتى ات الى حضرة
عمر رضي الله عنه فقال يا امير المؤمنين احب الفتنة واكره الحق اليقين واهرب من
رحمة الله تع فسل سيفه ليضرب عنقه فقال علي رضي الله عنه يا امير المؤمنين
فهو يقول الحق يحب اولاده واموالهم فتنة قال الله تع انما اموالكم واولادكم
فتنة لكم ويكره الموت وهو الحق اليقين قال الله تع واعبد ربك حتى ياتيك
اليقين ويهرب من المطر وهو الرحمة فقال عمر رضي الله عنه لولا علي لهلك
عمر قوله حرف التقريب قد تقرب الماضي من الحال اي الواقع في الزمان الماضي الى الحال قلت
معنى قد قامت الصلوة قد قرب وقت الصلوة المفروضة الى الحال ولا شك ان الوقت
قد ثبت في الماضي وقد قربته قد الى الحال قلت معنى قامت الصلوة قد قرب وقت الصلوة المفروضة
الى حال الشروع ومنعته عن الانقضاء واما الشروع فقد وقع في الوقت نفسه تاملها
استبصارا قوله وتقلل المستقبل اي تدل على قلة الفعل الواقع في المستقبل نحو ان الكذوب
قد يصدق اي ان الكذوب قليل الصدق قيل وقد يجيء بهافي المضارع للتحقيق كقوله تع قد

[illegible]

تع قد يعلم الله المعوقين اي ان الله يعلم المعوقين اذ لا وجه لتقليل علم الله تع وبعضهم
تكلف وقال متعلق التقليل متعلق العلم لا نفس العلم والمعنى احوال المعوقين اقل
معلومات الله قوله وفيها توقع وانتظار اي في كلمة قد عند دخولها على الماضي توقع
وانتظار لما لا تدخل الا على خبر يتوقعه السامع ويترقبه لا يقال قد ركب الامير الا
لمن ينتظر ركوبه ولا قد قامت الصلوة الا لجماعة ينتظرون هذه الخبر والفصل بينه
وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وطرح الفعل بعده كقوله لما تزل برحالنا
وكان قد واستعمال في كلامهم قوله حروف الاستقبال سوف والسين وان ولن كانها
مشترك في تخصيص المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال وان ولن من بينهما
تنصب المضارع وقد يؤكد بالسين لمجرد التاكيد كقوله تع سنكتب ما قالوا وكقول
الشاعر سا طلب بعد الدار عنكم لتقربوا انتم فان كتابة ما قالوا وتطيب النفس بالبعد
والفراق امران حاليان واللام في قوله والسين للعهد لان المراد به السين المعهود
لا مطلق السين ولم يقل والسوف لكونه في صورة الحرف وان كان اسما هنا مرادا به
اللفظ ولانه لا افتقار فيه الى لام العهد لعدم الاشتراك فيه بخلاف السين
فانه مشترك بين الاستقبال وسين كسكسة والفرق بينهما
انهما يخصان الفعل الى الاستقبال سيفعل زيد وان نزع منها يقال سيفعل زيد دلالة
بتقليل الحرف على تقريب الفعل الى الحال وبتكثير الحرف على تراخي الفعل وبعده عنها في

وفي سوف لما تم يفصلها الاشتهارها فيما بينهم قوله الاستفهام الهمزة وهل وقال
سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الهمزة قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام
وقد تستعمل معها كقوله اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم وقد تستعمل مجردة عن معنى الا
ستفهام كقوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى قوله والهمزة اعم تصرفا منها لانها تقع بعدها
بام المتصلة وتوقعها قبل الواو نحو ومن كان وقبل الفاء نحو افمن كان وقبل ثم نحو اثم اذا
ما وقع وقبل اذا نحو اذا كنا عظاما نخرة وتقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك ولا
يجوز لك ان توقع هل في هذه المواضع ووجه ذلك ان هل لطلب التصديق والسؤال بام
المتصلة على التعيين بعد حصول التصديق وفي ازيدا ضربت عن متعلق الضرب اي لطلب
تصور المفعول الذي يدل عليه تقديمه على الفعل وايلاؤه حرف الاستفهام وهل مقصور
على طلب التصديق وصدور الضرب عن المخاطب ووقوعه على محل ما مقطوع السائل فا
لتصديق حاصل والمطلوب تصور المفعول وتعيينه واما عدم جواز هل تضرب زيدا وهو
اخوك فلان هل لتخصيص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح
استعمالها لانكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان تقع كما يصح استعمال الهمزة
لذلك فقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الواقع في الحال لا الاستفهام
عن وقوع الضرب في المستقبل كذا وجهه السكاكي وبهذا ظهر بطلان التوجيه بان هل للاستقبال
والفعل المستقبل لا تقيد بالحال قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وقال الشاعر سأغسل
عني العار بالسيف جالبا واما في نحو ومن كان وافمن كان واثم كان فلان هل بمعنى قد في الاصل وقد

وقد من خواص الفعل فاذا رأيت الفعل في الديار لم ترض بحيلولة الحائل وحنت الى الف
المألوف فهو معانقة الفعل معانقة العاشق بالمعشوق بخلاف ما اذا لم تره ذهلت
عنه وتسلت والمرفوع في هل زيد خرج فاعل فعل يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج مع
انه يمكن ان يوجه بآخر قوله هو يختلف عند النحاة نحو ازيد عندك ام عمرو وازيد عندك
ام عمرو والدليل عليه ام المتصلة لانها لا تستعمل الا مع الهمزة فاذا وجدت منفردة عن
الهمزة فقدرت قوله ولا للاستفهام صدر الكلام يعني لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه
عليه لا يقال اضربت ازيدا ولا زيدا اهل ضربت وذلك لكونه مغيرا لحالة المقطوع مشكوكا
والمغير له صدر الكلام قوله حرفا الشرط ان للاستقبال وان دخل على الماضي وقوله
وان دخل على الماضي لدفع ان يتوهم انها للاستقبال ان لم تدخل على الماضي كقولك ان تبدأ به
وان كان جاز اذ المعنى انها للاستقبال مستوي دخولها على المضارع والماضي وكونها
للاستقبال لتخصيصها المضارع المشترك بين الحال والاستقبال بالاستقبال نحو ان
تضرب اضرب والمعنى ان وقع منك ضرب في الاستقبال يقع مني ونقلها الماضي من
معنى الماضي الى معنى الاستقبال نحو ان ضربت ضربت والمعنى ايضا ان وقع منك ضرب
يقع مني قوله ولو للماضي وان دخل على المستقبل قوله وان دخل على المستقبل ايضا لدفع
ان يتوهم انها للماضي ان لم يدخل على المستقبل وكونها للماضي في المضارع ظاهر واما في
الماضي فلا يظن بل هو تحصيل الحاصل في الظاهر والحاصل ان ان لتعليق حصول
الجزاء بحصول الشرط الماضي على سبيل الفرض في الاستقبال ولو لتعليق حصول الجزاء

بحصول الشرط في الماضي على سبيل الفرض مع القطع بانتفاء الشرط نحو لو ضربت ضربت
اي لو وقع مني ضرب في الماضي لوقع مني لكن لعدم وقوعه منك لم يقع مني اي الانتفاء
مني معلل بالانتفاء منك فكان هذا هو المراد بكونها للماضي فلا يلزم تحصيل الحاصل وزعم
الفراء انها تستعمل في الاستقبال كان وقيل في قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اتي بها ليستدل بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط بدون ملاحظة الزمان
الماضي اي ان تعدد الالهة لزم فسادهما ولا فساد فلا تعدد قوله قيل يجب فعلا الشرط
والجزاء الخ اعلم اولا ان الشرط لا يكون الا فعلا والجزاء يكون فعلا وقد لا يكون ثم على تقدير
كونه فعلا لا يخلو اما ان يكون مضارعا او ماضيا وغيرهما فيهما باعتبار الماضي والمضارع
اربعة اقسام لانهما اما ماضيان او مضارعان او الاول ماض والثاني مضارع او على عكس
ذلك فان كانا مضارعين واداة الشرط ان يجب جزمهما لفظا نحو ان تضرب اضرب لان المضارع
قابل للجزم والجازم موجود وان كانا ماضيين يمتنع جزمهما لفظا لان الماضي لا يعمل الجازم
فيه لفظا وان كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو ان تضرب ضربت يجب جزم الشرط لفظا
وجزم الجزاء محلا وان كان على عكس ذلك نحو ان ضربت اضرب يمتنع جزم الشرط لفظا و
يجوز في الجزاء امران اما الجزم فظاهر واما عدمه فلان الجزاء تابع الشرط فلما لم يعمل
في الشرط لفظا لم يعمل في الجزاء ليكون على سنن الشرط نحو ان ضربتني اضربك واضربُك
الجزم والرفع قوله ويدخل الفاء في الجزاء الخ اعلم اولا ان آلة الشرط اعني ان لا يجعله
ان تفيد معنى الاستقبال في الجزاء اي لا فلما افادت لم يحتج الى الفاء لاغناء الارتباط

المعنوي الارتباط اللفظي الذي هي الفاء وان لم تفد فلا بد من الفاء التي هي آلة الارتباط لانه
ايباع الشيء الشيء ولانه لما انتفى الارتباط المعنوي وجب الارتباط اللفظي والا لم يكن جزاء لان
الجزاء لا بد وان يرتبط بالشرط فاذا تلخص هذا فنقول ان المصنف صرح الثاني بقوله ويدخل الفاء
في الجزاء اذا لم تفد آلة الشرط معنى الاستقبال فيه واشار الى الاول بالمفهوم المخالف لانه يفهم
من قوله اذا لم يكن مستقبلا او ماضيا معناه انه اذا كان احدهما نحو ان تضرب اضرب وان ضربت
ضربت ولم يدخل الفاء لافادتها معنى الاستقبال فيه وحصول الارتباط المعنوي فاذا كان الجزاء
امرا او نهيا او دعاء او ماضيا صريحا او مقرونا بقد لفظا او تقديرا او مضارعا منفيا بلن
او جملة اسمية فلا بد من الفاء لعدم تأثير حرف الشرط فيها لان الامر والنهي والدعاء والمضارع
المنفي بلن ظاهر انه يراد فيها تحصيل الحاصل لان هو لاء المذكورات مستقبلة بمعنى الاستقبال قبل
وقوعها جزاء واما في الماضي الصريح فلانه قد تعرب الماضي من الحال فلا يؤثر فيه حرف الاستقبال
الذي هو آلة الشرط واما في الجملة الاسمية فلان وضعها للدوام ولا تتقيد بالزمان المعهود ولا بغيره
المتقرب فان قلت اذا لم تؤثر آلة الشرط فيها فكيف يكون جزاء بمجرد الارتباط اللفظي والجزاء لا بد
وان يرتبط بالشرط معنى قلت يقدر لكل منها ما لا معنى فعل يؤثر فيه آلة الشرط ويرتبط بالشرط
معنى فقولك ان اتاك زيد فاكرمه في قوة ان اتاك زيد يجب عليك اكرامه وقولك ان اتاك
زيد فلا تهنه في قوة يجب عليك عدم اهانته وقولك ان اتيتني فرحمك الله في قوة ان اتيتني
اسال الله ان يرحمك وقولك ان جئتني فانت مكرم في قوة يجب علي اكرامك وقولك ان اهنتني

فلن اكرمك في قوة انا اهتني بتاكد عدم اكرامي لك وقولك ان اكرمتني فقد اكرمتك ليس في قوة
ان اكرمتني يقع اكرامك على سبيل الجزاء اي لك ليس قوله ويزاد عليهما للتاكيد او يزاد
على ان الشرطية ما لتاكيد المجازات والتعليق كقوله تع فاما ياتينكم مني هدى واذا زيدت
عليها وجب تاكيد الشرط بالنون لئلا يلزم رجحان الالة على ذي الالة قوله ولها صدر الكلام
اقول وذلك لان الشرط كالاستفهام في التغيير وجعل المقطوع مشكوكا فلا يتقدم عليه
شيء مما في حيزه ونحو قولك اتيك ان اتيتني ليس المقدم فيه جزاء بل هو دال على الجزاء والجزاء
محذوف لدلالته قوله ولا تدخل الا على الفعل اما ان فلان التعليق حصول الجزاء بحصول
الشرط في الاستقبال ولو لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في الماضي على سبيل الفرض
مع القطع بانتفاء الشرط كما تقدم ولا يعقل هذا الا في الفعل وقوله تع وان امرؤ
هلك وان احد من المشركين استجارك وقل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي على اضمار
فعل يفسره الظاهر ولان مقتضاهما الفعل لزوما لزم فتح ان الواقعة بعد لو وان يكون
خبرها فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف ولكلمة قوله كقوله تع ولو انهم فعلوا
ما يوعظون به اي لو وقع انهم فعلوا واما اما ففيه معنى الشرط اذا قلت اما زيد فمنطلق
فكانك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق فوقوع الشيء من الحوادث ملزوم
الكلام ووقوع الانطلاق من زيد لازم الكلام وزيد ملزوم قصدي والانطلاق
لازم قصدي حذف ملزوم الكلام لانه غير مقصود فبقي منهما الى اما ووضع الملزوم
القصدي موضعه وادخل الفاء التي هي الة لازم الكلام على اللازم القصدي فقيل اما

اما زيد فمنطلق قوله واذن جواب وجزاء او جواب لقول القائل تحقيقا كقولك اذن
اكرمك لمن قال انا اتيك او تقديرا كقولك لو اكرمتني اذن اكرمك فانك حين قلت لو
اكرمتني كانه قيل لك ما يرتبط بالاكرام على تقدير ثبوته فقلت اذن اكرمك اي يرتبط
به الاكرام وجزاء له عوض عن فعل الفاعل كاتيانه الاول قال الزجاج اذا قلت اذن اكرمك لمن
قال لك انا اتيك كان المعنى ان كان الامر كما ذكرت فانا اكرمك [illegible] فيما يعني المجازات [illegible]
تقديرها [illegible] قوله وعملها في فعل مستقبل غير معتمد على ما قبلها اما اشتراط الاستقبال فلان و
ضع الاستقبال فلا تعمل الا فيه تقول اذن اظنك كاذبا بالرفع [illegible] الحال [illegible]
او خبره [illegible] واما اشتراط عدم الاعتماد على شيء قبلها كالمبتداء والموصوف وذي الحال
و الشرط والقسم فلانها عند الاعتماد على احد هولاء لا تعمل الا انها [illegible] قد ينقطع عن العمل حيث
يقع في موقع لا يتصور فيه العمل كقولك انا اذن فاعل كذا لمن قال لك انا اتيك فاذا انعقد التعلق بين
ما قبلها وما بعدها انعقادا تاما فلا عرو من ان لا تعمل لان الاعمال في بعض المواقع يؤدي الى ازدحام
عاملين في معمول واحد والى اختلال المعنى [illegible] حقيقة الحال وصدق [illegible] المقال قوله وتعمل [illegible]
اذ كان الفعل [illegible] اللفظ واعتبار النصب [illegible] باعتبار المعنى غير معتمد [illegible]
واذا وقعت بين الفاء والواو وبين الفعل جاز ان يلغى لانعقاد التعلق بين ما بعدها وما قبلها
بالعطف وجاز ان تعمل لاستقلال المعطوف بدون المعطوف عليه نظرا الى المعنى قال الله تعالى واذن لا يلبثون
[illegible] واذن لا يلبثوا [illegible] قوله حروف التعليل كي نحو جئتك كي تكرمني [illegible] قيل للتعليل حروف غيرها كاللام
وحتى ومن [illegible] ما ذكره من الحروف اكثر في غير التعليل [illegible] والتعليل [illegible] فائدة نص فيه

فلا اجعله حرفا واحدا ان قيل التعليل من اي جانب اما قبلها ام ما بعدها قلنا منهما جميعا فان
المجيء علة الاكرام بحسب الخارج ومعلول له بحسب الذهن فان المجيء لكونه امرا اختياريا
لا يتقدم عليه بدون تصور الغاية وهي الاكرام في المثال فالاكرام سابق باعتبار تصوره
مسبوق باعتبار وجوده في الخارج كما قيل اول الفكر آخر العمل وهي جارة بدليل كيمه على
حذفه وانتصاب الفعل بعدها باضمار ان وقد ظهرت بعدها في قوله لسانك كيما ان تغر
وتخدعا بعضهم على انها ناصبة وعليها اجماع المتاخرين ويعضده قوله تعالى لكيلا تأسوا
على ما فاتكم ولو كانت جارة لما دخلها الجار والقول بالاشتراك بين ان تكون جارة و
ناصبة تدفع تعارض الدليلين قوله حرف الردع كلا قال سيبويه ردع وزجر وقال
الزجاج ردع وتنبيه فاذا قلت كلا لمن قال فلان يبغضك كان معناها ارتدع عن
هذا القول وامتنع عنه على راي سيبويه وعلى راي الزجاج امتنع عنه وتنبه على الخطأ فيه ثم
ان كونها للردع مشروط بان يتقدم ما يرد بها عليه سواء كان المردود المتقدم من كلام
المتكلم على سبيل الانكار كقوله تعالى يقول الانسان يومئذ اين المفر كلا لا وزر الى ربك
يومئذ المستقر فان المتقدم يقول الانسان يومئذ اين المفر وهو كلام المتكلم الحكيم المتعالي
على سبيل الانكار او على سبيل الحكاية كقوله تعالى قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا
فان المتقدم المردود انا لمدركون وهو من كلام عز وعلا على سبيل الحكاية والقائل
في الحقيقة اصحاب موسى لا من كلام الغير كقولك انا اهين العالم كلا ردع لمن قال
اهنت العالم او انا اهين العالم تامل وان لم يتقدم ما يرد بها فهي بمعنى حقا وعليه يحمل مواضع

مواضع في القرآن هذا ولقائل ان يقول اذا كان كلا بمعنى ارتدع فلم لا تكون اسم فعل كصه
ومه وما السر في كونه حرفا يا ليت شعري ما الوجه قوله الالف واللام للتعريف نحو
المرء باصغريه وفعل الرجل كذا اراد بالاصغرين القلب واللسان لانهما اصغر الا
عضاء وهو في الاول لتعريف الجنس او العهد الجنسي في الاصغرين اي كاله بجلالة
احدهما منشأ المعاني والآخر مظهرها ولا مزية الا بهما وفي الثاني لتعريف العهد
اي فعل الرجل المعهود بيني وبينك وقد يؤتى بها للتعريف الاستغراقي او التعريف
الحقيقة في ضمن جميع الافراد ولتعريف العهد الذهني اي لتعريف الحقيقة في ضمن فرد
ما وقد فصلنا هنا في بحث المعرفة وقوله لام التعريف بناء على مذهب سيبويه فان
مجلوبة لمجرد الابتداء او بالتاكيد على رايه ولا دخل لها في التعريف على راي الخليل ال كهل
والسقوط في الدرج لكثرة الاستعمال واهل اليمن يبدلون عن لام التعريف ميما و
عليه ورد ليس من امبر امصيام في امسفر قوله ولام القسم اي لام جواب القسم نحو والله
لافعلن ومن ثمة الا ان جواب القسم اذا كان مضارعا مثبتا صدر باللام واكد بالنون و
تصدر الماضي بقد قد قليل كقول امرئ القيس حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من
حديث ولا صال والاكثر ان يصدر بهما معا نحو والله لقد ناموا قوله والموطئة له اي
مهيئة الجواب للقسم وهي التي تدخل على حرف الشرط بعدما تقدم القسم لفظا نحو والله
لئن اكرمتني لاكرمتك او تقديرا كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم اي والله

لان اخرجوا النار لعلى ان الجواب له لا للشرط لان الجواب ان الشرطية لا يصدر باللام هنا
هو المراد بالتوطئة وليس المراد بها ان ما صدر بهذا اللام اعني الشرط جواب القسم بل
جواب القسم ما يعقب الشرط والقسم مع جوابه جواب الشرط والمعنى ان اكرمتني فوالله لاكرمتك
قوله ولام جواب لو ولولا كقوله تع ولو نشاء لاتينا كل نفس هديها وكقوله تع ولولا فضل
الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان وفائدتها تاكيد ارتباط احدى الجملتين بالاخرى يعني ان انتفاء
ايتان الهدى لازم مرتبط بانتفاء المشية ومعلل به وانتفاء الاتباع مرتبط بوجود الفضل
ومعلل وهذا اللام ان يوكد ان هذين الارتباطين ويقويانهما وقد يحذف لام جواب لو
كقوله تع لو نشاء جعلناه اجاجا ويجوز حذف جوابه راسا كقوله ولو ان لي بكم قوة اي
لدفعتكم وكقول الشاعر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا اي لو نهيت لانتهيت عليك ويجوز ان
يكون للتمني قوله ولام الامر وهي مبنية على الكسر حملا لها على لام الجر وصونا لها عن الالتباس
بلام التاكيد ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم في العطف حذفا بها لقوله تع فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي
والاسكان بعد الفاء اكثر منه بعد الواو وذلك لان وجه الاسكان هو تشبيه فلي من فليستجيبوا
وولي من وليؤمنوا بكتف وفخذ في عدد الحروف وكسر الوسط وفي فلي يوجد وجه آخر من
الشبه ليس بين كتف وولي وهو الاتصال لان الصورية فان الفاء في فلي يكتب متصلا باللام كالكاف
في كتف والفاء في فخذ بخلاف الواو فانه لا يكتب متصلا بما بعده اصلا فالاسكان بعده اكثر
لقوة جهة الاسكان فيه ولبنائه على اكثر من حرف واحد واستقلالها في الكتابة

بتشديد الاسكان بعدها الضعف ما يقتضيه وهو الشبه كقوله تع ثم ليقضوا تفثهم و
ليطوفوا بعدها لم يتعرض له قوله ولام الابتداء في لزيد قائم وانه ليذهب ولام
الاسم والفعل المضارع كما اشار اليه بالمثالين وحق هذه اللام ان يصدر به الكلام
نحو لزيد قائم وان تاخرها عن نحو انه ليذهب لانه قيل لانه يذهب وان لزيدا يذهب
للزم تقارن اداتي التاكيد فاخرها الى الخبر تخلصا عن هذه المحذور ويدل عليه الى هذا
الاصل مثل بالمثالين ولم يتعرض للام الفارقة في مثل ان زيدا لقائم لانها لام الابتداء
في الحقيقة قوله تاء التانيث الساكنة انما قيد بالساكنة لانها تكون متحركة في الاسم
ان قيل ما السر في اعتبار الساكنة منها صنفا على حدة لم يعتبر مطلق تاء التانيث
صنفا واحدا ولم لم يعتبروا المتحرك صنفا ايضا على حدة قلنا الاصل في التاء ان تكون في الفعل
على تانيث الفاعل ويؤذن من اول الامر بان الفاعل مؤنث والفاعل بالاصالة للفعل
واقتضاء بعض الاسماء فاعلا على سبيل التبع والتشبيه وهي في الفعل ساكنة لان السكون
اصل في البناء وتحريكها في مثل رمتا عارض بعذر التقاء الساكنين وعلم ردّ الالف الساقطة
لذلك ورد بعضهم رمات لغة ردية والعدول الى الحركة في الاسم للفرق ولم يعكس
لثقل الفعل وخفة الاسم ولان الاصل التاء ان يكون في الفعل والاصل فيها السكون
ويتحرك بالكسر عند ملاقاة الساكن كقوله تع والتفت الساق بالساق قوله النون
المؤكدة وهي ضربان ثقيلة مفتوحة خفيفة ساكنة اما سكون الخفيفة فعلى

الوصل والعدول من السكون الى الحركة في الثقيلة لالتقاء الساكنين وفتحها الخفيفة ت
الثقيلة اصل للخفيفة عند الكوفيين لان زيادة تاكيدها والامر على العكس عند البصريين
لان الواحد قبل الاثنين ولان الفرع لابد وان يوجد فيه الاصل مع زيادة والخفيفة
توجد في الثقيلة مع زيادة قوله ولا يؤكد بها الا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب
ووجه الحصر ان الماضي فائتة والفائت لا يؤكد والحال لكونه موجودا في قوة الفائتة
ولان الغرض من التاكيد اطلاع السامع على قوة الفعل والواقع في الحال في مرأى السامع
ومنظره يطلع على قوته وضعفه برؤيته ونظره فلا حاجة الى التاكيد لاجله ولان
المستقبل الصرف لا طلب فيه ووضع هذا النون لتاكيد الطلب لان الطالب لا يطلب في
العادة الا ما هو مراد له وطلب المراد يقتضي تاكيده لان غرضه تحصيله والتاكيد
من مبادي الحصول فهي لا تدخل الا على مستقبل فيه معنى الطلب والمستقبل الذي فيه
معنى الطلب هو الامر والنهي والاستفهام والتمني والقسم وقد يشبه النفي با
النهي فيقال زيد لا يقومن وربما بالنفي لان رب للتقليل والقلة تناسب النفي
والعدم فيقال ربما يقومن زيد ويشبه جواب القسم الشرط المؤكد بما كقوله
اما ترين من البشر احدا ومنه حيثما تكونن آتك ثم ان طرح هذه النون شايع الا في
جواب القسم كقولك والله سيقوم زيد ضعيف وان الخفيفة اذا لاقاها ساكن
طرحت نحو لا تضرب ابنك قال الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر

والدهر قد رفعه بفتح النون ولاعادة العين والا لوجب لا تهن الفقير بكسر النون
وعدم اعادة العين لان الحركة الحاصلة بالكلمة المنفصلة لا اعتداد بها وانها
تقلب الفا في الوقف نحو يا زيد اضربا قوله والخفيفة تقع حيث تقع الثقيلة
الا في الفعل الاثنين وجماعة المؤنث لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده وما
ذهب اليه يونس والكوفيون من تجويزهم دخولها فيهما متحركة بالكسر او مبقاة على
سكونها ضعيف واستنادهم بقوله تع فاستقيما ولا تتبعان بسكون النون وقرئ بكسرها
مدفوع لجواز ان يكون الواو حالية والنون للاعراب فلا يلزم عطف الاخبار على الانشاء
الذي هو الاستدلال عليهم قوله هاء السكت تزاد في كل متحرك حركته غير اعرابية
لان الحركة المعرب لا تلحقه هذه الهاء بل يحذف حركته لاجل الوقف نحو يا بشرى
هذا غلام بالسكون لان الحركة الاعرابية لاستفادتها من العامل لا يقع اللبس بحذفها
للوقف بخلاف الحركة البنائية فان زوالها يستلزم اللبس مثلا اذا قيل لم يعلم ان
الزايلة لاجل الوقف فتح ام غيره ولان الاتيان بالهاء في المعرب يؤدي الى اللبس
بها الضمير كان يقال هذا غلامه لان الاضافة من شانه وكذا لا تلحق المتحركة
المبني الذي بناؤه عارض لا يقال في لا رجل ويا زيد لا رجله ويا زيده وكذا لا تلحق
الماضي نحو ضرب ولا يقال ضربه ولا يضربنه في ضرب ويضرب قوله ولا تكون
الا ساكنة لانها لغرض الوقف والموقوف عليه لا يكون الا ساكن وتحريكها لحن

اي خطا هو باطل من القول وخروج عن كلام العرب وتشبيه اللفظ العربي باللحن الذي
هو صوت الطير كقوله يا مرحباه بحمار عفرا يا مرحباه بحمار ناجيه اجرى الوصل
مجرى الوقف مع تشبيم هاء السكت بهاء الضمير فهو لحن القانون والحقها بالساكن
الاخر محركة هنا وان المصنف ترك التنوين لكونها منفصلة في بحث الاسم وفي كتب
الفن والتعرض والتضيف للتفصيل ومن اصناف الحروف العطف وسينه وهي الثاني
تلحقان بكاف المؤنث عند الوقف صونا لها عن الالتباس بكاف المذكر اذا وقف عليها
بالاسكان كانّ يقال اكرمتك والحاق الشين وسمي الكشكشة لبني تميم والحاق السين
المهملة ويسمى الكسكسة لبكر وعن معاوية انه قال يوما من افصح الناس فقال
رجل من جرم وجرم من فصحاء الناس فقال ذلك الرجل قوم تباعدوا عن فراتية
العراق وتيامنوا عن كشكشة تميم وتياسروا عن كسكسة بكر ليست فيهم غمغمة قضاعة
وطمطمانية حمير فقال معاوية من هم قال قومي وفي رواية قومك وهو الانسب
دراية ومن اصناف الحرف مدة الانكار وهي اما ان تلحق بلا فاصل نحو ازيدنيه بكسر
التنوين او بفاصل نحو ازيدانيه بابقاء التنوين على سكونها وباقحام ان بينها وبين
الذي قبلها مثله ان رايت زيدا وقلت ازيدنيه انكارا ان يكون الامر كما ذكرا وعلى
خلاف ما ذكر كقولك لمن قال قدم زيد ازيدنيه منكرا لقدومه او بخلاف قدومه و
كقولك الامير لمن قال غلبني الامير مستهزئا به ومنكر التعجب ممن غلبه الا

الامير اي لا امر صيد للتعجب من غلبه الامير ثم ان الحرف الذي يليه مدة الانكار ان كان
متحركا جانسه حركته فيقال في هذا عمر عمروه وفي رايت عثمانا عثماناه وفي مررت بحزام
الحزاميه وان كان ساكنا حرك بالكسر فيوتى بالياء فقطها نحو ازيدنيه وازيدانيه
ومن اصناف الحرف حروف التذكير وهو مدة يزيدها المتكلم مجانسة الحركة الاخر
يقول في قال زيد ويقول عمرو وخرام قالت قالو ويقولوه وضرابي اذا تذكر ولم يرد
ان يقطع كلامه وان كان الاخر ساكنا حرك بالكسر ثم اتى بالياء نحو قد في قد فعل وفي
الالف واللام اذا تذكر حارثا ووجه ترك هذه الاصناف عدم شيوعها في الملاقات
حتة اليربوع والضب المانعة القيصوم والشيح الذين ذربت بهم الشمس القاع

قد تم تحرير هذا الكتاب بعناية لطف الملك الوهاب بخط انا مل احقر
الكلاب في يوم الخميس اوا خر صفر المظفر وسلخ وقت التسيف
حسن بن محمود الملكندي الذي نبت قصبة التيليه
عليها فبابها وجدها على القرية ومبدئها
بعد ان ابيهم باشا الكردي كتبته في
خدمة استاذي ملا عبد
العزيز العمادي

١٢١١

كرام بري ده ببين خط من عجب مكن / كه ما نخت ايام بم برده است

بملاحظت نظر فرما

در گشیدگی وجه در سهم از گردش تنگ دو دار و زبانهٔ غدر برای استجاله

بنده در استرآباد بود ناگاه قاصدی مرحبا که بخیشهٔ سفیدی نامه محمول ...
وارد شده بلا قاصد بمن بقای نیست یکی از سرحدان در مسجد حاجی عمر افتاده
از الف خطها بشن کران ملا رسیان زبان دو هم دعا بر انشاء عشق و بیان بر هم افتاد
کو اندیش که سوی بکلی گنج اند رشک سوی کلی ملا چقدری وارد آن که دیده
بدی در ضمن آن اظهار التفات و نیز بجاز داخل بنده ملا لب گفتار
بجز انجمنی نیست در هر جای باشم چاکرم و التفات بلانهایت جمع و دنباله
رحمی به بنده نماید چه در بجا و چه در انجا زده دیوار انوار و شکر شده دیگر درده
و جانب و جالینوس و شهرزرتی قوبا با اظهار رفته بود تحقیق با ... ایراد
و دریه و دریه حال کلیم بوصلش رفته بود بعد از کشتن ... ساعت از شب جمعه وارد
گردیده و شهرزرتی حصار از تعدی یک نا بکار خراب و ویران است و جانب
و جانب پر از جا بجا است و لی قربان جناب مرجانه تا بنده نشان ...
از نظر رفته بود غزایت شم قدیم جنبه بها ربود ولی حالا بمقتضای کثرت
نسیم مخالف دائما ملک کب و دو قابل نیز ضعیف است که اگر او بجا ...
که و نوحه چون که بکلی رفت گلستان شد خراب که بوی گل را از که جوییم

وقال الشافعي ليس يدري كيف فضل مولانا علي
على ربه ام ربه الله وقوع الشك فيه انه الله

اقول وبالله التوفيق وتحقيق الكلام يقتضي بسطا في الكلام اعلم ان الله الوجود عند الصوفية
وجود واحد وهو وجود الحق سبحانه وتعالى كما يقال فلان فني في الله تعالى اي تبدل صفات
البشرية من الاكل وغيره بالصفات الالوهية وصار الحق سبعة كما نطق به الحديث وكما في
قول منصور اعلى الله درجته انا الحق اذا عرفت هذا فنقول معنى كلام الفاضل الامام الشا
فعي رحمة الله تعالى عليه في العبارة مرتبة الصوفية وهي وحدة الوجود هل حصل لعلي كرم الله تعالى
وجهه حتى يقال في حقه كرم الله وجهه ان عليا رب على انه على تقدير حصول هذه المرتبة
له لا تميز وجوده على وجوده سبحانه وتعالى فيصح ان عليا رب على انه الرب بمعنى ان
ربهم ليس بامر خارج عن حقيقته او لم يحصل لعلي هذه المرتبة حتى يقال في حقه كرم الله
وجهه ان عليا ليس رب علي بل هو الله تعالى لكن الامام الشافعي رحمة الله تعالى عليه
لم يحصل له هذا العلم الى الان فلذا في فضل علي ربه شك امام الشافعي رضي في حصول مرتبة
الصوفية ام لا هذا او نقول المراد من الشافعي الشاك من اصل التوقف منسوب الى شافع
بسبب بطن من ارتباط فاذا لم الى الان ولم يعلم ان ربه علي ام ربه الله فهذا القدر
نيم فضل المولى علي كرم الله تعالى وجهه فقاتل يوسف الاصم رحمة الله عليه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي في السماء عرشه الحمد لله
الذي في الارض قدرته الحمد لله الذي في القبور قضاؤه
الحمد لله الذي في البر والبحر سبيله الحمد لله الذي في الجنة رحمته
الحمد لله الذي في جهنم سلطانه والحمد لله الذي لا مقر و
لا منجا الا اليه احياء الفلق

حكي ان سليمان مر ببلبل فوق شجرة يصوت ويحرك راسه ويميل ذنبه فقال عليه السلام لاصحابه اتدرون ما يقول قالوا الله ونبيه اعلم قال عليه السلام يقول اكلت نصف تمرة فعلى الدنيا العفاء وصاحت فاختة فقال انها تقول ليت الخلق لم يخلقوا وصاح طاوس فقال يقول كما تدين تدان وصاح هدهد فقال يقول من لا يرحم لا يرحم وصاح صرد فقال يقول استغفروا الله يا مذنبين وصاح طيطوى فقال يقول كل حي ميت وكل جديد بال وصاح خطاف فقال يقول قدموا خيرا تجدوه وهدرت حمامة فقال تقول سبحان ربي الاعلى ملء سمواته وارضه وصاح القمري فقال يقول سبحان ربي الاعلى وقال الغراب يدعو على العشار والحدأة تقول كل شيء هالك الا وجهه والقطاة تقول من سكت سلم والببغاء تقول ويل لمن الدنيا همه والديك يقول اذكروا الله يا غافلين والنسر يقول يا ابن آدم عش ما شئت آخرك الموت والعقاب يقول في البعد من الناس انس والضفدع تقول سبحان المذكور بكل لسان والدراج يقول الرحمن على العرش استوى والقنبرة تقول اللهم العن مبغض محمد وآل محمد وعن ابن عباس ان الخطاف يقول قدموا خيرا تجدوه والرخمة تقول سبحان ربي الاعلى ملء سمائه وارضه ... محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ...

الجنة للذين آمنوا وعملوا الصالحات والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس

قوله اي صاحب المفتاح العام ...
اشارة الى ان للرب ثلثة معان ...
العالمين جمع عالم بفتح واحد
كما يقال عالم الجن وعالم الا...
نس وغير ذلك لا جمع عالم
بمعنى جميع ما سوى الله حتى

يعني مساواة المفرد والجمع في الشمول والعموم عند الحنفية
بل كون الجمع المفرد لا الا ... الشمول من المفرد فافهم

جزئیة

اقول ... ولا باعتبار شيء آخر اقول

... ان ... في الحاشية لا باعتبار العوامل ولا باعتبار شيء آخر

... ويلحق باعتبارها باستقلالها ومنهم من قيد باعتبار الاصالة

اقول معطوف على قوله اصل ويلحق باعتبار ... المفهوم من قوله المرفوعات على ضربين

والالحاق لحاق المتعلق بالانقسام ... الاصالة في حكم الرفع والالحاق والتبعية

اي المرفوعات تنقسم على ضربين باعتبار الاصالة ... الاسم المرفوعة نفسها

فيه لا باعتبار العوامل ولا باعتبار شيء آخر من الرفع او الاسم ... العمل او انواع

لان المرفوعات بهذا الاعتبار ستة اضرب ان اعتبرت ... ان اعتبرت

الاسماء او ثلثة ان اعتبر ... او لا ... في عدد من الضروب ان اعتبرت

الاسماء او لا يخفى على ان يرجع اول باب المجرورات من قوله اي المجرورات باعتبار

... ضربين ان قوله هناك ينادي باعلى صوت ... الفاضل العلام فانه بعد

اللائق بالمقام ... ولا تنقيب وانتكليف بعض الافاضل العلام فانه بعد ... الكرام

وهو الثناء في الكلام وجعلوا القيام لافهام المدح ... في بنائه الكرام

انا الحقير عبد السلام احمد الله ... المنفس ... الذنوب والاثام الراجي العفو الملك العلام

جناب ... سعادت ... آداب برادر ... ادام الله

... و ... سعادت ... دوام

... باشند ... حجت

... حجت و رحمت

... باشد ... خالق ...

... واقع است ... ناگاه ...

... حق ... سابقه ... اگر ...

هر چند ... بوده ... جناب ...

... فقیر ...

بی لطفی ... تا این درجه ... خاطر ...

خویش ... خاطر ...

تمکین ... دست ...

... خانه ... خوش ...

... در ...

اقول
بجانه مع نحو الحق ومنه الحق والیه یرجع الحق الغرض من هذه الحاشیة
تصحیح المثال ودفع بعض الاعتراضات اللاتی یورد علی المثال
ق جملة العامل ای الجملة التی فیها العامل وهو الحق کو الذکا العید
ای مثله فی ان الغرض من تعریف المسند اثبات مفهومه للمسند الیه
[illegible] وجعل المسند الیه ظاهر الامر فیه معروفا
به لا قصره علیه لعدم صحته هنا ای فی جملة العامل وحصول المقصود ثمة
ای فی والذکاء بدون القصر او جملة الحال وهو لا شک فیه فی ذلک
الحق کلا ریب فیه فی ذلک الکتاب ای مثله فی تنزیل وجود الشیء الثابت
منزلة عدمه بناء علی وجود ما یزیله فانه نزل شک المتکلمین منزلة
عدمه نفیه بلا علی وجود ما یزیله حتی یصح نفی الشک علی سبیل الاستغراق
او فی جعل المنکر [illegible] الجملة کغیر المنکر اذا کان معه دلیل ان تأمله ارتدع
وارتجع عن الانکار او التقدیر الحق الواضح ای المراد ذلک او الکلام
علی حذف الصفة ککل سفینة ای مثله فی ان المراد بالسفینة الصالحة
او فی الحذف او الحق من حق عندنا ثبت یعنی ان المسند مقید بعندنا
ای ثبت عندنا فلا یتوجه الاعتراض بمذهب اهل [illegible] علی ما استفاد من حاشیة
النجیبی المعلقة علی رسالة الکلنبوی فی الاداب یا اخی الجلیل ان
وجدت الخلل فی المکتوب فاشر الیه بالتامل فقط وارسلنی بهذا
التوروشتی عبد الرحمن

او مثله فی التقدیم تقدیم الجار والمجرور
للاختصاص لا یفید الحصر [illegible]

هو المشفق
حیف عاشقه وردیم سر اشک یاره سوار
ولی عیدیک هرکس دولت یاری خوشتیق بولسه گر
غریب و بیکسم منه دولت غم والم حزن بولسه
دلدا
رخت باری از دولت دادوم آتروم بالکی باد
بخت هم یاری نکر اختیار از دولت رفت گذشت

جواب مطلب

کمینه سلطان

در باب خمس و دوش و نکشی عنایت قیمه [illegible]

نامه ویرا اوراد که [illegible] خمس [illegible] خمس در باب [illegible]

عمی دهمی [illegible] محبت نزل [illegible] شکسته [illegible]

بابی و جهش [illegible] است [illegible] خدمت [illegible]

دبالع [illegible] محبت [illegible]

تکلف [illegible] معلوم [illegible]

لا باشد از جانب مخلص [illegible] اشتیاق و [illegible]

دعجلات [illegible] تاج [illegible] فرصت [illegible]

[illegible] باشد و دعایت [illegible]

مطلب ... بعنوان ...

برادر جان چنین قرار است رشته علاقت و استحکام از هم گسسته

و از حوادث نیکو علاقات روزگار را به لطایف عجیبی بسیار دانم

جاهل را

به نهایت هی در تشویش و اضطراب بود پس در این صورت چون

بر انصراف عازم دیدم لازم دانست که بعض مختصر نوشت تا فقیره

خوشا فراز خاطر فرخنده مظاهر تا ایام وطنی عرض حال خود را

بر سینه پاره پاره جان نوازم کنم یا رب این آتش که در جان ما افتاد

سوختن ز تن ما مگو در ضمیر که نشاید الله هرگز نه صدمات

با دستی حقان دلچو ناک فراق قرص قرصه دلهای داریم والسلام

در سنه ۱۳۲۰

والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة بهما
الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى
الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو
الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل
على الذات لا على قيام معنى بها جامي

واجاز الكسائي وصفه كما يقول
تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
وحمل الجمهور مثله على البدل
ويمكن ان يقال هو من اسماء
الله تعالى فهو فيه تعالى اسم ظاهر
كما لو جعل الضمير علما فتأمل
عصم

قوله الحمد لله مثلثة الدال اما الرفع
فعلى الابتداء والنصب على ان يكون
مفعولا مطلقا لفعل محذوف وجوبا
سماعا والجر على انه مجرور بحرف جر
مقدر سماعا اي ابتدئ بالحمد او على
انه جوار ولا يخفى انه جاز ضمة
لام لله على الجوارية لدال الحمد
وفتحة على نصب وكذا يجوز الضمة
والفتحة الجوارية في اخر لله كذا
في التقريرات يوسف الاصم

الشرط يتقدم على الجزاء ادعا كما عند
البصريين وما يرى في صورة
تقديم الجزاء على الشرط فهم يأولون
بان المقدم دليل الجزاء والجزاء محذوف
محذوف بهذا الدليل عند الكوفيين او غالبا
عند الكوفيين لانهم يجوزون تقديم
الجزاء على الشرط لكن الغالب الاول
زيادة الناصح

واعلم انه قد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند امن اللبس نحو خرق الثوب المسمار
ذكره الزجاج النحوي وقد يرفعان وينصبان الا المحقق القرينة نحو ضرب زيد عمرا بالرفع والنصب
فيهما كذا قاله سيبويه عبد الله البيزي عليه رحمة والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس وعلم
الجنس ان اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة من حيث هي هي وعلم الشخص هو
الموضوع من حيث تشخصه تشخصه لا
بحق وعلم الجنس هو الموضوع للحقيقة
من حيث تشخصه في الذهن غفر الله
محرره محمد

قال الصرف قال المصدر المفعول المطلق المصدر

ثم قال المفعول المطلق على ضربين مصدر

وغير مصدر

كفولك يا حاجر نويدنكة

هو الاصحر بين بكر

ما ضربت زيد الا ضربا

ما ضرب عمر الا ورثيا

اللغة في اللغة النطق وفي الاصطلاح شيئ يعبر كل قوم عن اغراضهم

والاصطلاح في اللغة اتفاق طائفة والاصطلاح في الاصطلاح

اتفاق طائفة من وضع لفظ في مقابلة لفظ آخر الخ

والمراد بالمبني للفاعل والمفعول ان صيغتهما موضوعتان للاخبار عن حوال

الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ابن الحاجب الكافية

والقسم الأصول عند الكل الى صحيح والى معتل معتلهم ما فيه حرف علة

ما عينه بالفا وهو المثال معتل عينه يسمى اجوفا

وذو الثلاثة لطفت بالصطلح

لان ترتب الحكم على المشتق يدل على علية ما خذ الاشتقاق

فان كان فيه مدح او ذم

ار حين الوضع لا حين الا

ستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم ولانه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح والذم اذا اشتهر المسمى في ضمنه بصفة مدح او ذم كحاتم وقصد الواضع يفهم من كونه منقولا من الاصل الى المعنى العلمي فان المنقولات يلاحظ فيها المعاني الاصلية عبد الحكيم

وان واذا في القضية للاهمال

ان الماء انسان منادى

فعل امر من الصبر محذوف الياء

ل ن يك ت خلا

فعل امر مفهوم صحيح فعل امر

ومنذ الكوفيين في عينية القائف

وفي عينية الجنية لان مفهوم

الفعل كل وهو الحدث والنسبة

والزمان والكل يتوقف على الجزء لا ترك

لحصول الاقل في تاملا لا اعرف قائله

منادى محذوف اليا

الا هند المليحة

قففي

الفرق بين الفائدة والغرض هو ان الغرض
ما هو سبب لاقدام الفاعل على الفعل
والفائدة ما يترتب من الفعل سواء
كان سببا للاقدام ام لا
وربما لا يتوافقان كما ان الحاول
العصمة عن الخطأ في الكلام والتشغل
بعلم المنطق فالعصمة عن الخطأ
في الكلام غرض المتعلم والاشتغال
بعلم المنطق فائدة العصمة
عن الخطأ في الكلام فلم يتوافقا
وقد ظهر النسبة بينهما فتأمله
هكذا حقق الحقير

والفرق بين المذهب والملة والدين هو
ان الدين منسوب الى الله تعالى والملة الى الرسول والمذهب الى المجتهد

في القاموس

ولازم الافعال نحو فعل وانفعل وافعال كذا افعل
كذا افعلل افعنلل تفعلل وايضا افعوعل ما نقل

لئلا تخلط ابن أخت خالتك

اقول يعني تا تغليط نكني بر خواهر خالت كه عبارت است از نفس خود لا غير كما لا يخفى على ذوي الابصار المتوكل على الستار الغفار

وقال بعض الفضلاء
[illegible]
بلا زم كالاسد و هو الشجاعة فقال المراد بالاسد الشجاعة [illegible]
معناه الرجل الشجاع [illegible] اما الاول فلا [illegible]
[illegible]
فعلاقة الاستعارة [illegible]

الرحيم البائر [illegible]

[illegible] ببعض خصائص المنادى لانه دخلها بعض الحركات بناء على ما يرفع به و الفتح كنا نية صفة و الحاق الالف و فتح لام الجارة على اهل المظر و حذف يا و النداء

بارالها كسي را شهوت غريب باشد اين را بنويسد با آب شويد و آب بخورد زياده شود مجرب است وهو هذا ١١١١ ا م ١١١١ د خ و و ا م م تمت

قوله ان كان يتم في الافعال الناقصة
يعني تفسير الكلام على التوليين في الافعال الناقصة
القول الثاني انه لا قصر لها والاول انه منحصرة
فيما ضبط وما عداها مما التزم بعده مرفوع
منصوب افعال تامة لا تنفك عن الاحوال في
المنصوبات بعدها احوال وقدم ما هو الراجح
في البيان الا انه جعلا المنصوب هنا تميزا ولا
يبعد ولو جعل حالا لكان اوفق بقرينة محمد
وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو
غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الجزاء الثاني بمعنى
الجزاء الاولى واراد بالناقص جزاء الجزاء وهذا
انما يتم لو كان المبتدا او الخبر او المفعول مجموع
الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول
والصلة لتفسيره ولا نصيب لها في
اعراب الموصول فمعنى قوله الا الصلة ان كان
مقارنا لها لا ما خوذا معها وعلى هذا المعنى

ي صاحب الفتوح العام

الى المرب ثلثمئة معان

يعني جميع عالم بيخ واحد

قال عالم الجن وعالم الا

ير ذلك لا جميع علم

ماسوى الله حتى

الشمول والعموم عبد الرحمن

جميع الشمول لبس المفرد فافهم

الطابع نحمت خلال القيودات الكتبية